جامعة قاصدي مرباح ورقلة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية
تخصص: إدارة الجماعات المحلية والإقليمية

دور الفواعل المحلية في إدارة ملف المهاجرين الأفارقة غير الشرعيين بالجنوب الجزائري

_ دراسة حالة ولايتي تمنراست و ورقلة _

(نوقشت يوم الخميس 05 ماي 2016 الموافق ل 27 من رجب 1437 هـ)

إعداد الطالبة:
عطوات عبد النور

إشراف الأستاذ:
أ/د بوحنية قوي

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
شمسة بوشنافة	أستاذة محاضرة	جامعة ورقلة	رئيسا
بوحنية قوي	أستاذ التعليم العالي	جامعة ورقلة	مشرفا ومقررا
قاسم ميلود	أستاذ محاضر	جامعة ورقلة	مناقشا
مجدوب عبد المؤمن	أستاذ محاضر	جامعة ورقلة	مناقشا

السنة الجامعية 2015 /2016

شكر وتقدير

اشكر المولى عز وجل على نعمه وفضله واحمده على توفيقه وإحسانه

ثم جزيل الشكر و التقدير إلى الأستاذ المشرف البروفسور بوحنية قوي على ما قدمه لي من دعم و نصائح وتوجيهات وعلى ما لقيته منه من تشجيع ورحابة صدر طيلة فترة إعداد هذا العمل

وأتقدم بالشكر إلى الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذا العمل وإثرائه وكشف ما به من نقص

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى جميع أساتذة قسم العلوم السياسية وخاصة أساتذتي الذين تكونت عندهم في مرحلة الليسانس و الماجيستير واشكر كذلك زملائي في العمل طيب زروقي ، احمد معمري وخاصة رئيس المصلحة طيبي محمد على تفهمهم لي طيلة فترة إعداد هذا العمل والأخت هاجر واعلي وصديقي احمد تخة اللذان ساعداني في الجانب الشكلي للمذكرة دون أن أنسى صديقي الأستاذ عصام بن الشيخ على دعمه اللامحدود.

الإهـــــــــــداء

إلى أبي الغالي قدوتي في الحياة شفاه الله وأطال في عمره
إلى أمي العزيزة عرفانا و وفاءا لها حفظها الله
إلى إخوتي و أخواتي و جميع أفراد العائلة وخاصة شقيقتي صفية التي كانت لي نعم السند في أصعب الأوقات

إلى من علمني أول حرف الأستاذ احمد مش

إلى زملائي في مرحلة الليسانس الذين عرفت معهم اسعد اللحظات و إلى أصدقائي في دفعة الماجيستير وخاصة: عبد الحاكم، النعاس.

إلى جميع أصدقائي في كل مكان

إلى بلدي الحبيب الجزائر الذي يجب أن يتحسن حاله بفضل رجاله الأوفياء

اهدي إليهم جميعا هذا العمل المتواضع

تعد مشكلة الهجرة في إفريقيا احد مشاكل القارة الرئيسة وقاسما مشتركا بين معظم الدول الإفريقية، وهي تضيف لازمات الهوية والشرعية مشكلة أخرى من مشاكل النظم السياسية كما أن لها تأثيرات إقليمية تتجاوز حدود كل دولة افريقية ،جراء ما تشهده هذه الدول من اضطرابات ومشاكل أمنية وسياسية واقتصادية واجتماعية وبيئية ،أدت إلى تزايد أعداد المهجرَين والنازحين واللاجئين نحو بلدان مجاورة هربا من أتون الحرب الأهلية التي قضت على ما تيّسر لهم من فرص البقاء أحياء في دولهم الفقيرة والمفتتة والمنسية بحثا عن الأمن وحياة معيشية أفضل،ويعيش معظم هؤلاء وضعا مأساويا حسب تقارير المنظمات الدولية ، مما خلق تحديات كبيرة على الدول المستقبلة أو دول الملجأ ،حتم على بعضها وضع آليات وإجراءات لإدارة هذا الملف الشائك والتعامل معه بجدية،ويصنف الباحثون في مجال الهجرة واللجوء إفريقيا إلى دول **مستضيفة** للاجئين وأخرى **مصدرة** ،أي متسببة في لجوئهم ،وتحدد ست دول باعتبارها أكثر الدول المصدرة للاجئين في افريقيا ،وهي: سيراليون 450.000،والصومال 419000،والسودان 374000 قبل أزمة دارفور ،واريتريا 32000 لاجئ ،وبورندي 300000 لاجئ إبان أزمة البحيرات العظمى ،وانغولا 255000 لاجئ ،ويحصرون أربع دول باعتبارها الدول المستضيفة للاجئين في إفريقيا وهي :غينيا كوناكري 470.000 والسودان 390.000 ،تنزانيا 350.000 واثيوبيا 317.000 لاجئ،[1] ويعود ظهور مشكلة اللاجئين في إفريقيا بهذه الدرجة من الحدة إلى اعتبارين أساسيين [2]:

أولهما :حركات التحرر في إفريقيا في البلاد التي لم تنل استقلالها بعد وهي الحركات التي دفعت ببعض المواطنين الأفريقيين إلى ترك مواطنهم الأصلية التي ترزح تحت نير الاستعمار

[1] _احمد إسماعيل ،قراءة في ظاهرة الهجرة غير الشرعية من إفريقيا إلى الغرب ،**مجلة قراءات افريقية** ، مارس 2012 ص68

[2] _ابراهيم عبد المنعم كروانة ،مشكلات اللاجئين في افريقيا ،قراءة في اشغال الندوة المنظمة في جامعة ابسالا ابريل 1966 والمنشورة على موقع مؤسسة الاهرام www. Aspss. Ahram. org تاريخ الزيارة 2014/10/10

واللجوء إلى الدول الإفريقية المستقلة لمواصلة النضال من أراضيها حين أصبح هذا مستحيلا إذا ما استمروا في بلادهم الأصلية .

ثانيهما :الاضطرابات الاجتماعية والسياسية في البلاد المستقلة تلك الاضطرابات التي ظهرت غداة الاستقلال بعد اختفاء القبضة الحديدية للمستعمر .

وفي هذا الصدد تشهد الجزائر توافدا لعشرات الآلاف من المهاجرين الأفارقة والذي يقدر عددهم ب25 ألف مهاجر إفريقي [1]، و أكثر من خمسين جنسية افريقية[2] ، وهم في تزايد مستمر بسبب النزاع المسلح في شمال مالي وتضاعفت مع تأزم الوضع الليبي بعد سقوط نظام معمر القذافي سنة 2011 ،ومع استمرار الهواجس الأمنية التي خلفتها الجماعات المسلحة في دول الساحل عوامل دفعت الكثير من السكان المحليين بالتوافد منذ سنوات على الشريط الجنوبي للجزائر ،لتجد المجتمعات والإدارة المحلية نفسها أمام تحديات جديدة فرضتها عوامل جغرافية وسياسية وأمنية ،في حين يواجه المهاجرون صعوبات بالغة في المجتمعات المحلية التي قدموا إليها تتعلق أساسا بتوفير الملجأ اللائق، ونظرة السكان المحليين إليهم ومشاكل الاندماج ، يضاف إليها فرص التشغيل وفرص التعليم المتاحة، وسهولة الوصول إلى الرزق وتوفير الخدمات الصحية الضرورية وغير ذلك .

وفي هذا السياق تشهد ولايتا تمنراست وورقلة تدفقا متزايدا لأعداد المهاجرين القادمين من دول الساحل الافريقي وغرب إفريقيا، بحثا عن العمل وفرص أفضل وهو ما تتوفر عليه الولايتان جراء الجهود التنموية اللتان تعرفانهما في السنوات الأخيرة ،وهو ما جعلهما بمثابة ورشة اقتصادية شكلت عنصر جذب واستقطاب للأيدي العاملة الإفريقية مما حولهما من منطقة عبور transit و لجوء واستقرار دائمين .

---

[1] _ تصريح وزير الداخلية الجزائري الاسبق دحو ولد قابلية، للاذاعة الجزائرية سنة 2012 ،في حين تشير احصائيات اخرى الى وجود اكثر من هذا العدد بكثير سنة 2014 حيث وصل عدد اللاجئين الى حوالي 250 الف لاجئ أي بزيادة بنسبة 80% ،يحملون الجنسيات الافريقية والتونسية والليبية والسورية ،المصدر :خالد بودية ،ربع مليون لاجئ في الجزائر ،**جريدة الشروق** ،15 سبتمبر 2014 ،الجزائر .

[2] _ نوار سوكو ،مافيا تهريب البشر تعيش عصرها الذهبي بالجزائر ،**جريدة الخبر** ،العدد 7449 ،31 ماي 2014 ،الجزائر، ص11 .

أهمية الموضوع

يكتسي هذا الموضوع أهمية كبرى وهذا لارتباطه بجملة القضايا الجديدة والمعقدة والشائكة التي تواجه الإدارة والجماعات المحلية للدول المستقبلة لأعداد المهاجرين وكيفية إدارتها .

الأهمية العلمية : تتمثل أهمية الموضوع في محاولة تطبيق المناهج العلمية في دراسة العناصر المختلفة للموضوع دراسة موضوعية بهدف الوصول إلى المعرفة العلمية الخاصة بالدور الذي تلعبه الجماعات المحلية والإقليمية في ولايتي تمنراست وورقلة قصد الوصول إلى مقاربة محلية في إدارة ملف المهاجرين الأفارقة.

الأهمية العملية :تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على الدور من خلال جهود واليات الفواعل المحلية في تحمل وإدارة التبعات الاجتماعية والاقتصادية والأمنية والثقافية التي افرزنها ظاهرة اللجوء من الدول الإفريقية المجاورة ودور التشريعات الدولية والإقليمية والوطنية في هذا الموضوع ،إضافة إلى التعرض لبعض التجارب الدولية الناجحة في إدارة مثل هذه الملفات والاستفادة منها في السياق المحلي.

الهدف من الدراسة :

إن الهدف الأساسي من هذه الدراسة هو ما يلي :

_عرض التشريعات والقوانين الدولية والإقليمية والوطنية المنظمة لمشكلة الهجرة والتي تنص على توفير الحماية اللازمة،وتعزيز المعارف ازاءها.

_ معرفة مدى نجاعة السياسات المحلية في إدارة الملف وتأثيرات هذه الظاهرة من مختلف جوانبها .

_ معرفة النماذج المحلية الناجحة لدى بلدان أخرى ومحاولة الاستفادة من هذه التجارب

إشكالية الدراسة :

إن تزايد تدفق تعداد المهاجرين غير الشرعيين خلال السنوات الأخيرة داخل الولايات الجنوبية الحدودية الجزائرية على غرار (تمنراست ،ورقلة ،ادرار،غرداية وايليزي)، أدى إلى بلورة نقاش بين السياسيين والأكاديميين والإعلاميين حول كيفية التعاطي مع الظاهرة محليا في ظل الإفرازات الايجابية والسلبية التي تخلفها موجات الهجرة في تلك المناطق، ومحاولة انتشارهم عبر كامل التراب الوطني، ما يحتم على صناع القرار المحليين إلى إيجاد آليات واتخاذ إجراءات للتعامل مع الظاهرة، وتعتبر ولايتا تمنراست و ورقلة من أكثر المناطق جذبا لأعداد المهاجرين، نظرا لموقعهما الجغرافي وإمكانياتها الاقتصادية، مما يحتم وضع اطر وتدابير عاجلة للتعامل مع الظاهرة ، ونظرا للأهمية الكبيرة التي أضحت تشكله مؤسسات المجتمع المدني بوصفها فواعل محلية إلى جانب الدولة في المشاركة في إدارة العديد من الملفات والقضايا الجوهرية ومنها الهجرة الوافدة من البلدان الإفريقية ، ومن هذا المنطلق فإن الإشكالية بخصوص الموضوع تنطلق من التساؤل التالي:

ما مدى فعالية جهود الفواعل المحلية في ولايتي تمنراست و ورقلة في إدارة ملف المهاجرين الأفارقة غير الشرعيين؟

وضمن هذا التساؤل تندرج مجموعة من الأسئلة الفرعية :

– ما هي النظريات المفسرة لظاهرة الهجرة غير الشرعية ؟ و ما الأسباب المؤدية لها ؟

– كيف يتم معالجة الظاهرة على المستوى المركزي الجزائري ؟ وهل اثبتت الاطر والتشريعات الوطنية والدولية فعاليتها في الحد من الظاهرة؟

– ما هو الدور الذي تلعبه الجماعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني في التعامل مع المهاجرين ؟ وما حدود هذا الدور؟

– ما طبيعة الصعوبات والمعوقات التي تواجه مختلف الفواعل المحلية في إدارة الظاهرة ؟

و ما هي الحلول المقترحة؟

الفرضيات :

_إن عودة الاستقرار الأمني في الجزائر وتحسن المستوى المعيشي وتقدم النمو الاقتصادي ساهم في ازدياد عدد المهاجرين الأفارقة والاستقرار فيها .

_كلما كان الدور الذي تؤديه الفواعل المحلية بولايتي تمنراست وورقلة فعالا كلما أدى إلى نقص معاناة المهاجرين الأفارقة .

_لم تتوصل الجماعات المحلية في ولايتي تمنراست وورقلة إلى إدارة كافية لملف المهاجرين الأفارقة وهذا لانعدام مصالح متخصصة وغياب تصور واضح لهذه المشكلة على المستوى الوطني.

_استمرار ظاهرة الهجرة إلى منطقتي تمنراست و ورقلة شل قدرات الإدارة المحلية وأضر بالمواطن المحلي.

مناهج الدراسة :

تقتضي دراسة هذا الموضوع الاستعانة بالعديد من المناهج العلمية ،وعلى رأسها **المنهج الوصفي** لشدة ارتباطه في دراسة المشكلات المتعلقة بالجوانب الإنسانية، وطريقة من طرق التفسير والتحليل بشكل علمي منظم، من اجل الوصول إلى أغراض محددة لوضعية اجتماعية أو مشكلة معينة، وعليه فالمنهج الوصفي سيعتمد عليه في جمع المعلومات عن الظاهرة محل البحث وتحديد مفهومها ومستوياتها المختلفة، كما ستعتمد هذه الدراسة على **المنهج التاريخي** الذي يعتبر ضروريا لتتبع المحطات الاساسية في تحول الجزائر من بلد مصدر للهجرة إلى بلد مستقبل لها، و الاحاصة بالظروف الاجتماعية والسياسية التي تميز كل مرحلة عن الاخرى، و استعان الباحث **بمنهج دراسة الحالة** وهذا من خلال تسليط الضوء على ملف المهاجرين الأفارقة، ودور وجهود الجماعات المحلية والمجتمع المدني في تمنراست وورقلة في إدارته.

أما **الاقترابات المستعملة** في هذه الدراسة فقد استعان الباحث **بالاقتراب النسقيsystematic approach** لتحديد طبيعة التفاعلات السياسية المحلية المتعلقة بإدارة ملف المهاجرين، والتي تبدأ بالمدخلات المطالب وتنتهي بالمخرجات قرارات الأنظمة

الإدارية المحلية المعنية، واستعان الباحث كذلك **بالاقتراب الوظيفي approach** الذي يساعد على تحديد الأدوار الوظيفية لمختلف مديريات الإدارة المحلية والمجتمع المدني المعنية بإدارة ملف المهاجرين الأفارقة في كل من ولايتي تمنراست وورقلة، واستخدم الباحث **الاقتراب القانوني** في تحليل القوانين و الأطر التشريعية الوطنية و الإقليمية لمواجهة و محاربة ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر.

المقاربات النظرية :

نظرا لطبيعة الموضوع باعتباره من مواضيع العلوم السياسية ارتأينا الاستعانة **بمقاربة الأمن الإنساني Humann Security** والتي سيتم توظيفها من خلال قدرة الجماعات المحلية على حماية المهاجرين من التهديدات العنيفة التي تواجههم (الجسدية والسوسيواقتصادية وحتى التهديدات البيئية)، [1]والتحرر من الخوف[2]، إضافة إلى الدور الإقليمي (باعتبار أن المستوى الإقليمي هو احد مستويات الأمن الإنساني)، من خلال التركيز على دور المنظمات الإقليمية في توفير الأمن الإنساني للمهاجرين الأفارقة، وان وجود تعاون إقليمي لتحقيق الأمن الإنساني يعد ضرورة كتكملة لتعبئة الموارد الداخلية ومن ذلك تسخير الموارد التقنية والبشرية لمنع الأزمات والسهر على معالجة القضايا العابرة للحدود ...

أما المقاربة النظرية الأخرى وهي **المقاربة التشاركية participatory approach** ، وهي من المقاربات الحديثة في الإدارة المحلية، باعتبارها شكل جديدا من أشكال التمكين السياسي الاستراتيجي في اقتراح ومتابعة ومراقبة ومسائلة النخب المسؤولة عن اتخاذ القرارات من جهة، إضافة إلى تحول المجموعات السياسية للمواطنين إلى هيئة شبه استشارية ترشد السياسيين المسؤولين في اتخاذهم للقرارات،[3]وعلى اثر هذا فان قضية المهاجرين من بين

[1] Alexandra Amouyel ,what is human security. human security **journal issues**,april 2006 page10.

[2] Sandra j and others . a decade of human security ,published by ashgate publishing limited England 2006 ,page03.

[3] بوحنية قوي واخرون ، **الديمقراطية التشاركية في ظل الإصلاحات السياسية والإدارية في الدول المغاربية.** الاردن ،دار الحامد، 2014

القضايا التي يساهم فيها مختلف مديريات الإدارة المحلية المختصة إقليميا وكذا دور بقية الفواعل المحلية في اقتراح الحلول والمشاركة في إدارة الملف .

أدوات البحث

ان طبيعة البحث تقتضي الاستعانة بأداة **المقابلة** كأداة ميدانية مع المسؤولين المحليين في ولايتي وبلديتي ورقلة و تمنراست، وكذا رؤساء وأعضاء المجتمع المحلي، إضافة إلى مجموعة من المهاجرين وعائلاتهم كما تم الاعتماد على أداة **الملاحظة** باعتبارها أداة من أدوات جمع المعلومات والتي يتم بواسطتها مراقبة ومشاهدة الظاهرة كما هي في الواقع والتعبير عنها كما وكيفا[1].

أما الأداة البحثية الأخرى فتمثلت في الكتب والموسوعات والقواميس والمجلات ،الرسائل العلمية، المؤتمرات والملتقيات والمقالات العلمية والجرائد باللغة العربية والأجنبية والاستعانة كذلك بالمراجع الضرورية واللازمة باللغتين الفرنسية والانجليزية ومواقع الانترنيت ...الخ.

حدود الدراسة

الحدود الزمانية :تقتصر الحدود الزمانية للدراسة من سنة 2011 –2015 وهي الفترة التي شهدت حدوث اضطرابات سياسية واجتماعية في بلدان شمال افريقيا تونس وليبيا ومصر ودول الجوار مالي والنيجر وبوركينافاسو كوديفوار...دفعت بالكثير من مواطني هذه الدول الى الهرب نحو الجزائر، التي كانت الدولة الوحيدة في شمال افريقيا التي لم تشهد وجود مثل هذه الهزات.

الحدود المكانية : ترتبط الحدود المكانية للدراسة بمنطقتي تمنراست وورقلة الحدوديتين باعتبارهما من المناطق الأكثر تدفقا لأعداد المهاجرين الأفارقة.

[1] ظاهر كلادة ومحمود جودة ،**اساليب البحث في العلوم الادارية** ،عمان :مؤسسة زهران 1998 ،ص95 .

أدبيات الدراسة

تجدر الإشارة إلى انه لا تتوفر أدبيات سابقة عن الموضوع ولاسيما في المنطقة العربية حيث لم يعر الباحثون والأكاديميون اهتمام كبير لتأثير مشكلة المهاجرين الأفارقة على المستوى المحلي واهتمت أغلبية الدراسات على الجانب القانوني المؤسساتي الدولي للظاهرة وركزت على الحماية الدولية للاجئين والنازحين، ما يتعلق منها بالمذكرات الجامعية والمقالات والدراسات الأكاديمية، إلا انه ينبغي القول أن الآونة الأخيرة شهدت انتشار العديد من المواضيع والدراسات في المجلات والدوريات المتخصصة في شؤون المهاجرين وقضاياهم والتي سنعتمد عليها في هذه الدراسة ومن بينها :

1-دراسة باللغة الفرنسية لـ: Musette Mohamed saib et Hammouda Nacer Eddine et autres, بعنوان:

Profils des migrants subsahariens en situation irrégulière en Algérie2008 وهي دراسة ميدانية شملت اخذ عينة من المهاجرين الأفارقة المنتشرين في التراب الوطني حيث مكنت هذه الدراسة من التعرف على الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمهاجرين الافارقة مع تحديد اصناف المهجرين الى الجزائر من مهاجرين غير شرعيين و لاجئين وطالبي لجوء.

2- دراسة أخرى كذلك وباللغة الفرنسية أيضا للباحث: Musette Mohamed SaiB بعنوان:

Contribution à la connaissance des flux migratoires mixtes. Vers. A travers et de L'Algérie: pour une vision humanitaire du phénomène migratoire2013 التي حاول فيها الباحث التعرف على كيفية مواجهة التدفقات المهاجرين الأفارقة واليات إدارتها على المستوى المركزي، ودور منظمات المجتمع المدني وكيف أن الجزائر قد تحولت إلى بلد استقبال للمهاجرين غير الشرعيين كما تطرق إلى مختلف التشريعات الوطنية والأطر التنظيمية للحد من الظاهرة وكذا التنسيق على المستويات الإقليمية والجهوية والدولية.

3- دراسة اخرى باللغة الانجليزية بعنوان:

the role of local and regional authorities in managing migration in mediterranean,december2014

من طرف مركز Euro-Mediterranean regional and local assembly وهي عبارة عن تقرير حول دور الجماعات المحلية والإقليمية في منطقة المتوسط في إدارة تدفقات الهجرة المختلطة في دول المتوسط، مشيدا بدور لجنة المناطق في الاتحاد الأوربي ودورها في تقديم الحلول والمشاركة في عملية إدارة أمواج الهجرة غير الشرعية، وقد خرج هذا التقرير بتوصيات مهمة تؤكد على ضرورة تحول إدارة الهجرة عموديا إلى الإدارة الأفقية أي لامركزية إدارة الظاهرة.

4-دراسة باللغة الانجليزية بعنوان:

Manicipalities on the frontline: the effect of syrian crisis on local government in bourdering countries,mission report and recommandations,may 2013.

وهي عبارة عن تقرير أعدته الشبكة الشاملة للمدن والحكومات المحلية والاقليمية المعروفة اختصارا بـ (UCLG)، وهو يرصد سياسة الهجرة لثلاث دول حدودية مع سوريا وهي الاردن ولبنان وتركيا، تأثرت بشكل مباشر بتدفقات الهجرة السورية نتيجة الأزمة الأمنية التي يعرفها البلد منذ 2011، حيث كانت السياسة التركية المحلية الأكثر استجابة ونجاعة للتخفيف من معاناة المهجَرين السوريين في الولايات الحدودية.

5-كتاب باللغة الفرنسية للباحثة Shopia Grigou بعنوان:

Les pouvoirs locaux et régionaux face au défi de l'immigration, Luxemburg: office de publication officiels des communautés européen,2005.

حيث قدمت فيه الباحثة لمحة تاريخية عن الهجرة في أوروبا وواقعها اليوم، كما دعت إلى ضرورة تبني رؤية مشتركة بين دول الاتحاد الأوربي لمواجهة الهجرة غير الشرعية وتأثيرها على المستوى المحلي والإقليمي، وفي نهاية الدراسة اقترحت مجموعة من التوصيات للسلطات المحلية والإقليمية لدول الاتحاد الأوربي تتعلق بتوفير الدعم والمساعدة لها من اجل إدارة أفضل للهجرة غير الشرعية.

والسؤال الذي يطرح نفسه: في ماذا تتميز دراستنا عن الدراسات السابقة: ويمكن الاجابة على هذا السؤال في كون دراستنا

1- تعالج الموضوع من الناحيتين النظرية والتطبيقية على السواء
2- أول دراسة باللغة العربية تتطرق إلى دور الإدارة المحلية والمنظمات المجتمع المدني في تسيير تدفقات الهجرة الإفريقية إلى الجزائر.
3- تعتمد على المقاربات المنهجية والعلمية الحديثة في معالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

صعوبات الدراسة:

خلال انجاز هذه الدراسة واجهت الباحث مجموعة من الصعوبات نجملها فيما يلي:

- ندرة الدراسات المتعلقة بالإدارة المحلية لظاهرة الهجرة غير الشرعية حيث تعتبر هذه الدراسة الأولى في الجزائر والتي تتناول الإدارة المحلية للظاهرة
- نقص المعلومات وعدم توفيرها من قبل المسؤولين في الولايتين بسبب الطابع الأمني للموضوع وسرية المعطيات المتعلقة به
- الصعوبة في إجراء مقابلات مع المسؤولين المحليين ورفض بعضهم المقابلة
- التضارب في المعطيات والمعلومات المقدمة فمصالح الولاية تقدم معلومات والهلال الأحمر يقدم معلومات مختلفة.
- بعد المسافة الرابطة بين ولاية ورقلة وتمنراست والمقدرة ب1600 كم وهو ما صعب من الحصول على معلومات أكثر والقيام بمزيد من التنقلات الى ولاية تمنراست.

الخطة المتبعة

نظرا لطبيعة الموضوع ارتأينا أن نقسمه إلى ثلاث فصول ، حيث نتناول في الفصل من خلال ثلاث مباحث، الإطار المفاهيمي والنظري للموضوع، من خلال التطرق إلى مفهوم الهجرة وإبراز الفرق مع المصطلحات والمفاهيم ذات الصلة، ثم الانتقال إلى النظريات المفسرة لها، بعدها ننتقل إلى الآثار السلبية والايجابية للظاهرة، إضافة إلى الجهود الدولية والإقليمية والوطنية للتصدي للهجرة، ثم الإدارة المحلية وجهود المجتمع المدني والقطاع الخاص في إدارة الظاهرة، والتجربة التركية الفريدة في إدارة المهجرين السوريين الموزعين على المدن والولايات التركية.

أما الفصل الثاني الذي قسم الى ثلاث مباحث تم التطرق فيه إلى السياسة العامة في الجزائر في إدارة الهجرة من خلال التركيز على أهمية الجزائر جغرافيا واقتصاديا بالنسبة للمهاجرين الأفارقة، مع عرض لأهم التشريعات الوطنية والإقليمية والجهود التي تقوم بها الجزائر للحد من ظاهرة الهجرة من خلال التنسيق على عدة مستويات، ثم ننتقل إلى الاستجابة المؤسساتية في الجزائر لإدارة الظاهرة وهذا بالتعرف على اهم المؤسسات الفاعلة والمعنية في مجال الهجرة، مع التطرق الى أهم حركات المجتمع المدني الناشطة في الجزائر في دعم ومساعدة المهاجرين واللاجئين.

أما الفصل الثالث والذي يعتبر محور دراستنا التطبيقية، ينقسم الى ثلاث مباحث يبدأ بالتطرق بلمحة عامة وتقديمية للتعرف على الخصائص الطبيعية والادارية والاقتصادية لولايتي ورقلة وتمنراست، والموقع الجغرافي للساحل الإفريقي، وتأثيره على المناطق الحدودية خاصة، بعدها يتم الحديث عن واقع المهاجرين الأفارقة، من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في الولايتين، ثم الجهود المبذولة من الفواعل الحكومية المحلية المعنية بإدارة هذا الملف، مع دور الفواعل غير الرسمية المتمثلة أساسا في الهلال الاحمر،بعدها يتم التطرق الى الصعوبات والعوائق التي تواجه هذه الفواعل، ثم عرض بعض الحلول المستقبلية على ضوء مقاربة الأمن الإنساني والتمنية و الحوكمة لظاهرة الهجرة، وفي الأخير الخاتمة نعرض فيها أهم ما توصلت إليه الدراسة من نتائج وتوصيات .

الفصل الأول: الإطار النظري للهجرة غير الشرعية وكيفية إدارتـــــــــها

توطئة

المبحث الأول:مدخل مفاهيمي لظاهرة الهجرة

المبحث الثاني: الاستراتيجيات الإقليمية المشتركة لإدارة الهجرة غير الشرعية في المتوسط

المبحث الثالث: الإدارة المحلية للهجرة غير الشرعية

خلاصة الفصل

توطئـــــــــــة:

من الظواهر الإنسانية التي شغلت بال الكثير من البحاثة في مجال علم الاجتماع و الاقتصاد والقانون والسياسة هو موضوع الهجرة، حيث اعتبرت عملية حيوية أساسية لإعمار المناطق والقارات وبناء الدول، وكانت عملية انتقال الأشخاص من منطقة إلى أخرى يتم بحرية ودون أي عوائق، غير انه مع ظهور الدولة بمفهومها الحديث بعد مؤتمر واستفاليا 1648 والذي أدى إلى رسم الحدود بين الوحدات السياسية الجديدة المعروفة باسم الدول، هذا المعطى الجديد أدى إلى تحول في المفاهيم والأنماط التي كانت سائدة من قبل، فما كان يعتبر مطلقا أصبح بفضل القوانين والتنظيمات مقيدا، فظهر مفهوم الهجرة غير الشرعية في مقابل الهجرة الشرعية.

لاحظ الباحثون وجود آلاف المهاجرين الذين يخاطرون بأرواحهم في البحر بحثا عن حياة أفضل وكانت الوجهة نحو أوروبا والولايات الأمريكية وكندا، ولهذا حاولوا إعطاء تفاسير نظرية ومقاربات مفاهيمية لفهم الظاهرة وتنوعت على حسب اهتماماتهم وتخصصاتهم، أما الدول فقد سعت إلى تطوير آليات تنظيمية واطر قانونية للحد من الظاهرة ومعالجتها.

غير أن النظرة التقليدية المتمثلة في دور الدولة الوحيد بينت عجزها من خلال الواقع، لذلك ظهر اتجاه جديد يحاول أن يقحم فواعل جديدة ما دون الدولة تكون سندا وأساسا تقوم عليه أي إستراتيجية وطنية شاملة لإدارة الهجرة غير الشرعية ولاسيما الهجرة الوافدة، وهذه الفواعل هي السلطات المحلية الممثلة بالولايات والبلديات وفواعل أخرى مساعدة ،المجتمع المحلي والقطاع الخاص، وقد أخذت الكثير من الدول تنحو نحو هذا الاتجاه.

في هذا الفصل الذي ينقسم الى ثلاث مباحث حاول الباحث التطرق إلى الإطار النظري لظاهرة الهجرة غير الشرعية و معرفة الأسباب المؤدية والنظريات المفسرة لها، والآليات القانونية والأطر التنظيمية والمقاربات النظرية التي طورتها الدول ولاسيما دول البحر الأبيض المتوسط، وسنتمكن من معرفة إحدى التجارب الدولية التي تسترعي الاهتمام وهي الإدارة المحلية في تركيا من خلال الدور الكبير في إدارة هجرة أكثر من مليون ونصف سوري لجؤوا إليها بعد الأحداث التي شهدتها سوريا سنة 2011.

المبحث الأول: مدخل مفاهيمي لظاهرة الهجرة غير الشرعية

إن البحث في ظاهرة الهجرة يتطلب العودة إلى مختلف التعاريف المقدمة من طرف الباحثين الاجتماعيين والاقتصاديين والجغرافيين، وإبراز أهم الخصائص والسمات التي تميز كل تعريف عن الآخر حسب الزاوية التي يرى منها كل باحث، وسنحاول في هذا المبحث التطرق إلى أهم النظريات المفسرة لظاهرة الهجرة لفهم وتفسير تحركات الأفراد من مكان إلى آخر، كما تسلط هذه الدراسة الضوء على الأسباب المؤدية لظاهرة الهجرة غير الشرعية وآثارها على بلدان المقصد والعبور.

المطلب الأول: ماهية الهجرة

يعد مصطلح الهجرة من المصطلحات التي استخدمت في كثير من العلوم الاجتماعية مما اوجد الكثير من التعريفات للظاهرة، وفي هذه الدراسة ستتناول مفاهيم الهجرة غير الشرعية والمصطلحات المرتبطة معها على غرار الهجرة غير المنتظمة، الهجرة المختلطة وهجرة الأزمات والهجرة السرية بما يتناسب وطبيعة الدراسة.

أولا: تعريف الهجرة:

بالبحث عن مصطلح الهجرة في اللغة نجده يحمل عدة دلائل ومعاني لكنها تؤدي نفس المعنى فتارة تعني التنقل، أو التحرك وأحيانا الفراق وسنحاول البحث عن مختلف المعاني اللغوية للفظ الهجرة في اللغة العربية والانجليزية.

لفظ الهجرة في اللغة العربية:

اشتق لفظ الهجرة من الهجر أي ضد الوصل[1].

والهجرة والهُجرة تعني الخروج من ارض إلى ارض ، والمهاجرون هم الذين ذهبوا مع النبي صلى الله عليه وسلم، وتهجَر فلان أي تشبه بالمهاجرين.

[1] **لسان العرب**،ابن منظور، المجلد الخامس، بيروت : دار صادر 1300 هـ. ص250

وكل من فارق بلده من بدوي أو حضري أو سكن بلدا آخر فهو مهاجر، والاسم من الهجرة [1]، ولم يكن العرب قديما يعرفون الأوطان السياسية المعروفة لدينا اليوم، إلا أن ذلك لم يكن يعني أبدا عدم وجود مفهوم للوطن، فقد كان الوطن يعني عندهم ببساطة محل الإنسان، أو المكان الذي استوطن فيه مع عشيرته.[2]

لفظ الهجرة في اللغة الانجليزية: بالبحث عن معنى الهجرة في القواميس نجد أن لفظ الهجرة جاءت على الشكل التالي:

Immigrate(v). Immigrate (n), Immigration (n)

أي يهاجر مهاجر هجرة وتعني الشخص أو الأشخاص المهاجرين الذين يقدمون إلى بلد أجنبي بقصد اتخاذها مقرا دائما[3].

Migrate (v),Migrant (n),Migration (n)Transmigration

يهاجر، مهاجر، هجرة وتعني الشخص أو الأشخاص الذين يهاجرون من بلد أو مكان إلى بلد آخر دوريا أو موسميا أو بقصد العمل .[4]

ومما سبق يتضح أن الفرق بين المصطلح الأول Migration والثاني Immigration هو أن الأول لا يعني الإقامة الدائمة، أما الثاني فهو بعني الهجرة الوافدة أي القادمة بغرض الإقامة بصفة دائمة .

و هناك من يرى أن كلمة Migration تعني جميع حركات التنقل التي تحدث داخل حدود دولة معينة بينما إذا تعدت الهجرة حدود الدولة أطلق عليها Emigration للهجرة الصادرة أو الخارجة من الدولة، أما الهجرة الوافدة من الخارج فيطلق عليها Immigration [1].

---

[1] ابن منظور نفس المرجع ،ص251 .

[2] مختار الصحاح ، **تاريخ اللغة وصحاح العربية**، أبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، الجزء الثاني، بيروت: دار الكتب،1999،ص549.

Oxford Advanced Leavner' s Press,new edition ,UK,2000.p141.

[3] **Dictionary,Oxford University**

[4] ibid; p.180.

تعريف الهجرة اصطلاحا:

من الصعب إيجاد مفهوم دقيق للهجرة وترجع هذه الصعوبة بالأساس إلى الاختلاف في تعدد المفاهيم المقدمة من طرف الدول تبعا لاختلاف الأهداف و الأغراض التي ترمي إلى تحقيقها، وبشكل عام الهجرة تعني الانتقال للعيش من مكان لآخر، مع نية البقاء في المكان لفترة طويلة، ويستثنى من ذلك الزيارة للسياحة أو العلاج أو خلافه، وقد تكون الهجرة من دولة إلى أخرى، أو من قارة إلى أخرى كما تعرف على أنها "**انتقال الفرد أو الجماعة من منطقة الإرسال أو منطقة الأصل إلى منطقة الاستقبال أو مكان الوصول.**[2] " أو هي "**انتقال البشر بشكل فردي أو جماعي من مكان لآخر لأسباب اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية أو أمنية**[3]".

ويعرف مكتب قسم السكان الهجرة بانها " **حركة الأفراد داخل المجتمع الواحد من بيئة محلية معينة إلى بيئة محلة أخرى ، أو انتقالهم من مجتمع إلى آخر عبر الحدود السياسية أو الدولية ، وتكون الهجرة داخلية إذا حدثت داخل المجتمع الواحد كما هو الحال بالنسبة لهجرة الريفيين إلى المدينة ، وخارجية إذا قام بها الأفراد إلى خارج بلادهم لفترة محددة أو بصفة نهائية** [4].

هذا ويقسم الباحثون الهجرة إلى أنواع، يمكن من خلالها تصنيف المهاجرين على حسب الدافع أو السبب المؤدي للهجرة وهذه الأنواع هي: الهجرة الداخلية والهجرة الخارجية ،الهجرة الإرادية والهجرة الاضطرارية، الهجرة الدائمة والمؤقتة، ويدخل ضمن ذلك أنواع أخرى وبما أننا سنتناول موضوع الهجرة الإفريقية إلى الجزائر فسيتم التركيز على مفهوم الهجرة غير

---

[1] احمد رشاد سلام ،"**الأخطار الظاهرة والكامنة للهجرة غير المشروعة على الامن الوطني** " **في مكافحة الهجرة غير المشروعة**، تحرير. احمد عبد العزيز الاصفر(الاردن : دار الحامد للنشر والتوزيع ط.1 ،2014)، ص.203.

[2] محمد غزالي ، **الهجرة السرية** ، الاردن:دار الحامد للنشر والتوزيع ، ط1 ،2015 ص26.

[3] رشيد ساعد ، واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الامن الانساني ،مذكرة غير منشورة لنيل شهادة الماجيستير(،جامعة محمد خيضر بسكرة : كلية الحقوق والعلوم السياسية،2012)،ص.3 .

[4] Arthur haupt et Thomas T. kane, **guide de demographie de population**,wachington: population referance bureau,4 edition,p.35

الشرعية illegal migration والهجرة غير النظامية irrigular migration و الهجرة المختلطة mixed migration.وهجرة الأزمات crisis migration.

مفهوم الهجرة غير الشرعية وما يرتبط معها من مصطلحات:

يعتبر بعض الباحثين الهجرة غير الشرعية جريمة، بينما يعتبرها آخرون انتهاكاً للقانون بدون ضحايا ، ومن وجهة نظر أخرى تعكس الهجرة غير الشرعية ضعف سيطرة الدولة على تلك الشرعية أمر ينبع من القانون الدولي لإضفاء صفة التجريم على شريحة معينة مثل العمال اليدويين ، وطالبي حق اللجوء، بينما تفضل أسواق العمل الدولية ذوي المهارات العالية ، وفي هذا الصدد ينظر أصحاب السلطة السياسية و الاقتصادية إلى الهجرة الوافدة باعتبارها تهديداً محتملاً للسيادة ، والهوية القومية ، ولذا تسعى الحكومات إلى الحد منها ، وتقييدها، وبناءا على هذا فالهجرة غير الشرعية تعرف على أنها:

أولئك الذين يدخلون دولة ما للبحث عن عمل عادة ، وذلك بدون الوثائق ، والتصاريح اللازمة ، وهناك من يعرفهم بأنهم أولئك الذين يدخلون أي دولة بدون أوراق رسمية خاصة بالهجرة الوافدة ، وكذلك هؤلاء الذين يدخلون بدون تصريح ، وكذلك هؤلاء الذين يدخلون بوثائق مزورة ، أو بتصاريح دخول مؤقتة ، ولكنهم تجاوزوا مدتها، كما يعرفهم آخرون بأنهم أولئك الناس الذين يدخلون قطراً معيناً بطريقة غير شرعية ، أو الذين انتحلوا صفات معينة كسياح ، ويشار إليهم بالعمال غير الموثقين ، أو الغرباء غير الشرعيين[1].

و تعرّف الهجرة غير الشرعية "**بأنها تلك الهجرة التي تتم بطرق غير قانونية، نظرا لصعوبة السفر وصعوبة الهجرة الشرعية حيث تعقدت إجراءات السفر وأصبحت الهجرة الشرعية شبه مستحيلة** [2]"، ويصعب تحديد حجم الهجرة غير الشرعية نظرا لطبيعة

[1] ابراهيم عماري و رباحي احمد، ظاهرة الهجرة غير الشرعية وموقف الشريعة منها، ورقة مقدمة في : الملتقى الدولي حول الهجرة غير الشرعية ، المنظم من قبل: فرع العلوم السياسية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2010،ص05.

[2] احمد عبد العزيز الأصفر ،**مكافحة الهجرة غير المشروعة** ،(الرياض : دار الحامد للنشر والتوزيع، 2014)،ص .10

هذه الظاهرة ولكون وضع المهاجر السري يشمل أصنافا متباينة من المهاجرين فمنهم:

_ دخول الشخص حدود دولة دون وثائق قانونية تفيد بموافقة هذه الدولة على ذلك وغالبا ما يتم ذلك بطرق التسلل عبر الطرق البرية الصحراوية أو الجبلية أو عبر البحار والمناطق الساحلية.

_ دخول الشخص حدود دولة ما بوثائق قانونية لفترة محددة وبقاؤه فيها إلى ما بعد الفترة المشار إليها دون موافقة قانونية مماثلة، كأن تكون غايات دخوله في المرة الأولى السياحة أو زيارة الأقارب، ثم المكوث والاستقرار في الدول المستضيفة.

_ التسلل إلى داخل الدولة بعد دخول مشروع لها بشكل مؤقت، كما هو الحال في تسلل العابرين للدولة إلى دول مجاورة، فيصبح مكوثهم فيها غير شرعي ،وليس دخولهم إليها.

تجدر الإشارة إلى أن هناك تسميات مختلفة تطلق على هذه الظاهرة من بينها: الهجرة غير المشروعة وغير القانونية، وحسب المؤتمر الدولي للسكان والتنمية المنعقد في عام 1994 فنجده يستعمل مصطلح **الاشخاص بدون وثائق (les sans papiers)** نظرا لان مصطلحي المهاجر غير الشرعي او غير القانوني يجمل طابع التجريم، بينما اقر الملتقى الدولي حول الهجرة المنعقد ببانكوك في افريل سنة 1999 مصطلح "الهجرة غير القانونية" لانها تنظم بواسطة شبكات اجرامية مختصة في تهريب المهاجرين[1].

كما يستخدم مصطلح "**الهجرة السرية**" للدلالة على دخول أراضي الدولة خفية، وعلى بعد من عيون المراقبة والضبط في المراكز الحدودية، والاستفادة من مواطن الخلل في عملية المراقبة والضبط في نقاط التماس بين الدول، ويظهر ذلك من على نحو فردي غير منظم أحيانا، أو على نحو منظم من خلال شبكات عالية التنظيم أحيانا أخرى[2].

[1] عبد المالك صايش، التعاون الاورومغاربي في مجال مكافحة الهجرة غير غير القانونية، مذكرة ماجيستير في القانون الدولي، كلية الحقوق، جامعة عنابة 2007، ص.14.

[2] احمد عبد العزيز الأصفر، المرجع نفسه ،ص .12 .

أما **التعريف الاجرائي** للهجرة غير الشرعية " هي حركات انتقال الأفراد من بلد الأصل مرورا بعدة بلدان(بلدان العبور) إلى بلد آخر(بلد المقصد) بنيّة الاستقرار والعمل وتتم بطرق غير قانونية وبدون وثائق ".

كما ظهرت مفاهيم أخرى في أدبيات الهجرة تشمل على توصيفات عدة، على غرار الهجرة غير المنتظمة، و الهجرة المختلطة وهجرة الأزمات.

مفهوم الهجرة غير المنتظمة: irrigular migration

لا يزال هذا المفهوم مبهما، فالفرق بين المنتظم وغير المنتظم غير واضح، كذلك من الضروري التمييز بين الدخول المنتظم والإقامة غير المنتظمة فاغلب المهاجرين يدخلون بشكل شرعي ثم يمكثون مدة أطول مما تمنح التأشيرة و أحيانا يحدث العكس، أين يدخل المهاجر بشكل غير منتظم، ثم يقوم بتسوية وضعيته القانونية بعد حصوله على عمل، وفي حالة المهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء فإنهم يمرون بعدة دول للعبور، بعضها يصرح لهم بالدخول و أخرى لا ،إذن فخلال رحلتهم الطويلة يعتبرون مهاجرين منتظمين و أحيانا أخرى غير ذلك .

وبناءا على هذا يمكن تعريف الهجرة غير المنتظمة "بأنها الدخول غير الشرعي لأجانب من دولهم الأصلية برا أو بحرا أو جوا إلى دولة أخرى ،بما فيها مناطق العبور". وقد حددت المادة 143 من الاتفاقية المتخذة من طرف المنظمة الدولية للعمل و منظمة الهجرة غير المنتظمة بأنها "وجود المهاجر في طريق رحلته أو من أو مدة إقامته وعمله، في وضع يتنافى والقوانين والاتفاقيات الدولية المتعددة الأطراف، أو الثنائية الأطراف أو التشريعات الوطنية [1]".

[1] سمير قط (2013) ،***الهجرة غير المنتظمة من افريقيا وعبر الجزائر بين المناولة الامنية مع اوروبا والمخاوف الداخلية*** ،ورقة مقدمة في: الملتقى الدولي : المقاربة الامنية للجزائر في الساحل الافريقي ، المنظم من قبل قسم العلوم السياسية ،جامعة 08 ماي 1945 ،قالمة ، 24و23 نوفمبر 2013، ص04

كما عرفها كلا من جوردن ودوفال "**بأنها عبور حدود بدون تصريح مناسب أو انتهاك شروط دخول أراضي دول أخرى** [1]".وعرفتها منظمة الهجرة الدولية بأنها "الهجرة التي تحدث خارج إطار المعايير و الإجراءات التي تفرضها الدول من اجل إدارة تدفق المهاجرين المنظم من والى وعبر أراضيها[2] ".

مفهوم الهجرة المختلطة : mixed migration concept

يشير المفهوم إلى الفكرة القائلة أن الهجرة ظاهرة متعددة الأوجه تشتمل على مجموعة من متنوعة من تدفقات الهجرة كالمهاجرين على حسن نية، وأولئك المحتاجين إلى الحماية الدولية ،والمهاجرين لدوافع اقتصادية فضلا عن ضحايا شبكات الاتجار، والمهاجرون الذين يعتمدون على شبكات التهريب[3]".

هجرة الأزمات:crisis migration

تنشأ عن الأزمات الإنسانية التي تسبب في حدوثها مختلف الأحداث والعمليات (سواء أكانت حادة أم بطيئة عند وقوعها وسواء أكانت طبيعية أم من فعل الإنسان) تحركات سكانية شاملة وحاجات حمائية، وفي حين تحدث بعض التحركات نتيجة وجود مخاطر محدقة على الحياة أو السلامة الجسدية أو الصحة أو سبل كسب الرزق الأساسية، وهناك تحركات تحدث ترقبا لوقوع ذلك الأذى، ومع ذلك تخفق بعض الحركات لتترك الأفراد والمجتمعات في خطر لا يستهان به[4].

وهناك ثلاثة طرق يمكن فيها للازمات الإنسانية أن تؤثر على التحرك البشري :

---

[1] PAULSCHOUKERS ET DANNY PIETERS, ***rapt exploratoire sur l accès des travailleurs migrants irréguliers a la protection social***, conseil de l Europe p.2

[2] قاموس منظمة الهجرة الدولية مع تعديل 2011 www.oim.int تاريخ الاطلاع 2015/03/10

[3] Glossary on migratin , international migration organization.www.iom.int. (10/03/2015).

[4] Susan Marten, What is crisis migration. **migration forced review**,issue 45,febreury London, 2014.p05.

1_التهجير

2_التحرك المبني على التوقعات

3_نقل الأشخاص الذين قد يعلقون في المكان في حالة عدم نقله

تعريف القانون الجزائري للهجرة غير الشرعية: تعرف الهجرة في القانون الجزائري 211/66 المؤرخ في جويلية 1966 الهجرة بأنها "دخول شخص أجنبي إلى الجزائر بطريقة غير قانونية أو بوثائق مزورة بنية الاستقرار و العمل [1]".

أما القانون 11/08 المعدل للقانون السابق فقد عرف الأجنبي بأنه كل فرد يحمل الجنسية الجزائرية أو الذي لا يحمل أية جنسية[2]" وبناءا على هذا فان المهاجر غير الشرعي هو من خالف هذه الأحكام.

الشكل رقم(1.1): توضيح المفاهيم المتعلقة بظاهرة الهجرة

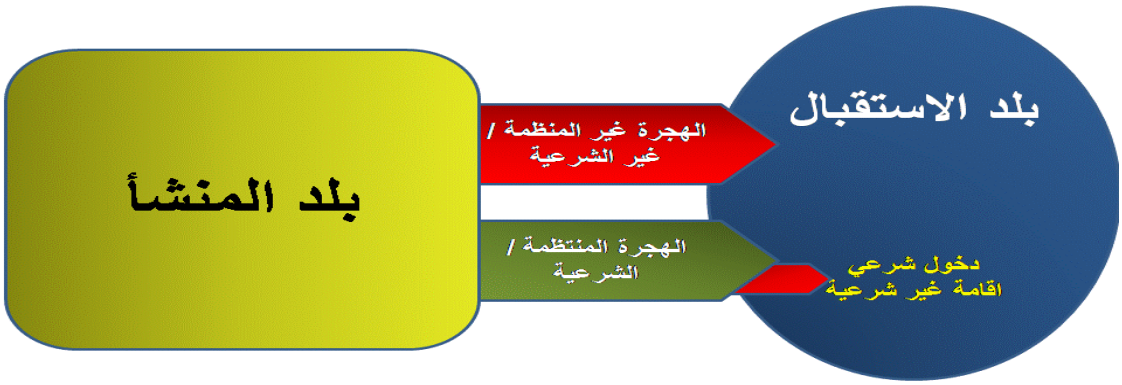

source: **Guillaume Gelée , contribution des armées a la lutte contre L'immigration irrégulière .CICDE,Paris ,2010,p1**

[1] القانون الجزائري.الامر رقم 211/66 ،المؤرخ في 21 جويلية 1966.

[2] عبد المالك صايش، محاربة الهجرة السرية من خلال القانون 11/08

وبعد أن تعرفنا على مفهوم الهجرة كمسار وعملية يقوم بها الفرد أو الأفراد من مكان الانطلاق إلى مكان الوصول ودور العوامل المؤدية إلى ذلك نتعرف في المطلب الموالي على من يقوم بعملية الهجرة وهو المهاجر لنميز بينه وبين ما يتصل به من مفاهيم كمفهوم المهاجر السري، اللاجئ والنازح .

تعريف المهاجر: "هو ذلك الشخص الذي قام بتغيير مكان إقامته إلى مكان آخر بنيّة الاستقرار به واتخاذه موطنا جديدا له سواء كان ذلك برغبته أو بدونها لتحقيق أهداف اقتصادية أو اجتماعية أو ذاتية وهذا لا يعني دائما الخروج من الدولة الحامل لجنسيتها، أو دولة أخرى ثالثة بغرض اتخاذها من وقت دخولها موطنا جديدا له[1]".

أما الأستاذ Garlis Louis فيعرف المهاجر بأنه "**كل من يغادر بلده للإقامة في دولة أجنبية إقامة دائمة أو لمدة طويلة لقضاء حاجات يراها ضرورية .**"[2]

وفي تعريف آخر" **المهاجر هو كل شخص أجنبي عن الدولة التي دخلها وبنية الإقامة بها بصفة دائمة[3]".**

وهكذا نلاحظ من خلال التعاريف أن المهاجر هو كل شخص قام بالانتقال من مكان إلى آخر سواء داخل دولته أو خارجها بحثا عن حياة أفضل.إلا أن مصطلح المهاجر يرتبط مع مجموعة من المفاهيم المتصلة معه و لإزالة اللبس لا بد من إيضاح هذه المفاهيم على غرار، اللاجئ ، النازح .

أولا: تعريف اللاجئ Réfugie : يرى جون سيمبسون أن الصفة الجوهرية للاجئ تكمن في أن هذا الأخير هو من غادر دولة إقامته المعتادة سواء كانت هذه هي دولة جنسيته أم لا، كنتيجة لوقوع أحداث سياسية فيها من شانها أن تجعل استمرار إقامته في تلك الدولة مستحيلا أو لا يطاق واتخذ له مأوى في دولة أخرى، أما في حالة وجوده خارج دولة إقامته المعتادة فانه لا يرغب أو لا يستطيع العودة إليها دون خطر على حياته أو حريته كنتيجة مباشرة

---

[1] سلام ،**مرجع سابق**، ص .232.

[2] ساعد رشيد ،**مرجع سابق** ، ص .4 .

[3] سلام ، **مرجع سابق**، ص232.

للظروف السياسية السائدة هناك، ويتميز اللاجئ في رأي هذا الكاتب عن الأجنبي العادي أو المهاجر بأنه غادر الإقليم الذي يقيم فيه نتيجة لأحداث سياسية وقعت فيه وليس بسبب الظروف الاقتصادية أو المغريات المادية الموجودة في إقليم آخر[1].

وعليه فان معيار التمييز بين اللاجئ والمهاجر هو أن للاجئ الحق في الاستفادة من الحماية الدولية[2]، على عكس المهاجر الذي يغادر لأسباب اقتصادية وليس له الحق في الحماية الدولية كما أن علاقة المهاجر بدولته تظل علاقة طبيعية عكس اللاجئ الذي قد لا يستطيع العودة في أي وقت إلى بلدته أو قد لا يستطيع إطلاقا، كذلك يتوافر عنصر الاختيار لدى المهاجر أما اللاجئ فان الظروف و الأحوال قد تفرض عليه اللجوء لبلد ما قد يجب في الأحوال العادية لو خير في الأمر أن يتواجد على أراضيها.كذلك المهاجر هو من يترك عادة بلده بصورة طوعية التماسا لحياة أفضل في حين أن اللاجئ فيفر يسبب الخوف من تعرضه للاضطهاد ولذا هو لا يستطيع العودة بأمان إلى دياره في ظل الظروف السائدة[3].

تعريف النازحين Deplaced: هم الأشخاص الذين اضطروا أو اجبروا على هجر ديارهم بسبب النزاعات المسلحة، القمع والتهديد، أو بسبب كوارث طبيعية أخرى مشابهة، وعلى عكس فئة اللاجئين يبقى اللاجئون داخل حدود دولتهم.[4]

---

[1] برهان أمر الله ،**حق اللجوء السياسي دراسة في نظرية حق الملجا في القانون الدولي** ،(القاهرة :دار النهضة العربية ،2008) ،ص .122 .

[2] القانون الدولي للاجئين رقم 1002/02 ص31

[3] أحمد سي علي ،**حماية الأشخاص والأموال في القانون الدولي الإنساني** ،(الجزائر: دار الاكاديمية ،2011) ،ص .211.

[4] يقدر عدد اللاجئين اليوم بأكثر من 26 مليون نازح ،وقد يصل عددهم إلى 250 مليون نازح بسبب التغيرات المناخية والاحتباس الحراري في أفق سنة 2050 ،المصدر: **مجلة الجيش** ،النازحون بين الاضطهاد و النسيان ،العدد 551 ،جوان 2009 ص244

الشكل رقم:(2): توضيح لمراحل الهجرة غير الشرعية

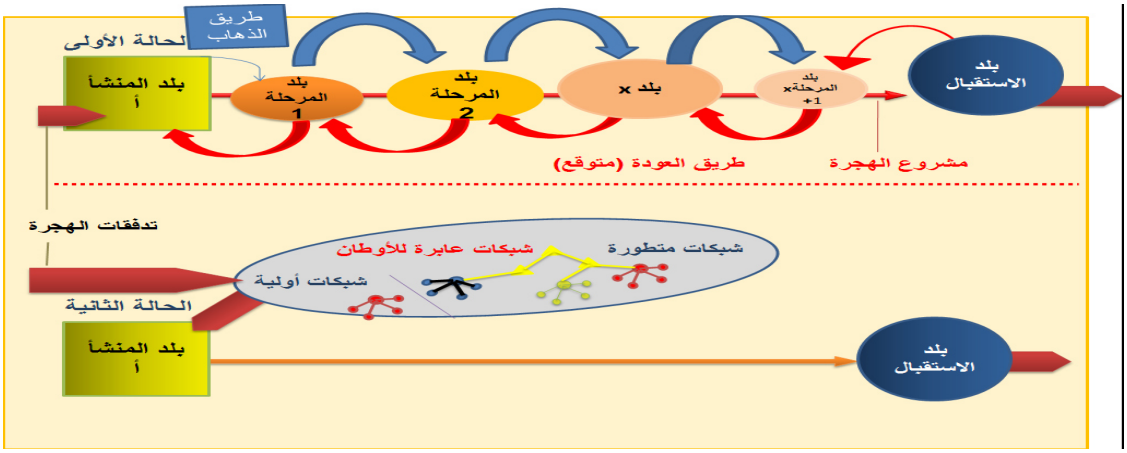

source: **Guillaume Gelée , contribution des armées a la lutte contre L'immigration irrégulière,Op.cit ,p1**

المطلب الثاني : النظريات المفسرة لظاهرة الهجرة غير الشرعية :

ينظر إلى الهجرة باعتبارها عملية معقدة وغير متجانسة، وبالإمكان تحليلها من منظورات عديدة وفي إطار نماذج تصورية متباينة، وتستطيع دراسات الهجرة أن تركز على الأفراد أو على الأبنية ،أو تجرى على مستويات كبرى أو صغرى، و تأخذ هذه الدراسات في اعتبارها ذلك المجال الواسع من العمليات التاريخية والمواقف المعاصرة، وكانت أول الأفكار التي تبلورت في إطار نظري قد ظهرت منذ قرنين في دراسة أجراها عالم الاجتماع السويدي كريجر Kryger عام 1764 حول أسباب الهجرة الدولية، وكان يركز فيها على عوامل الطرد push factors حيث كانت السويد بلدا فقيرا يعاني من انخفاض الأجور في بعض القطاعات والضرائب غير العادلة وتدهور نظام التأمين الاجتماعي.

وبعد اقل من قرن قام العديد من الباحثين مثل عالم الجغرافيا الانجليزي ارنست ريفانشتين 1885Ernest Revenstein صاحب النظرية الأولى للهجرة بصياغة بعض القوانين من خلال تحليل بيانات تعداد السكان، وخلص إلى أن الهجرة محكومة بعوامل الدفع والجذب، حيث تدفع الظروف الاقتصادية السيئة والفقر الناس إلى ترك بلدانهم الأصلية إلى مناطق أكثر

جاذبية ، و أضاف أن الهجرة تتطور مع تطور التكنولوجيا وقام روشبرج Rouchberg في النمسا 1893 بطرح نظريات حول الهجرة الدولية، وحدد الفرنسي لافسير Lavasseur في عام 1885 العوامل الأساسية للهجرة الدولية في عاملين هما الاتصال وتعدد العلاقات القائمة بين البلدان المرسلة والمستقبلة للمهاجرين[1].

ثم قدم لي Lee في عام 1966 تلخيصا لكل ما هو متاح من معرفة واتجاهات عامة وحصرها في مجموعة سائدة من العوامل في ككل من المناطق المرسلة والمستقبلة للهجرة الدولية.

وأخيرا قدم كل من جرينود Greenwood وماكدويل Mcdowell 1992 مسحا للمحددات الكبرى للهجرة الدولية[2].

وقد تصنف أسباب الهجرة الدولية إلى مجموعتين اثنتين فقط، عوامل الطرد وعوامل الجذب

اولا- نظرية عوامل الطرد والجذب:

ناقش عدد كبير من الباحثين مثل جوليني Goulini عام 1991 وهايدن Heyden عام 1991 الطرق التي تؤثر من خلالها هذه العوامل في الهجرة من الجنوب إلى الشمال، ويمكن أن تكون عوامل الطرد عوامل بنائية مثل النمو السكاني العالمي السريع و أثره على عمليات التنافس على الغذاء والموارد الأخرى، والنمو السكاني أكثر وضوحا في البلاد الفقيرة التي تناضل فعلا في مواجهة مشكلات غذاء كبرى، ويتمثل السبب البنائي الآخر في تلك الفجوة المرتبطة بالرفاهية wolfare gapبين الشمال والجنوب، وهناك أيضا قوى بنائية أخرى عديدة لكنها ترتبط فيما بينها في بناء سببي واحد، ويمكن أيضا أن ترتبط عوامل الطرد بدوافع فردية[3].

---

[1] علي عبد الرازق جلبي، **علم اجتماع السكان**،(عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة. 2011)، ص 215.

[2] المفوضية الاوروبية ، يورميد للهجرة ، **الهجرة النسائية بين دول البحر المتوسط والاتحاد الاوروبي**، 2008،ص .25 .

[3] علي عبد الرازق جلبي، **مرجع سابق**، ص .216.

والحرب كعامل من عوامل الطرد بين الأمم أو داخلها عادة تنشب بسبب مجموعة عوامل عرقية tention ethnic التي تدوم طويلا وكذلك غياب العدالة الاقتصادية، وبإمكان الحرب أن تحدث تدفقا كبيرا في تيار الهجرة فمثلا هناك توترات بين بلاد مثل جنوب إفريقيا و إسرائيل في علاقتها بجيرانها، كما يوجد الاضطهاد في أجزاء كثيرة من العالم، كما هو الحال في السودان ويوغسلافيا سابقا والسلفادور، وتؤدي التوترات العرقية إلى القتل في أوقات الحرب والى الاضطهاد في أوقات السلم ، كما أن المجاعات التي يترتب عليها معدل وفيات علا تنتشر فعلا في بلاد كثيرة، مثل انجولا وبتسوانا و الغابون و موزمبيق ورواندا، يحتمل ظهور المجاعات في البلاد الفقيرة التي يقل فيها إنتاج الغذاء وكذلك يحتمل ظهور المجاعات في أوقات التوترات السياسية العرقية.

ويحتمل أن يكون الفقر اكبر عامل وحيد يقف خلف تدفق تيارات الهجرة الحالية وفي المستقبل، ومن الصعب تحديد فجوات الفقر poverty gaps ولكنها تشكل بالتأكيد القوى الأساسية المعاصرة وفي المستقبل التي تدفع الهجرة الدولية، العدد الكبير من الفقراء سوف يزيدون من التنافس على الموارد ويضيفون إلى معدلات الجريمة و العنف ويقللون من مستويات المعيشة وبين هذا العدد يمكن أن توجد معظم أعداد المهاجرين.

وغالبا كانت مناقشة الكوارث البيئية Environmenal catastrophes على أنها سبب يشيع في المستقبل ويقف خلف تيارات الهجرة الكبرى وبإمكان محطات القوى النووية والمصانع التي تنتج أسلحة ذرية وبيولوجية وكيماوي تلوث مناطق كبرى كما حدث في عام 1986 وترتب على واقعة تشرنوبيل في أوكرانيا، ومع تناقص الحماية من ثقب الاوزون في الجو، فان هناك مناطق كبيرة سوف تخلو من سكانها ومعظم الكوارث البيئية تقع في البلدان النامية، فالفيضانات والجفاف Drougt وتآكل التربة والتصحر Desertification تعتبر من المشكلات المنتشرة .

والتفرقة بين عوامل الجذب والطرد عادة غير واضحة، فالثروة يمكن أن تشكل عاملا من عوامل الجذب في مجتمعات الشمال، وتجذب المهاجرين من البلاد الفقيرة، غير أن هذا العامل يمكن وصفه أيضا على انه عامل من عوامل الطرد ،كنقص الثروة في بلاد الجنوب .

ثانيا– نظرية التنظيم الاجتماعي:

ومن ابرز رواد هذه النظرية مانجلام Mangalem حيث تبنى منظور تالكوت بارسونز وطبقه على موضوع الهجرة، مركزا على ثلاثة عناصر: **مجتمع المنشأ ومجتمع المقصد والمهاجر** باعتبارها عناصر تتفاعل فيما بينها ويعتمد بعضها على بعض آخذا عنصر الزمن و الأنظمة الاجتماعية المشكلة للنسق الاجتماعي مجالا للتفاعل الاجتماعي .

وعلى المستوى الفردي، كان التركيز على عملية تأقلم وتكيف المهاجر مع المجتمع المضيف ،فلقد اقترح سيراز Cerase أن عودة المهاجر يمكن أن تميز إلى ثلاثة أنواع انطلاقا من مستوى تأقلمه وتكيفه في المجتمع المضيف، **أولها:** أن يفشلوا في التكيف مع المجتمع المضيف ويعودون إلى وطنهم الأم باعتبارهم مهاجرين فاشلين، ويفترض أن هؤلاء المهاجرين يمكن إعادة استيعابهم بسرعة في مجتمعهم الأصلي، دون أن يكون لهم تأثير تغييري على المجتمع، أما **المجموعة الثانية:** فإنها تتكون من أولئك الذين لا يعودون إلى مجتمعهم الأصلي إلا وقت الإحالة على المعاش، ومن ثم يكون لهم أي تأثير يذكر في النسق الاجتماعي أو الاقتصادي، أما **المجموعة الثالثة:** فهم أولئك الذين عادوا بعد أن حققوا بعض النجاح في المجتمع المضيف ،ولذا فإنهم يكونون كلهم طموح ونشاط ومستعدين للاختراع والإبداع في مجتمعهم الأصلي.

وتختلف المجتمعات الرأسمالية الحديثة في سياساتها الاجتماعية فيما يتعلق بالمهاجرين، ففي الولايات الأمريكية حتى الثلاثينات كانت الحكومة الأمريكية تهتم بسياسة الانصهار الثقافي للمهاجرين في بوتقة المجتمع الأمريكي وذلك عن طريق اعادة تنشئة وتثقيف المهاجر ليصبح أمريكيا وذلك على أساس ثقافة المجموعة البيضاء و البروتستانتية المسيطرة على حساب تخلي المهاجرين عن ثقافتهم، ويفترض هذا النموذج أن على المهاجر تعلم لغة وقوانين بل لتعليم وتأهيل المهاجرين ليصبحوا مواطنين، وتقوم المؤسسات التعليمية والثقافية والاجتماعية بتنشئة أطفال المهاجرين لينصهروا في المجتمع المضيف، على أن كندا البلد المجاور للولايات المتحدة والذي يستقبل مهاجرين تتبنى سياسة مختلفة كليا تقوم على القبول بالتعددية الثقافية وإعطاء الفرصة لكل جماعة ثقافية الحق بالتعبير عن ذاتها الثقافية، بل ولقد

قامت وحدة البلاد على أساس القبول بأمتين متجاورتين متجاورتين (امة متحدثة بالانجليزية وأخرى بالفرنسية)[1].

ثالثا-النظريات النيوكلاسيكية :

ظهرت في النصف الثاني من القرن العشرين1969 من ابرز روادها Torado حيث فسر الهجرة الدولية في إطار علاقة العرض والطلب للسوق، وأقامت علاقة متبادلة بين تطور هجرة العمل والتطور الاقتصادي تدفع الفوارق في الأجور المتدنية نحو تلك المناطق ذات الأجور المرتفعة ،وذلك بهدف زيادة الدخل ،ويقترح على الدول التي ليس لديها قدر كاف من العمالة وتسعى إلى جلب المزيد من العمالة تقديم أجور مرتفعة تجذب المهاجرين القادمين من الدول التي لديها فائض في العمالة[2]

3-نظرية النظام العالمي :

تناولتها ساكسيا ساسن Saskia Sassen أن الهجرة الدولية هي نتاج للنظام الرأسمالي وان نماذج الهجرة المقدمة تميل إلى تأكيد تقسيم العالم إلى مركز (الدول الغنية)ومحيط (الدول الفقيرة)كما يتسبب التطور الصناعي في الدول الأولى في إحداث مشكلات في اقتصاديات الدول الثانية، مما يشجع على الهجرة، وفي هذا السياق يذكر أن الهجرة ليس فقط نتيجة للإنتاج القوي ولطلب العمل في الدول الصناعية ولكن بشكل اعم لهياكل السوق العالمي.

تحلل هذه النظرية الهجرة بمنظور شامل مؤكدة على أهمية اقتصاد السوق، وتشير إلى أن التبادلات بين الأنشطة الاقتصادية الضعيفة و الأنشطة الاقتصادية القوية العالية المستوى ،سوف تؤدي حتما إلى ركود في الأنشطة الأولى والى تخبط الدوائر الاقتصادية و الأطر الاجتماعية والثقافية حيث أن هذه العلاقات تزيد من التشجيع على الهجرة، بشكل أكثر من الفوارق في الأجور والوظائف.

---

[1] علي عبد الرازق جلبي، **المرجع سابق**، ص 217.

[2] المفوضية الأوروبية، **مرجع سابق** ص.26.

ويرى انصار هذه النظرية أن من نتائج تأثيرات العولمة ترك اقتصاديات العالم الثالث معتمدة على الزراعة وتصدير المواد الخام مراكمة بذلك التأخر الصناعي، وهذا ما يفسر سبب تحرك تدفقات الهجرة نحو مسار واحد من المحيط إلى المركز[1].

رابعا-نظرية تخطي الحدود الدولية:

تعرف بنظرية عابري الحدود القومية ،وتتحدد الهجرة حسب هذه النظرية بصفتها عملية اجتماعية ،حيث يتخطى المهاجرون الحدود الجغرافية والسياسية والثقافية ،وتؤكد على أهمية تصنيف المسافة الاجتماعية بين مجتمعات الطرد والجذب من خلال تحسين وسائل المواصلات من اجل تسهيل تحركات السكان وكذلك تحسين وسائل الاتصال الحديثة ،حيث يتم نقل الأفكار والتصورات. كما أن تحسين وسائل المواصلات والاتصالات السريعة يؤدي إلى حب الناس للانتقال من الأقطار الفقيرة إلى الأقطار الغنية[2].

وقد برزت هذه النظرية عن حقيقة أن المهاجرين الوافدين يحافظون على علاقاتهم بمجتمعاتهم الأصلية، حيث يوجدون التفاعل الاجتماعي لمجتمعهم الأصلي ومجتمع الجذب ويحدث التحول من خلال ثلاث آليات:

1_عندما يعود المهاجرون ليعيشوا أو يزوروا مجتمعاتهم الأصلية أو عندما يزور غير المهاجرون أعضاء أسرهم المهاجرين أو من خلال إرسال الخطابات وشرائط الفيديو والمحادثات التليفزيونية وشبكات المعلومات الدولية.

2_عندما يتحدث المهاجرون مباشرة مع أعضاء أسرهم .

3_ عندما يحدث التحول الاجتماعي بين فردين يعرف كل منهما الآخر معرفة خاصة أو يتصل كل منهما بالآخر من خلال الروابط الاجتماعية.

إن السجل التاريخي لظاهرة الهجرة كشف أن الهجرات الدولية قد نمت وتزايدت ليس في حجمها فقط بل في المسافات التي تغطيها من مكان لآخر، فالهجرات قديما وحديثا كانت

---

[1] المفوضية الأوروبية ، **مرجع سابق**،ص .27

[2] ساعد رشيد، **نفس المرجع** ،ص.27.

عاملا مهما في تاريخ تطور وتقدم الجنس البشري، وتكمن ظاهرة الهجرة سواء ما كان منها على المستوى العالمي أو المحلي في أنها تعد العنصر الأساسي الثالث المؤثر في حجم السكان في أي دولة من دول العالم.

المطلب الثالث: أسباب الهجرة غير الشرعية وآثارها على بلدان المنشأ و الإستقبال

إن أي ظاهرة إنسانية لا تنشأ من فراغ أو من العدم بل لا بد من وجود مسببات ودوافع حركية وهو ما يسمى في علم السياسة **بالحركيات الأزموية** التي تخلق بيئة مولدة للكثير من المشكلات و القضايا العابرة للحدود على غرار الجريمة المنظمة والإرهاب وتجارة السلاح والمخدرات وتهريب البشر، و الاتجار بهم، والهجرة غير الشرعية وغير المنتظمة، فهذه القضايا تترابط فيما بينها عضويا ووظيفيا في كثير من الأحيان مما يصعب معرفة أسبابها منفصلة عن بعضها، إلا أنها قد تتباين في مدى تأثيراتها و نتائجها على المجتمعات والدول، وفي هذا المطلب سوف نتعرف على الأسباب المؤدية لظاهرة الهجرة غير الشرعية وتأثيراتها الايجابية والسلبية على بلدان العبور والمنشأ والمقصد.فما الذي يجعل الإنسان يفكر في الهجرة والانتقال من منطقة إلى منطقة أخرى؟، ولماذا تكون منطقة من المناطق طاردة للسكان أو مركز تصدير لهم بينما تكون منطقة أخرى مركز جذب لهم؟.

الفرع الأول: أسباب الهجرة غير الشرعية

حدد الباحثون في مجال الهجرة غير الشرعية جملة من الأسباب التي تجعل من الأشخاص الذين ينتقلون من مكان إقامتهم إلى مكان آخر، بحثا عن حياة تتماهى وما يريدونه من امن واستقرار، وفي هذا السياق فقد قام الباحثان بوحنية قوي وعصام بن الشيخ بتحديد مجموعة من الأسباب المؤدية إلى ظاهرة الهجرة غير الشرعية وهي [1]:

1_ الأزمات السياسية والاقتصادية والانفجارات الاجتماعية التي تشهدها دول العالم الثالث فعلى سبيل المثال لا الحصر تم تسجيل هجرة 4000 شخص من تونس نحو ايطاليا في ليلة

[1] بوحنية قوي وعصام بن الشيخ ، "قراءة في ظاهرة الهجرة غير الشرعية واثارها الدولية : حالة الجزائر تحقيق الاتفاق حول المفاهيم القانونية في دراسة الظاهرة "،**مجلة الاكاديمية العربية في الدنمارك** ، عدد 10 ، 2011، ص .37 .

واحدة بعد تنحي الرئيس التونسي عن الحكم سنة 2011 وهذا ما رافقه حالة من النزاع و الانفلات الأمني مما أدى إلى انتشار الفوضى.

2_ الشعور بالحرمان السياسي :وينتج عن التضييق على حريات الأفراد ومنعها عن التعبير عن الرأي بكل ديمقراطية، وغياب مبادئ حقوق الإنسان ،شعور الفرد بحالة من عدم الاستقرار النفسي والاجتماعي وعدم الأمن الاجتماعي وحتى الاقتصادي، وينتج عن ذلك رغبة في اللجوء إلى الرحيل والبحث عن بديل يحقق الذات والكرامة الإنسانية.

3_ الحروب والصراعات الأهلية: وهي من أكثر الظواهر المؤثرة على أمن الإنسان، حيث كانت الحروب والنزاعات العرقية والنزاعات الإثنية و العرقية والخلافات المذهبية والدينية والطائفية ،وصراع الطبقات نتيجة تجذر وازدياد نفوذ الرأسماليين على حساب أعداد واسعة جدا من الفقراء والأضرار بالبنية الاقتصادية للبلاد مما يرشحها إلى الانهيار والتفتيت .

4_ الحرمان من العيش الكريم نتيجة الأزمات الاقتصادية والكوارث البيئية و الفياضانات والمجاعات المهددة للشعوب في دول الجنوب المتخلفة التي لا تترك لها أي فرصة للهروب من الموت سوى الهجرة بحثا عن ملاذ امن من الفياضانات والظروف الطبيعية القاسية، أم الهجرة نتيجة الرغبة في الانتقال من حالة عيش كريمة إلى البحث عن الرفاه فهي حق لكل مواطن بموجب القانون الدولي.

5_ مغريات الهجرة وما تؤدي له تلك الحوافز والتسهيلات التي تتقدم بها الدول الغربية لشباب الدول المتخلفة الحاصلين على شهادات في اختصاصات تحتاجها الدول المتقدمة لتسيير آلتها الاقتصادية وحتى الإدارية على غرار سياسة الرئيس الفرنسي السابق نيكولا ساركوزي الذي اقر على ما اصطلح عليه "الهجرة الانتقائية* "[1].

* مصطلح الهجرة الانتقائية " sélective migration" استعمله الرئيس الفرنسي السابق نيكولا ساركوزي ويعني السماح باستقبال المهاجرين الذين يملكون شهادات في الاعلام الالي والطب والهندسة وادماجهم في سوق العمل، وقد رفضت دول الجنوب هذا الإجراء كونه يشجع على هجرة الأدمغة والكفاءات من بلدانها كما انه يحمل صبغة عنصرية .

[1] بوحنية قوي و عصام بن الشيخ. **مرجع سابق** ،ص . 38 .

وفي عصر العولمة لعبت الثورة الاتصالية المتنامية من سنة لأخرى في العالم وخاصة في البلدان الصناعية المتقدمة التي تشهد مستويات مرتفعة إلى جلب قوى العمل الجنوبية الباحثة عن الشغل والظروف المعيشية المتطورة والمسالك المهنية المستقرة المنعدمة في بلدانها الأصلية، كما أن التباين المستمر و المتنامي بين معدلات النمو السكاني والنمو الاقتصادي التي تتحكم في إيجاد فرص العمل مما أدى ارتفاع نسبة البطالة بكل أنواعها الظرفية والهيكلية والتقنية من جهة أخرى، توصلت بعض الدراسات التطبيقية حول الهجرة الداخلية إلى نتائج متطابقة نسبيا للتحليل القائلة بأن تباين مستويات الدخل عند الأفراد الاقتصاديين يلعب دورا هاما وفعالا في اتخاذ القرارات الخاصة[1] .

كما أن الإفرازات السلبية لظاهرة العولمة على العديد من دول الجنوب حيث أعدت الأمم المتحدة دراسة حول "**الانعكاسات المختلفة للعولمة**"، وأشارت إلى أنها يمكن أن تؤدي إلى زيادة التطوارت السياسية ومخاطر عدم الاستقرار في الدول النامية، وهو ما يكون سببا في تزايد الهجرة غير الشرعية في ظل تأجيج استمرار الصراعات ولاسيما في الدول والمناطق التي تعاني من ضعف الاهتمام الدولي، ومن ناحية أخرى فان العولمة تسهل انتقال المعلومات و الأحداث مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى خلق ما يمكن وصفه بالعدوى للصراعات والحروب الأهلية، أي انتقال الصراعات بين الدول خاصة مع الانتشار الكثيف لوسائل الإعلام، وحرية تدفق المعلومات بين الدول المتجاورة كما أن الدول تحدث بين الدول القريبة جغرافيا، وبين الدول التي تتماثل في الظروف الثقافية والمؤسسية [2].

---

[1] مجدوب عبد المؤمن ،"ظاهرة الهجرة السرية والارهاب واثرها على العلاقات الاورومغاربية" . **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، عدد ،10 ،جانفي 2014، ص.304.

[2] بومدين طاشمة ،بختي عبد الحكيم (2010)،***الهجرة غير الشرعية وبنية الأمن في افريقيا*** ،ورقة مقدمة في : الملتقى الدولي حول الهجرة غير الشرعية ، المنظم من قبل: فرع العلوم السياسية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2010.

الفرع الثاني: آثار الهجرة غير الشرعية

يخلّف المهاجرون غير الشرعيون العديد من الآثار سواء على بلدانهم الأصلية أو بلدان العبور أم بلدان المقصد وتفرز ظاهرة الهجرة غير الشرعية آثارا سلبية وايجابية على مختلف الأبعاد الأساسية للمجتمع والمتمثلة أساسا في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والأمنية والصحية ...

أولا: الآثار السلبية:

أ_ اقتصاديا: تؤثر ظاهرة الهجرة غير الشرعية على الجانب الاقتصادي لكلا البلدين أي بلد المنشأ وبلد الاستقبال، حيث تتأثر موازين المدفوعات في كليهما، إذ بلغت تحويلات المهاجرين إلى أوطانهم عام 2005 نحو 1 مليار دولار، نتيجة تلك الهجرة، أما الجانب السلبي في الشق الاقتصادي الذي ينعكس على الدول المستقبلة للمهاجرين غير الشرعيين والمصدرة لهم فهو يتمثل في الآتي[1]:

_ يزاحم المهاجرين غير الشرعيين الأيدي العاملة في الدولة المستقبلة لهم خاصة في القطاع الخاص، حيث يلجأ إليهم أصحاب الأعمال لتدني أجورهم فينعكس بذلك بدوره على العمالة في الدولة المستضيفة مما ينتج عنه انتشار للبطالة وما يتبعها من زيادة معدلات السرقة والجريمة والعنف داخل المجتمع المضيف .

_زيادة الطلب على المواد الغذائية مما ينتج عنه ارتفاع أسعارها ويقابلها في الجانب الآخر انخفاض في مستوى معيشة الفرد وثبات في الدخل .

_ التأثير السلبي الشديد على الدولة المهاجر منها ذلك الفرد خاصة و إذا كان من ذوي المهارة والخبرة أو كان احد العقول المفكرة، وما يستتبعه ذلك من خسارة على اقتصاديات تلك الدولة لعدم إمكان الاستفادة منه استفادة قصوى نظير ما أنفقته تلك الدولة عليه، وعلى العكس نجد أن الدول المستقبلة لتلك العمالة تمكنت بفضل هذه العمالة المهاجرة من تحقيق قدر كبير من

[1] ساعد رشيد ، **نفس المرجع** ،ص.27.

الاستغلال لإمكانياتهم وخبراتهم الأمر الذي ترتب عليه نجاح في اقتصادها وزيادة في دخلها القومي.

_ زيادة معدلات التضخم في دولة المهاجر الأصلية حيث يتم إنفاق معظم التحويلات منه إلى **الاستهلاك التفاخري** الذي لا يعود بالنفع على التنمية أو على المشروعات، ومن الجدير بالذكر أن 76% من تحويلات المهاجرين في العالم تذهب إلى الدول النامية وهي مقدمة من 192 مهاجر أي ما يمثل 3% من إجمالي سكان العالم وفقا لتقديرات البنك الدولي.

_يعتبر التدفق البيئي احد النتائج التخريبية للتدفق الجماعي للمهاجرين واللاجئين، ويحدث أساسا نتيجة قطع الغابات لاستخدام أخشابها كوقود أو لبناء الأكواخ فعلى سبيل المثال فقد قام نحو 30 ألف لاجئ سوداني في شمال أوغندا بقطع أخشاب غابات على مساحة 1.600 هكتار سنويا لاستخدامها كوقود [1].

ب_ على المستوى الاجتماعي:

_ تؤدي الهجرة عموما إلى تغيير في التركيبة الاجتماعية لكل من دولة المهجر و المنشأ كنتيجة لما يسمى الانتقاء الهجري، حيث يترتب على الهجرة انتقال العناصر الشابة من المجتمع وبصفة خاصة الذكور، مما يؤثر بالسلب على التركيبة الاجتماعية للمجتمع المهاجر منه واليه.

_ تساعد الهجرة في تغيير الخريطة السكانية للمنطقة وذلك لضخامة عدد المهاجرين بالنسبة للسكان الأصليين، حيث يتضح ذلك جليا في البلدان النفطية.

_أثبتت التجارب الواقعية ازدواجية الولاء للمهاجرين حيث أن الهجرات المؤقتة في نظر السكان الأصليين هي هجرات للاستثمار و الرزق وقطف الثمار من أمام المواطنين مما ينتج عنه مضاعفات اجتماعية وسياسية خطيرة.

[1] ابراهيم احمد نصر الدين ،اللاجئون في المنازعات الداخلية في افريقيا ، **الموسوعة الافريقية** ، المجلد الخامس ، القاهرة : معهد البحوث والدراسات الافريقية ، ،مايو 1997.

_ من الطبيعي أن يتم التعامل في الدول المستقبلة للمهاجر بنظام مختلف عما لا يتم به مع الوطني، مما ينتج عنه الشعور بالضيق والاضطهاد نتيجة التفرقة في المعاملة بغض النظر عن خبرة ومؤهل وكفاءة ذلك المهاجر.

_تزايد معدلات الأمية كنتيجة عدم كفاية الخدمات التعليمية والصحية لتغطي احتياجات السكان الأصليين والمهاجرين،مما ينتج عنه تدهور للمستوى السلوكي للأفراد، وانتشار العديد من الجرائم غير الأخلاقية (التسول، الدعارة، وغيرها من الجرائم)

_ ارتفاع مستوى الأسعار في الوحدات السكنية في أماكن التجمعات، مما ينتج عنه قيام أسرة كاملة بالسكن في غرفة واحدة وما يترتب على ذلك من جرائم أخلاقية وسلوكية مما يؤثر بالسلب على بناء المجتمع[1].

_ ضعف الكيان الاجتماعي لسكان كنتيجة لزيادة الزواج بين المهاجرين غير الشرعيين وارتفاع معدلات الطلاق .[2]

_ نشأة مدن الصفيح (الأكواخ) خصوصا في المدن مما يؤدي إلى انتشار مظاهر الفقر وتشويه المظهر العام.

جـ_ على المستوى الأمني :

نظرا لكون الأمن في أي دولة هو محور عملية التنمية وما يتبع ذلك من نجاحها أو إخفاقها وهو ما يعني وجود خلل في المنظومة الأمنية، وانطلاقا من تفشي عمليات الإجرام المنظمة الذي تعد الهجرة غير المشروعة احد أهم ركائزه وغاياته، لذا سوف نتعرض لمدى تأثير الظاهرة سلبا على الناحية الأمنية في تلك الدولة المضيفة لتلك الهجرة الوافدة.

يعد المهاجر غير الشرعي فريسة سهلة و لينة للاستغلال سواء كان في عمل مشروع _عدم إعطائه المقابل الموازي مقابل العمل المبذول _ أو غير المشروع حيث يقع فريسة للاستغلال والابتزاز، ويكون من السهولة الزج به في أعمال إجرامية سواء كان ذلك في دولة

---

[1] احمد رشاد سلام، **مرجع سابق**،ص.255.

[2] مجدوب عبد المؤمن ، **مرجع سابق** ،ص.302.

العبور أو دولة المهجر، نتيجة إقامته غير الشرعية، وفي أحيان كثيرة يثير المهاجرون الكثير من القلاقل والمظاهرات كما حدث في بعض الدول، أو الدخول في مناوشات واضطرابات مع السكان الأصليين، كذلك قد يعمد المهاجرون إلى إثارة القلاقل بغرض تدويل قضاياهم لتعديل أوضاع معينة خاصة في معيشتهم أو نظام عملهم أو أجورهم، قد يساعد المهاجرين الدول المعادية للدولة المستقبلة لهم بإفشائهم لأسرار تلك الدولة نتيجة انعدام انتمائهم ورغبتهم في الانتقام نتيجة استغلالهم في العمل على أراضيها[1].

ثانيا: الآثار الايجابية لظاهرة غير الشرعية

_تساعد الهجرة غير المشروعة الاقتصاد في الدولة المستقبلة عن طريق سد فراغ الوظائف ذات الراتب المنخفض.

_ تساهم في رفع معيشة الأفراد الموجودين بطريقة غير شرعية في أراضي تلك الدولة .

_ تخلف الهجرة مستويات عدة للسوق، حيث توجد خيارات متعددة للمتسوق مما يساعد على ازدهار العملية الاقتصادية .

_يفتح العديد من المهاجرين حسابات في تلك الدولة مما يعود بالنفع على اقتصادها، كذلك يدفع هؤلاء المهاجرين العمولات وما تشابه أثناء شرائهم لاحتياجاتهم من الوكالات والوسطاء .

_يعمل المهاجر غير الشرعي ويكلف بمهام لا يقبلها الوطني، مما يساعد في دفع عجلة التنمية بالبلد المستقبل حيث تمكنت العديد من الدول الأوروبية و الولايات المتحدة الأمريكية بفضل العمالة الماهرة على تحقيق قدر كبير من الاستغلال الاقتصادي للموارد المتاحة لديها تلك النوعية من العمالة مما انعكس على مستوى الحياة والرفاهية بها .

_ تستفيد دولة المهاجر غير الشرعي من الهجرة نظرا لقيامه بتحويل مدخراته إلى أسرته مما يساعد في دفع عجلة التنمية الاقتصادية وتحسين مستوى المعيشة لكثير من الأسر في ذلك البلد وهذا ما أعلن عنه البنك الدولي سنة 2004.

[1] احمد رشاد سلام ، **نفس المرجع** ،ص.256.

_ يقوم المهاجر غير الشرعي عقب عودته لبلده الأصلي باستثمار جزء من مدخراته بهدف تحسين مستوى حياته ومستوى حياة أسرته[1].

المبحث الثاني : الاستراتيجيات الإقليمية المشتركة لإدارة الهجرة غير الشرعية في المتوسط

تعد الهجرة غير الشرعية من المسائل التي تشغل بال الدول المتوسطية، باعتبار أن دول الشمال هي الملاذ الأخير والنهائي للمهاجرين القادمين من دول الجنوب ولاسيما بلدان المغرب العربي وبلدان جنوب الصحراء الإفريقية، ولهذا اجتمع مسؤولوا الضفتين سنة 2008 واعدوا "**وثيقة عمل الدول العربية والاوروبية الشريكة حول الادارة المشتركة لتدفقات الهجرة المختلطة في المتوسط**"، واستخلصوا عددا من الخطط والمحاور والتوصيات اعتبرت بمثابة اللبنة الأولى في صياغة إستراتيجية فعالة ومتطورة وشاملة لإدارة الهجرة بجميع أنواعها.

المطلب الأول: المبادئ التوجيهية والمقاربات المقترحة لإدارة الهجرة غير الشرعية

صاغ المشاركون في هذا الاجتماع عددا من المفاهيم أو المبادئ التي تغطي مختلف الميادين و اعتبرت حجر الأساس للتعامل مع ظاهرة الهجرة ، ورفعتها الدول الشريكة إلى مصاف اللبنة الأولى في صياغة إستراتيجية شاملة ومتطورة وفعالة لإدارة تدفقات الهجرة المختلطة في المتوسط، وتمثلت في ستة مفاهيم وهي : الإطار غير الرسمي، قيادة الدولة، التعاون، تداخل الاختصاصات، ضمانات السلامة ، التنمية[2]، وينبغي الإشارة إلى أن كل مبدأ تضمن مقاربة مقترحة، وستناول كل مبدأ على حدة.

---

[1] احمد رشاد سلام ، **نفس المرجع**،ص.259.

[2] ICMPD, **repense Dialogue sur la migration de transite en méditerranée. Vers une global aux flux migration mixtes.document de travail des partenaire arabes et européenne pour la gestion conjoint des flux migratoire mixtes**. Loxmborg .,2008,p23.

أولا- مبدأ الإطار الرسمي:

يعتبر هذا المفهوم المبدأ الذي صيغت على أساسه وثيقة عمل الدول العربية و الأوروبية المشتركة، ومعنى ذلك أن هذه الوثيقة غير رسمية، تنطوي على نقاط مشتركة غير ملزمة، ويتميز هذا المبدأ بكون الوثيقة أنها مرنة وقابلة لإجراء المزيد من التحسينات وخاضعة لإرادة كل دولة.

المقاربة المقترحة:

الصفة غير الرسمية هي مفهوم أساسي من مفاهيم هذه التوجيهات بما أنها مقاربة رئيسية نحو الحوار في مجال ظاهرة الهجرة غير الشرعية في منطقة المتوسط ،يستند إليها الشركاء لمشاطرة آرائهم وتمكنهم من تفسير التوجهات فيما بينهم، وتهدف هذه الوثيقة إلى مساعدة الدول على معالجة المظاهر الجوهرية لإدارة الهجرة المختلطة بصورة مشتركة، آخذة قيادة الدولة وسيادتها بعين الاعتبار .

ثانيا- مبدأ قيادة الدولة

الدولة فاعل أساسي ورئيسي والتي يقع على كاهلها مراقبة حدودها وتوفير الحماية لمواطنيها وتحقيق الكرامة الإنسانية، ويشير مفهوم قيادة الدولة في إدارة تدفقات الهجرة المختلطة في أهمية الدول ذات السيادة souverngnity في تطوير وتطبيق هيكلية شاملة تعالج تدفقات الهجرة،ويشير كذلك إلى أنها الجهات الفاعلة الفردية التي تشارك في تطوير التدابير الخاصة بإدارة وضبط وتسيير تدفقات الهجرة المختلطة، وتكون هي الرائدة في هذا المجال.

المقاربة المقترحة:

إن مصطلح قيادة leadership يعني أن هذه الدول بصفتها دول ذات سيادة متأثرة بالهجرة غير الشرعية، وتعترف بدورها المركزي في صياغة هيكلية عمل إدارة الهجرة المختلطة لاسيما في المنطقة المتوسطية، في حين أن مبدأ قيادة الدولة لا يحول دون مشاركة جهات فاعلة

أخرى على غرار الوكالات الدولية أو المنظمات غير الحكومية التي تتولى المساعدة في تصميم أو تطبيق إجراءات هدفها إدارة تدفقات الهجرة بشكل أفضل[1].

ثالثا- مبدأ التعاون

يشير هذا المفهوم إلى مشاركة جميع الأطراف العربية و الأوربية الشريكة، والوكالات الدولية والمنظمات غير الحكومية، وغيرها من القوى الفاعلة ذات الصلة من متضافرة جهودها والعمل معا سعيا نحو تحقيق هدف مشترك وهو إدارة تدفقات الهجرة غير الشرعية بشكل أفضل، ويستند هذا الرأي القائل بأن إدارة تدفقات الهجرة المختلطة في المنطقة المتوسطية ستتحسن إذا عولجت بطريقة مشتركة لاسيما وان الهجرة غير الشرعية تخلق أثارها على مستويات المجتمع كافة، وتركز بالنظر إلى النطاق الواسع لتدفقات الهجرة المختلطة سواء جغرافيا أم على اختصاصات متداخلة، فان التعاون على كافة الأصعدة الوطنية والدولية فضلا عن التعاون بين السلطات المحلية والدولية والوكالات والمنظمات غير الحكومية أساسيا لنجاح إستراتيجية إدارة تدفقات الهجرة غير الشرعية.

المقاربة المقترحة:

_ التركيز على التعاون بين الدول وبالتحديد بين الأطراف بصفتها قوى فاعلة أساسية مع مراعاة مبدأ قيادة الدولة.

_ تعزيز تعاون الوكالات الدولية كقوى فاعلة مسؤولة عن تأمين الدعم والتسهيلات المناسبة لأصحاب المنفعة فضلا عن قنوات تربط المعارف حول تدفقات الهجرة المختلطة.

_ تحديد وترسيخ الأهداف المشتركة بشكل واضح، أي تلك التي قد يجاهد الشركاء في سبيل تحقيقها.

_ توطيد الثقة المتبادلة من خلال الإقرار بمساواة الشركاء كافة وبذل الجهود للوصول إلى الغاية نفسها، بهدف إدارة تدفقات الهجرة غير المختلطة بشكل أفضل.

[1] Idem

_ تبادل المعلومات عبر قنوات اتصال مفتوحة لكن آمنة في هذا الإطار سوف تكون مساعدة الوكالات الدولية التي تغطي ميادين شاملة مفيدة بشكل خاص.

_ تبادل الخبرات والممارسات السليمة بين الدول العربية والأوروبية الشريكة[1].

رابعا: مبدأ تداخل الاختصاصات

تعتبر إدارة تدفقات الهجرة المختلطة ظاهرة معقدة تتصل اتصالا وثيقا بميادين متنوعة على غرار الجريمة المنظمة، والفساد، والعمالة والاستغلال وحقوق الإنسان وغير ذلك، ونتيجة لذلك يمكن تطوير إستراتيجية فعالة لإدارة الهجرة غير الشرعية من خلال اخذ هذا التعقيد بعين الاعتبار.

ويعتبر هذا المفهوم مهم لأنه يعالج الطبيعة المعقدة والمتعددة الأوجه للهجرة وفي هذا الإطار تدعو الحاجة إلى تبني مقاربة شاملة ومتزامنة تأخذ بعين الاعتبار النواحي المتنوعة للهجرة، وأنها تفيد كل الإفادة في إدارة تدفقات الهجرة المختلطة بشكل أفضل.

المقاربة المقترحة:

_ التطرق الصريح إلى مختلف المحاور الأساسية لإدارة الهجرة المختلطة بشكل متوازي على الصعيدين الاستراتيجي والعملي في أن معا.

_ إشراك كل القوى الفاعلة المعنية سواء أكانت دول أم كيانات أخرى كالسلطات الحكومية وهيئات تنفيذ القوانين ومسؤولين عن الهجرة والسلطات المعنية بالعمل والوظائف والهيئات القضائية والمنظمات غير الحكومية، والوكالات الدولية ومراكز الأبحاث.

_ الجمع بين المعارف والخبرات المستدامة من اختصاصات مناسبة و متنوعة بهدف تطوير التدابير المتخذة لإدارة تدفقات الهجرة المختلطة.

_ الاستفادة من الرابط القائم بين الهجرة الشرعية وغير الشرعية في محاولة لمعالجة العرض والطلب على الهجرة المختلطة معالجة شاملة تصب في مصلحة جميع الأطراف[1].

---

[1] Ibid; p24.

خامسا– ضمانات السلامة:

ليست غاية الإنسان وكرامته بشكل عام، مجرد هدف أو مبدأ إنساني يتوافق مع الحقوق الإنسانية والدولية وحسب، بل أنها ممارسة من ممارسات الدول التي تشدد عليها أطراف الحوار حول الهجرة، ويشير هذا المبدأ إلى الضمانات التي تدعو إلى احترام سلامة المهاجرين غير الشرعيين بشكل عام وضحايا الاتجار من رجال ونساء و أطفال بشكل خاص، وهي تشير أيضا إلى منح المحتاجين للحماية الدولية اللجوء بطريقة آمنة وخالية من العراقيل، فضلا عن تأمين عودة المهاجرين إلى مسقط رؤوسهم بشكل آمن.

المقاربة المقترحة:

_ تحديد الفرق بين ضحايا الاتجار والتهريب بالبشر تحديدا واضحا على كافة أصعدة إدارة الهجرة بشكل يتماشى مع التعريفات المناسبة المبينة على بروتوكولات الأمم المتحدة .

_إدراج ضمانات السلامة في صلب مقاربة شاملة نحو إدارة الهجرة المختلطة.

_ اتخاذ الإجراءات القانونية الخاصة بتنفيذ القوانين بشكل يأخذ بعين الاعتبار سلامة أو حقوق الأشخاص المحتاجين فعليا إلى الحماية الدولية أو ضحايا الاتجار.

_ اتخاذ الإجراءات الخاصة وبمكافحة الهجرة غير النظامية والاتجار بالبشر، بشكل يميز تمييزا واضحا بين معاقبة مرتكبي الاتجار وحماية الضحايا[2].

سادسا–مبدأ التنمية :

يشير مبدأ التنمية إلى الروابط المتأصلة بين الهجرة غير النظامية والتطور الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي في منطقة معينة، أما تأصل هذا الرابط فيعود إلى أن الاختلاف بين دول المنشأ والمقصد أو العبور، ويظهر كعامل دفع للهجرة غير النظامية، فيما يبدو الطلب في الجهة المقابلة عامل جذب لتدفقات الهجرة المختلطة.

---

1) ibid;p25

2) ibid;p26

وتعتبر التنمية خطوة أساسية في مقاربة مستدامة وطويلة الأمد نحو إدارة الهجرة بالفعل، فالتفاوت الاقتصادي ونسبة البطالة المرتفعة، وتدهور أنماط الحياة التقليدية يؤثر على عملية البحث عن الوظائف في الخارج، بالنظر إلى ذلك فان الروابط بين الهجرة بين الهجرة والتنمية ستعزز إذا عولجت كجزء من إستراتيجية شاملة نحو إدارة الهجرة غير الشرعية، أي معالجة الأسباب الجذرية للهجرة غير النظامية.

المقاربة المقترحة:

_ تعزيز أواصر التعاون الوثيق بين دول المنشأ والعبور بهدف تطوير عملية تضييق الإجراءات وإيجاد طريقة واقعية للاستفادة من الروابط بين الهجرة والتنمية.

_ البحث في برامج ابتكارية ترمي إلى تعزيز التنمية المستدامة من خلال الهجرة، فتطويرها وتطبيقها على أن تكون خاصة للمبادئ التي أثبتتها مؤتمرات دولية سابقة حول الهجرة والتنمية.

_ تضمين مفهوم إعادة الإدماج في صلب البرامج التي تروج لعودة المهاجرين. _ التعمق في الوسائل الرامية إلى معالجة عوامل العرض والطلب الخاصة بتدفقات الهجرة المختلطة[1].

يمكن القول أن هذه المفاهيم والمقاربات هي جزء لا يتجزأ من مبادئ اتفق بشأنها الأطراف المشاركة في الحوار، لذا فهي جزء من صياغة مقاربة مستدامة نحو إدارة الهجرة المختلطة، كما أن عدم إلزاميتها القانونية والعملية للدول المعنية وجعلها خاضعة لإرادة الدول يجعل من نجاعة الإدارة الفعالة للهجرة غير الشرعية محل شك.

كما أن هذه المقاربات لا تراعي الظروف التي تنبثق منها الهجرة في بلدان المنشأ فهي لا تنظر إلى الهجرة غير الشرعية من جذورها وأسبابها الحقيقية المتعلقة أساسا بالفقر والاضطرابات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتدخلات الأجنبية في شؤون الدول المتخلفة مع ما أضافته سلبيات العولمة من مشاكل وأعباء لدول الجنوب.

[1] idem

عمليا تريد دول الضفة الشمالية للمتوسط من دول الدول الجنوبية الفقيرة أن تلعب دور الحارس أو الشرطي للحد من تدفقات الهجرة المختلطة القادمة خصوصا من الدول الإفريقية جنوب الصحراء، وهذا من خلال المقاربة الأمنية التي تتبناها هذه الدول وتجاهل بقية المقاربات ولاسيما المقاربة الإنسانية إلا في أحيان قليلة كإجراء حسن نية وبناء الثقة مع دول الجنوب كي تتعاون أكثر.

المطلب الثاني: وسائل إدارة الهجرة غير الشرعية في المتوسط

من اجل إنجاح هذه المقاربات وإعطاءها أهمية يجب ربطها بالوسائل التي عدت بمثابة آليات يتم من خلالها إدارة تدفقات الهجرة غير الشرعية وتبسيط الإجراءات لتسهيل عملية ضبط الهجرة والتحكم فيها على أن يتم إشراك مختلف الفواعل الرسمية وغير الرسمية في ضفتي المتوسط ، أي الانتقال من الإدارة **العموديةhorizontal** للهجرة غير الشرعية إلى الإدارة **الأفقية vertical** لهذه الظاهرة، وتتمثل أهم هذه الوسائل وفق أربعة محاور وهي: التوقيف والاعتقال، مكافحة تهريب المهاجرين والاتجار بهم، إدارة عمليات الاستقبال والاحتجاز وأخيرا العودة وإعادة القبول (الإدماج).[1]

أولا: التوقيف والاعتقال

تحتل قضية توقيف المهاجرين غير الشرعيين واعتقالهم واجهة أي نظام شامل لإدارة الهجرة المختلطة، وهي عنصر حيوي في المحافظة على امن كل دولة ذات سيادة وترتبط قضية توقيف المهاجرين غير الشرعيين واعتقالهم ارتباطهم وثيقا بمعضلة إنسانية وتخضع لأضواء الإعلام بشكل دائم، وتزداد صعوبة بسبب تنوع التضاريس الجغرافية حيث تتميز كل دولة من الدول الشريكة في الضفة المتوسطية باختلافها عن بعضها وحجم مساحتها الخضراء والصحراوية وكذا الامتدادات الجوية والبحرية.

ويرتبط نجاح هذه الوسيلة من خلال، التركيز على تطوير فهم مشترك للمسائل المتعلقة بإدارة الحدود، فضلا عن وضع مقاربة مشتركة نحو معالجة ظاهرة معينة تلقي بأثرها على الحدود كتوقيف الأشخاص في المياه الدولية ظاهرة تهريب البشر والاتجار بهم، وتطوير

[1)] ibid , p .27 .

إطار عمل قانوني يرعى أسس التعاون الدولي حول قضية توقيف المهاجرين غير النظاميين واعتقالهم سواء برا أو بحرا أم جوا ومن الأمثلة المساعدة على ذلك المساعدة الثنائية المتعددة الأطراف في ضبط الأمن أو عقد الاتفاقات حول تنظيم سياسة الجمارك. و ينبغي كذلك التشجيع على توطيد العلاقات الثنائية الفاعلة بين السلطات والوكالات المتناظرة من خلال تطوير عمل مؤسساتي مع التقيد بمبدأ قيادة الدولة في هذا المنظور، مع أن الاتفاقيات تبقى أكثر عمومية على المستوى المركزي، إلا أن الحاجة تدعو إلى اعتماد مذكرات تفاهم أكثر تفصيلا على المستوى المحلي أو الوطني بما في ذلك إيجاد الحلول العملية للمشكلات اليومية، التي يصافها المسؤولون أثناء تطبيق عمليات التوقيف و الاعتقال، كما تدعو الحاجة إلى إقامة توازن سليم بين المخاوف الأمنية ومبادئ حقوق الإنسان على كافة الأصعدة المتعلقة بتطوير وتطبيق اطر العمل التشريعية والقضائية الخاصة بالتوقيف والاعتقال.

ثانيا: مكافحة تهريب المهاجرين والاتجار بهم

يعرف التهريب استنادا إلى بروتوكول الأمم المتحدة المتعلق بمكافحة تهريب المهاجرين " **على انه الحصول بطريقة مباشرة على منافع مالية أو على أي منافع مادية أخرى من خلال تسهيل دخول شخص ما بطريقة غير مشروعة إلى دولة لا ينتمي إليها أو يقيم فيه بصورة دائمة** [1]".

ويعرف الاتجار بالبشر في ذات البروتوكول لمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالبشر " على انه استدراج للمهاجرين أو نقلهم أو ترحيلهم أو إيوائهم أو استقبالهم عن طريق التهديد أو استعمال القوة أو اللجوء إلى أي شكل من أشكال السطوة و النفوذ، أو بالإكراه أو الاختطاف أو الاحتيال أو الخداع أو باستغلال موقع السلطة أو مواطن الضعف، أو عن طريق تقديم مبالغ مالية أو منافع أو تلقيها لنيل موافقة احد الأشخاص على التحكم بشخص آخر طمعا باستغلاله ".ومن اجل التطبيق العملي لما جاء في البروتوكول وتفعيل المبادئ التي جاء بها من اجل وضع حد لظاهرة تهريب المهاجرين والاتجار بهم، فانه وبناءا على ذلك فان الدول المعنية أقرت بوجوب تطبيق و إبراز مختلف التعريفات الدولية المتعلقة جريمة تهريب

[1] Ibid.P.32.

المهاجرين و الاتجار بهم ضمن الأطر القانونية و القضائية و الوطنية، فيمكن أن يشكل تطبيق هذه التعريفات على المستوى الوطني قاعدة صلبة لتعزيز البرامج والمبادرات القضائية التي ترعى تطبيق هذه القوانين سعيا إلى مكافحة شبكات التهريب والاتجار، كذلك من خلال وضع تشريعات دولية ووطنية مختلفة ومتكاملة لمكافحة التهريب من جهة، وشبكات الاتجار بهم من جهة أخرى.

بالإضافة إلى إدراج البنود الموضوعة لحماية ضحايا الاتجار ومساعدتهم باتجاه تصاعدي ووضع هيكلية شاملة لمكافحة شبكات التهريب و الاتجار وتطبيقها يهدف إلى تلبية احتياجات ملحة وضبط الهجرة غير الشرعية مع اتخاذ تدابير وقائية. والتصديق على الاتفاقيات الخاصة بالاستراتيجيات أو العمليات والمعقودة حصرا لحماية البيانات، بما يتيح أكثر من مشاطرة المعلومات وبالأخص بين أوساط الأجهزة المنسقة كالانتربول و اليوروبول.

ثالثا: إدارة عمليات الاستقبال و الاحتجاز

يحتل الاستقبال واجهة الهجرة غير النظامية بمعنى انه يضع في متناول المهاجرين التسهيلات الضرورية للإبقاء بحاجتهم الفورية أما بعد توقيفهم أو اعتقالهم، وأما اثر تقديمهم طلب اللجوء، فضلا عن ذلك يقدم الاستقبال إلى الدولة وسيلة لإدارة تدفقات المهاجرين غير الشرعيين على أراضيها، فتحديد هوية المهاجرين تحديدا دقيقا ثم تصنيف ملتمسي اللجوء الحقيقيين وتمييزهم عن المهاجرين لدوافع اقتصادية.

يمكن اعتبار الاحتجاز خطوة لا غنى عنها في سبيل تنظيم عودة المهاجرين غير الشرعيين إلى مسقط رأسهم وهو بالتالي ركيزة أساسية في أي إستراتيجية معقدة لإدارة الهجرة المختلطة هجرة فعالة، لكن تجدر الإشارة إلى أن الاحتجاز يبقى حلا أخيرا وخطوة مؤقتة عند إدارة تدفقات الهجرة المختلطة، ولتطبيق هذه الإجراءات فانه من الضروري الاعتماد على مجموعة من الأسس:

_ ضرورة التزام الدول بهيكليات عمل تشريعية وقضائية متنوعة ترعى منشات الاستقبال والاحتجاز المكيفة لملاءمة المهاجرين غير الشرعيين حيث أن من الدول من يعتبر هيكلية العمل التشريعية الخاصة غير كافية، ومن الدول من يخوض مرحلة تحديث هيكلية العمل

التشريعية والاجراءات القضائية التي يتبعها بشكل يعكس حقائق الهجرة، ومن الدول ما يعتبر التشريع فيها ناضجا بمعنى انه يجيد معالجة تدفقات الهجرة المختلطة على نحو فعال نسبيا ويجمع بين المبادئ الدولية لحقوق الإنسان والحاجات العملية من خلال تجنيد افصل إمكانياته.

_ مضاعفة تبادل المعلومات حول هيكليات العمل التشريعية و القضائية الخاصة باستقبال المهاجرين غير النظاميين واحتجازهم سواء الفعالة منها أو الأقل فعالية ولعل من المثير للاهتمام أن تقدم الدول الأكثر نضوجا من الناحية القانونية و القضائية على تبادل خبراتها مع شريكاتها في دول الجوار، فتشير إلى كيفية تطوير الإجراءات التشريعية والقضائية خطوة بخطوة متوقفة عند الإجراءات التي أثبتت فعاليته وتلك التي لم توظف بالوتيرة نفسها.

_ تناول المعلومات والخبرات هذه المعايير الدنيا الجائز تطبيقها على الاحتجاز من خلال تطوير هيكليات العمل التشريعية الوطنية وتحديثها، سيعود على الدولة بالفائدة في حال اعتبر إضافة وكسبا واخذ بعين الاعتبار تاريخها المحلي مع الهجرة غير الشرعية وخبراتها في مجال إدارة الهجرة والحقائق الإقليمية الإجمالية.

_ تحديد المعايير الواضحة للاحتجاز وتعريفها وتطبيقها بوضوح، بصفتها أساسا لاحتجاز المهاجرين غير الشرعيين ولصياغة اطر عمل قانونية مرتبطة باحتجازهم ومنها :

امتناع المهاجرين عن التعاون، نقص في المعلومات المتعلقة بهوية الشخص المهاجر، وارتكاب جرائم كالدخول والإقامة غير القانونية في دول ذات سيادة وأخيرا المساس بأمن الدولة.

_ العمل من اجل تنسيق التشريعات والإجراءات القضائية القابلة للتطبيق بهدف إنشاء هيكلية عمل ترعى تدفقات الهجرة غير الشرعية على أن تكون متناغمة ولاسيما في أرجاء المنطقة المتوسطية، وتعني بحث المهاجرين عن بلد الهجرة الأنسب[1].

[1] ibid,p 36.

رابعا: العودة وإعادة القبول

تشكل اتفاقات إعادة القبول جزءا لا يتجزأ من عملية العودة[1]، كيف لا وهي توفر هيكلية عمل مناسبة لتوطيد أواصر التعاون بين دول المقصد أو العبور و دول المنشأ، لاسيما فيما يتعلق بتحديد هوية المهاجرين غير الشرعيين وإصدار وثائق السفر وتسهيل الإجراءات الإدارية، وليس هذا فحسب بل إن اتفاقات إعادة القبول تساهم أيضا في احتضان دول المنشأ للمهاجرين غير الشرعيين من جديد بشكل مادي وملموس.

إن العودة الطوعية هي الأسلوب المفضل في عمليات العودة بالنسبة لجميع الدول، لكن عندما لا يكون هذا الأسلوب ممكنا، ويهدف إلى الحفاظ على مصداقية الأنظمة الوطنية لإدارة الهجرة ونزاهتها تمسي العودة القسرية خيارا لا بد منه، فضلا عن ذلك يقر المعنيون بوجود رابط جلي بين العودة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في دول المنشأ التي يتطلعون إلى تحسينها أكثر فأكثر.

[1] هناك انواع مختلفة من العودة التي تحدث او التي يجري تنفيذها وهي: العودة الطوعية او القسرية او من خلال المساعدة العفوية واعادة اللاجئين والمهاجرين الى بلدهم .المصدر: المنظمة الدولية للهجرة،**المساعدة الطوعية واعادة الادماج** ،دليل منطقة شمال افريقيا،جنيف:اصدار المنظمة الدولية الهجرة2013.

المطلب الثالث: الآليات القانونية لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية

تركت حوادث الإرهاب خاصة تفجيرات لندن مارس 2004 وجوان 2005 تداعيات سلبية على ملف الهجرة من دول جنوب وشرق المتوسط، حيث بدأت الأطراف الأوروبية في إتباع سياسة التضييق والمنع لتحركات الوافدين إليها من تلك المناطق تحت ذرائع الوقاية من الإرهاب، وفي إطار هذه السياسات تعرضت أيضا أوضاع المهاجرين المقيمين في أوروبا من أصول شرق أوسطية وافريقية لمراجعات وملاحقات لم تخل من بعض مظاهر التضييق والتعسف.

ورغم ما أعلن في التقارير الدولية والأوروبية من مؤشرات عن التراجع المتوقع لأعداد السكان في أوروبا واجتياح أسواق العمل إلى ما يقرب من 120 مليون عامل مع حلول عام 2025 لسد العجز المتوقع حدوثه في قوة العمل داخل المجتمعات الأوروبية لهذا الموضوع اكتفت حتى الآن بتقديم حزمة غير واضحة المعالم من الخيارات سميت بشركات النقل mobility artnership وتقوم هذه الخيارات على أساس القبول الانتقائي والمؤقت والتحكمي لفئات أو شرائح معينة من العمالة الأجنبية، ودون توضيح لطبيعة الحقوق وفرص الاندماج التي سيتمتع بها هؤلاء المهاجرين الجدد والمؤقتون في المجتمعات الأوروبية ومدى التزام الأطراف المستقبلة لهم بما نصت عليه الاتفاقيات الدولية بشأن حماية العمالة المهاجرة وعائلاتهم[1].

وظهرت في إطار الأدب السياسي الأوروبي الراهن أطروحات وأفكار مما يسمى الهجرة الدائرية circular migration والهجرة الموسمية seasonal migration والهجرة الاقتصادية economic migration كما ظهر الاهتمام بمسألة إعادة التوطين والترحيل لكل العناصر الأجنبية المقيمة في أوروبا بصفة غير قانونية، ومكافحة تيارات الهجرة غير النظامية، وعلى الجانب الأخر ترى الدول النامية خاصة تلك الواقعة في جنوب وشرق المتوسط أن تركيز الجانب الأوروبي على الأبعاد والاحتياطات الأمنية في معالجة قضايا الهجرة والتشغيل واستبدال الحراك الاجتماعي والإنساني الطبيعي للسكان على ضفتي المتوسط

[1] طارق عبد الحميد الشهاوي، **الهجرة غير الشرعية رؤية مستقبلية**. (الاسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2009)، ط1، ص84.

واليات السوق الحر بنظم وقواعد تحكمية وانتقائية والاقتصار على منح التأشيرات على فئات معينة، بعينها كالمتدربين وأصحاب الشهادات العليا و المتخصصة من شأنه أن يخفض من سقف الشراكة التي بنيت عليها الأفكار في إعلان برشلونة عام 1995[1].

أولا: المعاهدات والوثائق الدولية لمكافحة الهجرة غير الشرعية

بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، اعتمد هذا البروتوكول وعرض للتوقيع والتصديق عليه بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في الدورة 25 المنعقدة في 15 نوفمبر 2008، وتشير أحكام البروتوكول المادة 2 وهي منع ومكافحة تهريب المهاجرين، وكذلك تعزيز التعاون بين الدول الأطراف تحقيقا لتلك الغاية مع حماية المهاجرين المهربين.

ومن ثم فإن أحكام هذا البروتوكول تدور حول ثلاث محاور رئيسية:

_ تعريف جريمة تهريب المهاجرين

_حماية الضحايا

_التعاون الدولي في مجال مكافحة هذه الجريمة [2].

ويستنتج كذلك من هذا البروتوكول أن جريمة تهريب المهاجرين تعتبر جريمة ذات طابع وطني ترتكبها دائما جماعة إجرامية منظمة ومحترفة عابرة للحدود، وهذا أمر طبيعي كون هذا البروتوكول من احد البروتوكولات المكملة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، فلا يجوز تفسير أحكامه بعيدا عن تلك الاتفاقية.

---

[1] طارق عبد الحميد الشهاوي، **المرجع نفسه**، ص85.

[2] عزت احمد الشيشي، "**المعاهدات والصكوك والمواثيق الدولية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية**" في: احمد عبد العزيز الاصفر،**مرجع سابق**،ص .150 .

ثانيا: الجهود الإقليمية لمكافحة و الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية

أ_اتفاقية شنغن schengent

تم التوقيع على اتفاقية شنغن في لوكسمبورغ 1985 من طرف 30 دولة معظمها في دول الاتحاد الأوروبي، ودول أخرى غير أعضاء (كأيسلندا والنرويج وسويسرا)، كما أن ليس كل دولة ليس عضوا في الاتفاقية ولكنها حددت مواعيد مستقبلية لبدء التنفيذ على غرار سويسرا التي بدأت سنة 2008، ويرجع الهدف من توقيع هذه الاتفاقية إلى تنامي تحقيق حلم الوحدة الأوروبية وظهور الحاجة إلى إزالة الحدود وتنظيم حركة مرور السيارات والمواطنين بين الدول الأوروبية المتجاورة .

وتوجب هذه الاتفاقية أن تتبادل الدول الأعضاء في الاتفاقية المعلومات الشخصية والأمنية مع بعضها البعض عبر ما يسمى بنظام معلومات شنغن وهو ما يعني سهولة القبض على أي شخص غير مرغوب فيه في أي دولة ما دامت المعلومات المتوفرة تقول ذلك، وقد أفاد هذا النظام الدول الأعضاء به في الحد من دخول المهاجرين غير الشرعيين الذين كانوا يتحايلون بالدخول من دولة إلى أخرى غير دول المقصد التي رفضت طلبهم بالسفر إليها وذلك بالحصول على تأشيرة السفر إلى دولة أخرى للسياحة ثم السفر منها إلى دولة المقصد[1].هذا وقد اعتمدت منظمة الشرطة الأوروبية (اليوروبول) وهي الجهاز المسؤول عن الشرطة في أوروبا هذا النظام المعلوماتي ومن ثم تبادل المعلومات بين أجهزة الأمن الوطنية الأوروبية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية.

ب_ بيان الرباط 2006

في 2006/07/13 طلبت نحو 20 دولة افريقية وأوروبية مساعدة المفوضية العليا لشؤون اللاجئين لمعالجة مشكلة الهجرة غير الشرعية من إفريقيا إلى أوروبا، وهذه القضية تسبب القلق للمفوضية حيث غالبا ما يتزوج اللاجئون مع المهاجرين في رحلات مختلفة، وقد صدر بيان صادق عليه 57 وزيرا (30 من الدول الأوروبية و 27 من الدول الإفريقية) في العاصمة المغربية الرباط اتفق فيه المشاركون على التعاون والمسؤولية في معالجة المشكلة وتناولها

[1] عزت احمد الشيشي، المرجع نفسه، ص .151 .

بطريقة شاملة ومتوازنة مع احترام حقوق وكرامة المهاجرين و اللاجئين وتوفير الحماية الدولية تماشيا مع مع الالتزامات الدولية للدول المشاركة. وقد التزمت بمعالجة المشكلة وتناولها بطريقة شاملة ومتوازنة وعملية مع احترام حقوق وكرامة المهاجرين واللاجئين[1].

كما اقر بيان الرباط بالحاجة إلى توفير الحماية الدولية تماشيا مع الالتزامات الدولية للدول المشاركة، ودعا البيان المنظمات الدولية بما فيها المفوضية للمساعدة في تطبيق التوصيات المتفق عليها وأعلنت السويد أنها ستوفر التمويل اللازم لخطة العمل المؤلفة من 10 نقاط التي وضعها المفوض السامي لشؤون اللاجئين انطونيو غوتيرس.

وتهدف الخطة إلى مواجهة مشكلة الهجرة المختلطة وغير المشروعة وفي الوقت نفسه حماية حقوق اللاجئين والمهاجرين او تطالب بتعاون الشرطة والسلطات القضائية ضد الاتجار بالأشخاص وشبكات الجريمة التي تعمل في مسارات الهجرة غير الشرعية.

هذا وقد صرح فرانكو فراتيني مفوض الاتحاد الأوروبي لشؤون العدل على أن المؤتمرين محاولة الاتفاق على خطة عمل جماعية تضم أيضا الدول الإفريقية التي ينتسب إليها المهاجرين، أو يعبرونها إلى أوروبا، إذ يعد التعاون مع مثل هذه الدول أمر لا غنى عنه في أي خطة عمل لإعادة المهاجرين غير الشرعيين إلى بلدانهم الأصلية كما أكد ضرورة تحسين أحوال هؤلاء المهاجرين وتوفير قروض صغيرة لهم.

ثالثا: الاتفاقيات الثنائية بين الدول لمكافحة الهجرة غير الشرعية

1_ اتفاقية بين مصر وايطاليا بخصوص إعادة توطين المهاجرين غير الشرعيين في ايطاليا

و تنص هذه الاتفاقية على إعطاء فترة كافية للسلطات المصرية لإعادة مواطنيها مع تحمل الجانب الايطالي لكافة تكاليف عملية إعادة التوطين وبموجب هذه الاتفاقية قام الجانب الايطالي بتسوية أوضاع الآلاف من المصريين المقيمين بشكل غير شرعي في ايطاليا عام 2006، وأمنت هذه الاتفاقية حصة سنوية في سوق العمل تبلغ 7000 تأشيرة عمل دائمة

[1] عزت حمد الشيشيني، **المرجع نفسه** ،ص.152.

وموسمية للعمالة المصرية، وفي حالة الحاجة إلى تأهيل وتدريب العمالة يقوم الجانب الايطالي بتنظيم دورات تدريبية لتأهيل العمالة المصرية عن طريق معهد دون موسكو.

2 اتفاقية بين ايطاليا والجزائر بخصوص ترحيل المهاجرين غير الشرعيين

وبموجب هذه الاتفاقية تم ترحيل المهاجرين الجزائريين غير الشرعيين بعد التحقق من جنسياتهم، وقد تم ترحيل أكثر من نصف مليون شخص، وقدمت الحكومة الايطالية ألف تأشيرة عمل للجزائريين عام 2008 ومثلها عام 2009.

3_ اتفاقية بين ايطاليا والجماهيرية الليبية للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية

وهي مذكرة تفاهم وقعت في شهر جوان 2003 للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية تضمنت تقديم معدات فنية وتجهيزات مراقبة لمساعدة الحكومة الليبية في القضاء على الهجرة غير الشرعية.

4 _اتفاقية بين اسبانيا والمغرب لتنظيم الهجرة

وتعد نموذجا من الاتفاقات الناجحة في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية، وبموجب هذه الاتفاقية يسمح لعدد 3000 عامل موسمي من المغرب ولا تزيد مدة العمل عن 09 أشهر، ويفضل الملتزمون من الذين سبق لهم العمل في اسبانيا.

5_ اتفاقية بين اسبانيا وموريتانيا بخصوص ترحيل مهاجرين غير شرعيين

جرى اتفاق بين الدولتين لواجهة مشكلة سفينة عالقة تقل عددا من المهاجرين غير الشرعيين في السواحل الموريتانية كانوا في طريقهم إلى اسبانيا وبموجب هذه الاتفاقية التزمت موريتانيا بترحيل هؤلاء المهاجرين إلى دولهم والتزمت اسبانيا بإقامة مستشفى ميداني لاستقبال المصابين منهم[1].

[1] عزت احمد الشيشيني، **المرجع نفسه** ،ص.154.

المبحث الثالث :الإدارة المحلية للهجرة غير الشرعية

في الآونة الأخيرة وفي أعقاب ثورات الربيع العربي زادت تدفقات الهجرة في المنطقة الاوورومتوسطية، مما تسبب في نشوب أزمات إنسانية وممارسة الضغوط المستمرة على الحكومات والسلطات المحلية في البلدان المضيفة أو مناطق العبور وخاصة في المناطق الأقرب لبؤر النزاع، وقد تسبب الصراع في ليبيا في التهجير القسري للمواطنين حيث بلغ 800.000 نحو البلدان المجاورة وخاصة نحو تونس ومصر والجزائر، ومنذ عام 2011 تسبب الصراع في سوريا في موجة من اللاجئين في المنطقة قدرت ب 2.9 مليون شخص اغلبهم يتواجدون في الأردن 604,000، وفي لبنان 1,1 مليون، وفي تركيا 795,000، ومصر 138,000، وفي العراق 220,000، ووصل عدد قليل فقط من اللاجئين السوريين إلى الاتحاد الأوروبي فمنذ سنة 2011 كان هناك ما يقرب من 83,000 طلب لجوء. ولهذا النزوح تأثير خاص على المستوى المحلي لان البلديات في تلك الدول غالبا ما تكون في الخط الأول في استقبال هؤلاء المهاجرين، بحيث أنها تواجه تحديات هائلة في تأمين الخدمات الأساسية مثل إدارة النفايات والصرف الصحي ومياه الشرب والخدمات الصحية والتعليم، الخ[1] . كما يمتد تأثير الهجرة محليا على النسيج الاجتماعي والاقتصادي يتجلى أكثر كثافة مع وجود مشاكل يومية في الاندماج واستقبال المهاجرين، وتتأثر العديد من المجتمعات المحلية والإقليمية ولاسيما من خلال تدفق المهاجرين وطالبي اللجوء واللاجئين وحيث أنهم يتحملون المسئولية لاستقبالهم واندماجهم.وكما أشارت إليه لجنة المناطق، فإن الأخذ بالنهج العالمي للهجرة يتطلب حوكمة متعددة المستويات والتي تتضمن مشاركة المجتمعات المحلية والإقليمية و القطاع الخاص والاعتراف بدورها الرئيسي في تعزيز وتنفيذ السياسات الاجتماعية والعمل والاستقبال والتكامل وكذلك في إدارة الهجرة غير الشرعية وإقامة الحوار والتعاون مع نظرائهم في بلدان المنشأ و العبور[2].

[1)] ISTANBUL,UGLE,**manucipalities on the frontline, effects of the syrian refugee crisis on manucipalities on municipalities bordering countries (Turky,jordan,lebanon)** ,mission report and recommondation ,2013. P.O3.

[2)] NICHI VINDOLA , **the global approach to migration and mobility, adopted at the plenary** session,2012.p.

المطلب الأول : دور الجماعات المحلية في إدارة الهجرة غير الشرعية

في السنوات الأخيرة كان البحر الأبيض المتوسط مسرحا للمآسي والتي لقي خلالها الآلاف من المهاجرين حتفهم أثناء محاولتهم الدخول إلى دول الاتحاد الأوروبي بشكل غير قانوني[1]، ففي سنة 2013 قدرت المفوضية الأوروبية أن 40,000 شخص وصلوا إلى أوروبا عن طريق البحر بينهم 600 لقوا حتفهم خلال عبورهم[2].

وقد اكتسبت ظاهرة الهجرة غير الشرعية في البحر الأبيض المتوسط رؤية سياسية خاصة بعد مع ما حدث في 03 أكتوبر 2013 فقد غرق قارب قبالة سواحل لامبيدوزا الايطالية يحمل أكثر من 500 مهاجر والذي تسبب في هلاك 360 منهم، الحادثة الأخرى وقعت في 06 فبراير 2014 والتي أسفرت عن مقتل 15 مهاجر إفريقي حاولوا دخول مدينة سبتة، ومنذ عام 2011 زاد الضغط على مدينة سبتة و مليلية وفالنسيا الاسبانية مع وصول الآلاف من المهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء والمغرب العربي ومن سوريا الذين يتم تهريبهم إلى المنطقة الأوروبية من خلال هذه المدن.هذه الأحداث المأسوية وغيرها جعلت الوقاية من الهجرة غير الشرعية في البحر الأبيض المتوسط من الأولويات على الأجندات السياسية[3].

ولأن ظاهرة الهجرة غير الشرعية وتدفقات اللاجئين معقدة ومقلقة وضعت ضغوط هائلة على السلطات المحلية والإقليمية فهي التي تتصدر خدمات الضيافة وحماية المهاجرين واللاجئين وتوفر لهم السكن والغذاء والرعاية الصحية ولذا من الضروري تطوير استراتيجيات للتدخل في الحالات الطارئة والتنسيق بين جميع الفواعل في إدارة الأزمات الإنسانية والتي

---

(1) في عام 2013 تم تسجيل زيادة بالمقارنة مع عام 2012 لعدد حالات الدخول غير الشرعي للمهاجرين الى اوروبا، حيث ارتفعت النسبة الى 48% وهي زيادة كبيرة جدا من المهاجرين من شمال افريقيا ، ويلاحظ ايضا زيادة في عدد الاشخاص من الدول الافريقية : اريتريا الصومال ونيجيريا ومالي والسنغال . في:
تاريخ الاطلاع 2015/03/30 30 www.frontex _europa .eu . **risk analysis annual** ,2014.p

2) TURKY, ARLEM,draft report **on the role of local and regional authorities in managing migration in the Mediterranean** ,December 2014.P.06.

3) Ibid .p.07

تحدد بشكل أفضل مسؤولياتها وتؤمن التمويل المناسب للمجتمعات المحلية والإقليمية، ومن جهة أخرى يتطلب التقاسم الحقيقي للمسؤوليات وجود روح من التضامن والدعم الأكثر نشاطا في المجتمعات المحلية والإقليمية والبلدان المتضررة بشكل مباشر ومكثف.

وتلعب السلطات المحلية دورا هاما في الجهد المشترك لمحاربة ظاهرة الهجرة غير الشرعية والوقاية منها عن طريق تعزيز حملات التوعية بين المهاجرين المحتملين لتعريفهم بقنوات الهجرة القانونية ومخاطر الهجرة غير الشرعية، وتحديد ضحايا الاتجار بالبشر وتعزيز إدماج المهاجرين غير الشرعيين والذين يعودون إلى بلادهم طوعا أو عن طريق إجبارهم على العودة، وفي هذا الصدد فقد لعبت المدن والمناطق دورا هاما في تعزيز إدماج المهاجرين واللاجئين في المجتمعات المحلية واتخاذ التدابير لتعزيز التماسك الاجتماعي[1].

ومن الأدوار الأخرى للجماعات المحلية في إدارة الهجرة غير الشرعية إنشاء طرق محلية وآمنة للهجرة غير الشرعية من اجل تجنب المزيد من الكوارث والوفيات في الرحلات المحفوفة بالمخاطر من خلال إنشاء "**ممر انساني**" من خلال التوسع في استخدام التأشيرات لأسباب إنسانية وإنشاء مراكز استقبال في بلدان العبور لمعالجة طلبات اللجوء أو تحديد الأهلية للدخول المشروع[2]، ويمكن للمجتمعات المحلية تقديم الدعم في هذا المجال، وفي إطار العمليات المحلية للإدماج تعتمد السلطات الإقليمية الخطط وتضع الهياكل وتنفيذ تدابير الاستقبال وتوفر الخدمات الأساسية لإدماج المهاجرين واللاجئين في المجتمع المضيف[3]، وحماية حقوقهم في التعليم والإسكان والرفاهية و المساعدة في البحث عن عمل وتمويل المشاريع الصغيرة وحملات التوعية، وتتخذ إجراءات ضد التمييز والتفرقة وتعزيز الحوار بين الثقافات والتماسك الاجتماعي، بل هي أيضا التي تقوم بتعزيز مشاريع التعاون بين أصحاب المصلحة، وتشير الاتجاهات إلى أن الهجرة لا تتم فقط بين الدول بل بين المدن والمناطق في البلد المضيف لأن المهاجرين يميلون للتجمع في بعض المدن أو المناطق في البلد المضيف

---

1) ibid;p.08

2) Ibid.p.09

3) Shophia Grigou,**les pouvoirs locaux et regionaux face au defi de l immigration**,Grece: publication officielles des communautes europeanes ,2005,P56.

ونظرا لهذا البعد المحلي فإن هناك جهودا من اجل إقامة "الشراكة من اجل الاندماج" بين المدن والمناطق في بلدان المنشأ و العبور وتعزيز الثقة المتبادلة[1]، وبالتالي ضمان الإدارة اللامركزية للهجرة، وذلك من منظور الاستفادة الثلاثية للمهاجر من والى مكان المنشأ والوجهة.

الشكل رقم (3): يوضح التكامل في الأدوار بين السلطات الوطنية والسلطات المحلية في إدارة الهجرة ودور المهاجرين في التنمية المحلية

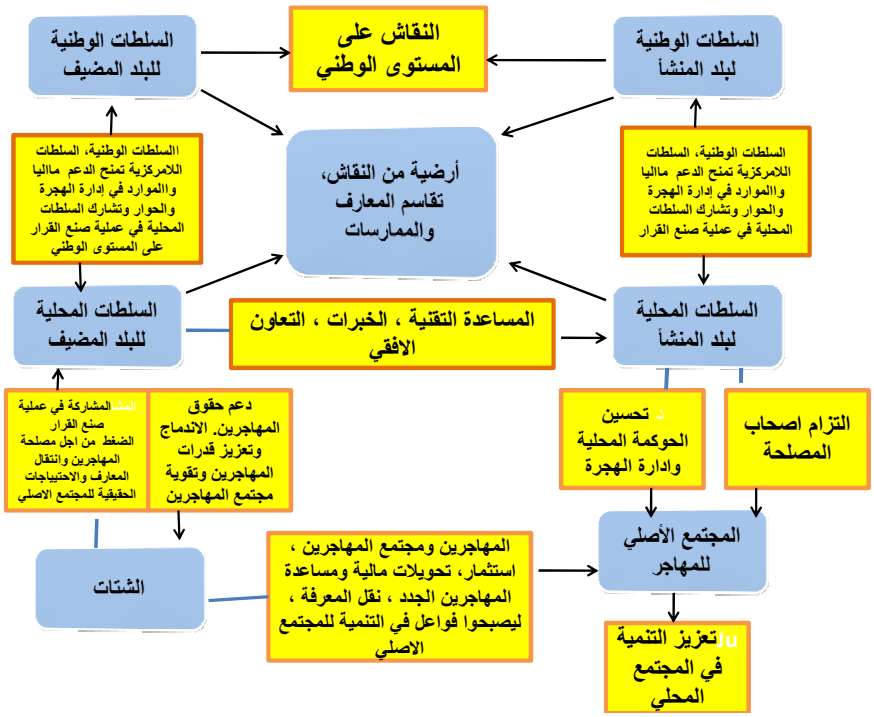

source: Cecile Riallant ,Gounne Irvine ,Luigi Fabri ,**local authorities: The missing link for harnessing the potential of migration for development** in: www.iom.int , 20.03.2015

المطلب الثاني: دور المجتمع المدني والقطاع الخاص في إدارة الهجرة غير الشرعية

تسعى العديد من الدول إلى إشراك المجتمع المدني في عملية صنع السياسة العامة من خلال تبني المقاربة التشاركية participative approch ولاسيما في إدارة مشاريع التنمية، والمساهمة في صنع القرارات التي تمس شؤون حياتهم ومصالحهم وكذا المساهمة في إدارة المشاكل والأزمات السياسية والاجتماعية و الإنسانية، هذه الأخيرة أضحت منظمات المجتمع المدني تحتل فيها الواجهة بل وأصبح دورها يتخطى دور الدولة من خلال الاستجابة الإنسانية والسريعة لتدفقات المهاجرين واللاجئين و النازحين الفارين من ويلات الحروب و المجاعة والفقر والجفاف.

أولا: دور المجتمع المدني civil society

وفي السياق الخاص بالهجرة يمكن استعمال مصطلح المجتمع المدني كمعنى للفواعل من غير الدولة التي تؤثر بطريقة رسمية أو غير رسمية فيما يتعلق بقواعد الهجرة من خلال الممارسات والعمليات التي تقوم بها، وتشمل منظمات المجتمع المدني : المنظمات غير الحكومية للهجرة، منظمات الشتات diaspora الجمعيات المهنية والدينية، منظمات حقوق الإنسان، المنظمات النسوية ومجموعات المحامين...الخ[1].

وتلعب هذه المنظمات أدورا مهمة في ضبط وتسيير ملف الهجرة غير الشرعية، حيث تستطيع المساعدة في جمع المعطيات والمعلومات وقيادة الأبحاث ودعم قاعدة البيانات الخاصة بالمهاجرين، وتعمل كشريك مع السلطات لتوزيع المساعدة[2].

وقد قسمت الباحثة Hilline Mcrith استراتيجيات المجتمع المدني في لبنان في إدارة مشكلة المهاجرين و اللاجئين إلى استراتيجيات قصيرة الأمد واستراتيجيات بعيدة الأمد إزاء التهجير[2]:

---

[1] Natalia Banulscu Bogda,**the role of civil society in EU migration policy**.EU: Robert Shuman center,Italy,2011.p.02.

[2] OIM: **Etat de La Migration Dans Le Monde 2010, L'avenir Des Migration: Renforce Les Capacités Face Aux Changement**,p97.

الاستراتجيات القصيرة الأمد : هي التي تركز على الاستجابات لحالات الطوارئ باستثناء المجتمع المضيف.

الاستراتيجيات البعيدة الامد: هي "مقاربات إنمائية" تعالج هذه الفئة _ أي المهاجرين _ على انها من الفئات السكانية المستضعفة.

إلا أن الأمر الآخر فيخص الفاعلين الحكوميين على الخصوص وغير الحكوميين من ناحية الإدراك والمناهج بالتي يتبعونها بشأن ما إذا كان يجب النظر إلى الفاعلين في المجتمع المضيف على أنهم قناة ممكنة قادرة على توصيل المساعدات أم النظر إليهم على أنهم فئات مستضعفة، ففي عام 1999 خلال أزمة كوسوفو قام المجتمع الألباني باستضافة ومساعدة الفارين من شبح الحرب وتقديم الدعم الإنساني لهم، هذه التجربة يتم إدخالها في الاستراتيجيات التنموية بعيدة الأمد، و على الجانب الآخر ينبغي أن لا ينظر إلى المجتمعات المضيفة على أنها مجرد فئة مستضعفة بحاجة للمساعدة بل ينظر إليها على أنها تمثل فاعلين ممكنين مفيدين لهم القدرة على توليد المبادرات المجتمعية المتماسكة، ويتطلب ذلك تغييرا في منظور المجتمع المضيف فيجب عليه أن ينظر بطريقة أكثر دقة إلى قدراته الذاتية جنبا إلى جنب مع نقاط ضعفه. وتتضمن خطة الاستجابة الإقليمية لعام 2014 أن يقدم الفاعلون الإنسانيون والانمائيون الدعم للمجتمعات المحلية في نشاطات تمس عدة مجالات مثل الماء واللحمة الاجتماعية والصحية، التوظيف، وتوضح هذه الإدارة الوعي بأهمية الفاعلين المحليين الذين يمثلون دور العناصر الاجتماعية الفاعلة في دعم اللاجئين والمهاجرين فضلا عن ضرورة عدم إقصائهم[1].

وفي إفريقيا فقد طورت منظمات المجتمع المدني الإفريقية البيان الذي قدم لرؤساء الدول الموقعة على اتفاقية كمبالا مثيرة الأسئلة حول قضايا انعدام الجنسية وتسجيل المواليد وفرض المعايير الدولية والإفريقية الحالية التي لم تتناولها الاتفاقية أو أنها أعاقت الحماية الفعالة على المستوى القومي، وقد ساهم الاجتماع الذي سبق قمة الاتحاد الإفريقي ومنظمات المجتمع المدني في عمل الاتحاد الإفريقي بغرض الإسراع بالتصديق على وتنفيذ الاتفاقية،

[1] هيلين ماكريث،"دور المجتمعات المضيفة في شمال لبنان"، **نشرة الهجرة القسرية**، عدد 47 ،خريف 2014.

كذلك تشارك منظمات المجتمع المدني في مراقبة وتقييم التقدم في تنفيذ الاتفاقية وخطة عمل الاتحاد الإفريقي[1].

ومن نتائج تضمين المجتمع المدني في عملية الصياغة ذلك النقد البناء والخبرة التي ساعدت في تحديد الأسباب المختلفة للنزوح و التحديات السياقية للاستجابة الفعالة، أيضا ساعدت منظمات المجتمع المدني في تنضيج المسودات عن طريق تحديد الأخطاء الوقائعية وتوفيق التزامات الاتفاقية مع نصوص المبادئ التوجيهية والقيام بالاقتراحات على اللغة كإلتزامات الجماعات المسلحة[2].

لكن تعزيز دور المجتمع المدني في تعزيز حوكمة الهجرة وإدارتها يبقى مرهون بالتمويلات المالية فكثيرا ما تتعرض فواعل المجتمع المدني إلى الضغط من قبل الحكومات خاصة فيما يتعلق بقضايا حقوق الإنسان، وعمليا نجد كل من الهيئة الاستشارية الجهوية والتي تقوم بتقديم الاستشارات الجهوية للمهاجرين، كما نجد كل من مجلس المنظمة الدولية للهجرة و حواراته الدولية حول انخراط الشركاء غير الحكوميين في قضايا الهجرة، وكل هذه الهيئات تعمل على المساهمة في التنسيق بين فواعل المجتمع المدني عبر الدول.

ثانيا : دور القطاع الخاص: privat sector

تتعدد الأسباب والدوافع حول مشاركة القطاع الخاص في إدارة الهجرة وتقويتها، فهو يتشكل من من الاتحادات التجارية والمؤسسات الخاصة وغيرها، ويعمل القطاع الخاص على القيام باستثمارات تساهم في مساعدات مجهودات الحكومات في إدارة الهجرة اقتصاديا من خلال امتصاص البطالة بين جموع المهاجرين فعلى سبيل المثال فالشركة الاسبانية للخدمات الغذائية Group vips spanish food services تعمل على تدريب المهاجرين وتقديم

[1] اثيوبيا،المجلس الاقتصادي و الاجتماعي والثقافي للاتحاد الإفريقي، **كيفية إنجاح تطبيق اتفاقية كامبالا في مساعدة النازحين داخليا**، 2009.ص08.

[2] المرجع نفسه .ص.09.

المساعدة لهم وذلك بهدف بناء مسار مهني ناجح، كما يعمل القطاع الخاص على ترقية خبرات العمال المهاجرين من خلال الدورات التعليمية والتدريبية التي يمولها لصالحهم[1].

وبما أن هدف أي شركة هو السعي لتحقيق أرباح لكنها تختلف عن بعضها البعض بشكل رئيسي في الأسلوب الذي تنتهجه شركة ما لتحقيق هذه الغاية وفي هذا الإطار تختص شركة RA international (مساعدة الاعتمار الدولية) ومقرها في دبي في إعادة إنشاء البنى التحتية في المناطق المحطمة مما يضفي بعد إنسانيا للقطاع الخاص في مسألة الهجرة غير الشرعية.

البعد الإنساني للقطاع الخاص إزاء المهاجرين واللاجئين :

يتحمل القطاع الخاص التزاما إزاء القضايا الإنسانية وهذا من خلال توفير المعونات الإنسانية و المساعدات وإرساء علاقات متينة مع السكان المحليين، ويساعد في تجنيد الموظفين المحليين وتزويدهم بالرواتب والتدريب المهني العملي في مواقع العمل الخاص بالهجرة، كما يسهم في دعم نمو المنظمات غير الحكومية وهذا ما يساعد على مساعدة المهاجرين، ويقوم القطاع الخاص كذلك بتوفير خدمات المخيمات وتوريد الأغذية وتدوير النفايات والمشتريات واللوجيستيات وتوليد الطاقة على غرار ما قامت به شركة الاعمار الدولية RA في أفغانستان وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان وكينيا[2].

إلا انه في أحيان كثيرة يعمق القطاع الخاص من المأساة الإنسانية للمهاجرين واللاجئين وهذا من خلال استغلالهم في شبكات المتاجرة في المخدرات والتهريب أو كإرهابيين محتملين وفي ممارسة الدعارة والأعمال الإجرامية أو استعمالهم كيد عاملة رخيصة في أعمال شاقة تتطلب جهدا كبيرا لتأديتها، كما تمكن شركات القطاع الخاص من منع المهاجرين من الوصول الى الموارد وطردهم من أماكن إقامتهم ولاسيما في المناطق التي تشهد صراعات وتمردات أو في البؤر التي يقل فيه تأثير السلطات المركزية مما يقلل من قدرتها على توفير

---

[1] سويعدي نجيب، إدارة سياسة الهجرة وعلاقتها بصناعة القرار المحلي، مذكرة ماجيستير غير منشورة، جامعة ورقلة، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012ص52.

[2] Soraya Narfeldt ,the role of private sector in humanitarian response,**migration forced review**,London, issue29,December,2007,P.67

الحماية اللازمة لهم، وفي هذا الصدد يواجه اللاجئون في منطقتي هيغواميااندو وكورفاراذو في كولومبيا خطر التهجير القسري والتشريد من طرف الشركات الخاصة التي تحصد النخيل الإفريقي لإنتاج الوقود البيولوجي في إنشاء مزارع على الأرض، وهذا عكس ما ذهبت اليه الحكومة الكولومبية التي قدمت الدعم لإنتاج هذا النوع من النخيل وترويج التنمية الإقليمية وتقديم الحوافز الاقتصادية، وقد قامت الشركات الاقتصادية بتفويض الجماعات شبه العسكرية لاستخدام القوة لتشريد المهاجرين الكولومبيين من أصل إفريقي ليواجهوا عمليات التهجير القسري وانتهاكات حقوق الإنسان والمذابح والتهديد بالقتل والتعذيب وحالات الاختفاء[1)]

يلعب المجتمع المدني والقطاع الخاص أدورا تكاملية في إدارة الهجرة ولاسيما في القضايا ذات البعد الإنساني فالقطاع الخاص قد يكون مورد من موارد المجتمع المدني وهذا بتقديم الدعم المالي ومساعدته على توفير الغذاء و الرعاية الصحية والتعليم للمهاجرين، لكن في أحيان كثيرة قد تتعارض ادوار كل منهما حيث كثيرا ما يتعرض المهاجرين غير الشرعيين و اللاجئين إلى عمليات النصب و الاحتيال أو التشريد و التهجير كما في حالة كولومبيا من طرف الشركات الخاصة هنا تقوم منظمات المجتمع المدني بتوثيق الحالات وكشف هذه الممارسات للرأي العام الدولي وهو ما وقع في الحالة الكولومبية كذلك ويقع في أماكن عديدة في العالم.

1) Resisting deplacement in Columbia, **migration forced review**,London,issue29,December,2007,p76.

المطلب الثالث: نماذج وتجارب دولية من إدارة الهجرة واللجوء (تجربة البلديات والمدن في تركيا)

يبلغ عدد سكان جمهورية تركيا 80,700,000 نسمة وهي ارض مضيفة لأعداد ضخمة من اللاجئين من الدول المضيفة ومقصدا للمهاجرين غير الشرعيين، ومع صدور القانون الجديد في سنة 2013 و تدفق أكثر من1,3 مليون لاجئ سوري منذ بدئ الأزمة السورية عام 2011،تعتبر الهجرة واحدة من القضايا الأكثر إلحاحا التي تواجه الدولة التركية.

1-نظام اللجوء في تركيـــا

نظام اللاجئين في تركيا فريدا من نوعه. فالأشخاص المعترف بهم كلاجئين في بلدان أخرى لا يعتبرون كذلك في تركيا بسبب القيود الجغرافية التي تحافظ عليها تركيا و المتعلقة باتفاقية الاتحاد الأوروبي للاجئين لعام 1951.و يعتبر اللاجئون الأوروبيون فقط لاجئين حقيقيين في تركيا، و بمقدورهم أن يحصلوا يوما ما على تصاريح إقامة و تقديم طلب على الجنسية التركية أي عمليا فقط أولئك اللاجئين القادمين من القوقاز. أما بالنسبة لجميع اللاجئين الآخرين القادمين إلى تركيا من أي مكان خارج أوروبا و الخاضعين بنجاح لإجراءات تحديد وضع اللاجئ (RSD) فهم يعتبرون لاجئين "مشروطين" من قبل الحكومة التركية[1].

و من مزايا نظام اللجوء في تركيا أنه على اللاجئين الراغبين في التقدم لإجراءات تحديد وضع اللاجئ (RSD) أن يمروا بنظامين اثنين و بشكل فعال – أحدهما تديره السلطات التركية و الآخر تديره المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين – و ذلك قبل حصولهم على حالة اللجوء.على اللاجئين التسجيل في منظمة غير حكومية في أنقرة تدعى جمعية التضامن مع طالبي اللجوء و المهاجرين (ASAM) و التي من شأنها أن تمرر معلوماتهم إلى المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.بينما ينتظر اللاجئين موعد مقابلة مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ليتم تحديد وضعهم، عليهم أن يسجلوا أيضا لدى السلطات التركية و التي ستعينهم بدورها في واحدة مما يقارب الثلاثين "مدن التابعة" و التي تم تعيينها

[1] Kelsey p. Norman,Turkey s new migration policy : control through bureaucratization,in www.jadaliya.com , (20/04/2015).

من قبل الحكومة التركية كمساكن مؤقتة للاجئين، يمنح اللاجئين إمكانية الحصول على الرعاية الصحية و المدارس خلال إقامتهم في إحدى المدن التابعة بالإضافة إلى راتب متواضع من الحكومة.و حتى الآن، فإن أي لاجئ يتم العثور عليه مقيما خارج مدينته التي حددت له يتم اعتقاله و إعادته إلى مدينته التابعة المسند إليها، و سيواجه اللاجئين شروطا أقسى تحت قانون الأجانب الجديد لعام 2013،و بحسب أحد الأشخاص العاملين في منظمة التضامن مع طالبي اللجوء و المهاجرين، فإنه سيتم ترحيل اللاجئين الذين يتم العثور عليهم من قبل السلطات التركية و مقيمين بشكل غير قانوني خارج مساكنهم المحددة لهم، بما أن ترك المدينة التابعة بدون موافقة "يعتبر سحبا لطلب اللجوء لأنه بذلك لا يحقق التزاماته تجاه السلطات التركية و خلافا لغيرهم من اللاجئين، فإن لدى السوريين المقيمين في تركيا ما يسمى "بالحماية المؤقتة" و التي تخصص لهم حقوقا محددة بالإضافة إلى تلك الممنوحة لهم تحت وضع اللجوء المشروط، تم انشاء الحماية المؤقتة تحت القانون الجديد لعام 2013، و يمكن للحكومة أن تطبقها على أيه مجموعة تدخل تركيا بأعداد ضخمة[1].بينما تعيش نسبة 25% من أصل ما يقارب 1.3 مليون لاجئ سوري في تركيا في مخيمات تديرها و تمولها الحكومة التركية، فإن نسبة 75% منهم تعيش خارج المخيمات في المدن الكبرى أو التابعة، تعود الحماية المؤقتة على المقيمين خارج المخيمات بفائدة واحدة و هي أنه بإمكان اللاجئين السوريين أن يحصلوا على عمل بسهولة، على عكس وضع اللجوء المشروط وعلى الشركة الراغبة بتوظيف لاجئ غير سوري أن يكون لديها على الأقل خمسة مواطنين أتراك موظفين سابقا، أي نسبة خمسة مقابل واحد لكل أجنبي إضافة إلى ذلك، يجب على الشركة أن تثبت عدم تأهل أي مواطن تركي لهذا المنصب الوظيفي، و على اللاجئ أن يمتلك مهارات أو تدريب معين يجعل منه أكثر تأهيلا لهذا المنصب الوظيفي من أي تركي آخر و لكن بالنسبة للسوريين و بسبب وضع حمايتهم المؤقتة، فإنه يتم التنازل عن تلك المتطلبات و بمقدور الشركة التركية أن تحصل على تصريح عمل بكل سهولة نيابة عن اللاجئ،و تباعا لهذا، فقد احتج اللاجئين الأفغان أمام مكاتب المفوضية في أنقرة، بالإضافة إلى استمرار بعض المهاجرين بإضراباتهم

[1] idem

عن الطعام و إغلاق شفاههم، ردا على التمييز الملموس في التعامل مع قضايا إعادة توطينهم[1].

و بحسب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تركيا، فإن هذا التعليق ليس إلا قرارا مؤقتا ستتم إعادة النظر فيه و مراجعته بالتعاون مع الحكومة التركية و علاوة على ذلك، تؤكد المفوضية أنه لا زال بإمكان الأفغان التسجيل على اللجوء المشروط لديها و لدى السلطات التركية أيضا.

كان قانون الأجانب الجديد في تركيا و المعتمد عام 2013 صنيع سنوات عديدة فقد بدأت المفاوضات عام 2006 ردا على ثلاثة عوامل: الأعداد الهائلة للمهاجرين و اللاجئين الموجودين في تركيا في ذلك الوقت؛ و الدعوة بالنيابة عن منظمات دولية و محلية لتحسين الممارسات القائمة؛ و الضغط من أجل موائمة البلدان الأوروبية قانونيا كجزء من رفض تركيا المستمر الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. يشمل القانون الجديد سياسة بخصوص كل الأجانب المقيمين في تركيا، بما فيهم اللاجئين و المهاجرين الغير شرعيين بالإضافة إلى المواطنين الأوروبيين (المغتربون) القادمون للعمل أو شراء عقارات في تركيا.هذا ما ينتج عن قانون متشعب للغاية، فقسم منه موجه للأجانب الذين ترغب بهم الحكومة التركية، بينما يوجه القسم الآخر منه سياسات تجاه اللاجئين و إجراءات عقابية نحو المهاجرين الغير شرعيين. و الأهم من ذلك أن القانون الجديد ينص على إقامة وزارة منفصلة – المديرية العامة لإدارة الهجرة – و سيكون لها مكتبا في كل محافظة من البلاد و يعمل فيها اختصاصيون مدربون على معالجة علاقات الهجرة، و بالتالي إعادة توزيع المسؤولية من السلطات التركية إلى هيئة مدنية قبل صدور القانون الجديد، تم توزيع صلاحيات تقديرية للغاية على السلطات بشكل غير رسمي مما أدى في أغلب الأحيان إلى سوء معاملة المهاجرين. لذلك سيعود القانون الجديد بالنفع على المهاجرين لإزالته بعضا من هذا التقدير، على الرغم من تركه غموضا كبيرا بخصوص قضية الترحيل.

[1] idem

يتنبأ المتحدث باسم شبكة التضامن مع المهاجرين – و هي مجموعة تعمل في اسطنبول – قائلا "سيجعل القانون الجديد الأمور أسهل للاجئين، و لكن أسوأ للمهاجرين الغير شرعيين".على سبيل المثال، و قبل القانون الجديد "كان اللاجئين في المدن التابعة يدفعون أربعة أضعاف تعرفة الصحة النظامية و ذلك لأنهم أجانب" بينما وفق القانون الجديد، فسيتم إدراج اللاجئين اليا بخطة الصحة الوطنية. ولكن بالنسبة للمهاجرين الغير شرعيين فإن شبكة التضامن مع المهاجرين تعتقد أن الوضع سيزداد صعوبة مع إضفاء الطابع المؤسساتي أكثر فأكثر على نظام الهجرة في تركيا وعلاوة على ذلك، وقعت تركيا في كانون الأول 2013 اتفاقية إعادة القبول مع الاتحاد الأوروبي و التي أقرت في حزيران 2014.

و كجزء من الاتفاقية، سيتمكن المواطنون الأتراك و أخيرا من السفر إلى الاتحاد الأوروبي بدون تأشيرة، و لكن في المقابل، وافقت تركيا على استقبال المهاجرين الذين يتم ترحيلهم من الاتحاد الأوروبي و العابرين من الأراضي التركية (على الرغم من أن هذا الجانب من الاتفاقية لن يدخل حيز التنفيذ إلا بعد ثلاثة سنوات من تاريخ الإقرار).ألزم الاتحاد الأوروبي البلدان المجاورة في شرق أوروبا و افريقيا الشمالية على توقيع اتفاقيات إعادة القبول، و التي تعتبر آليه فعالة لنقل مسؤولية حماية المهاجرين و اللاجئين إلى بلدان عالم ثالث "آمنة[1]".

لا يزال احتمال قبول الدولة التركية بشروط اتفاقية إعادة القبول في عدة سنوات منوطا بما قد يحدث مع تدفق اللاجئين السوريين، بالإضافة إلى الأعداد المتزايدة للاجئين العراقيين الهاربين إلى تركيا.مع صدور القانون الجديد و مفاوضات الاتحاد الأوروبي المستمرة و العمل على بناء القدرات اللازمة لفتح عدة مكاتب للمديرية العامة لإدارة الهجرة DGMM فضلا عن قضية اللاجئين و المهاجرين الغير شرعيين المقيمين حاليا في البلاد، فإن تركيا حقا على مفترق طرق، من ناحيتين هما؛ وجودها الفيزيائي بين الشرق و الغرب و دورها كبلد مستقبل للاجئين

[1] idem

2-دور الولايات والبلديات التركية في ادارة تدفقات الهجرة واللجوء

مع انفجار الأزمة السورية في سنة 2011 وجدت المقاطعات الواقعة على الحدود التركية السورية نفسها في مواجهة التدفقات الهائلة للاجئين السوريين الفارين من شبح الحرب الأهلية وهو جعل السلطات المحلية في هذه المناطق تتحمل الضغط المتزايد للأعداد الغفيرة لهؤلاء المهاجرين.فما هي الآليات والإجراءات المتخذة محليا لإدارة هذا الملف الشائك ؟ وهل تعتبر هذه الإجراءات كافية بالنظر إلى عدد اللاجئين ؟ وأي دور تلعبه الفواعل المحلية غير الرسمية التركية في هذا المجال؟.

يتوزع اللاجئون السوريون على 07 مقاطعات تركية وهي: حتاي، ايدمان، غازي عنتاب، كرمنهاراس، العثمانية، كيلبس، ويقدر عددهم ب200,000 يتوزعون على 14 مخيم أنشأتها الحكومة التركية وهناك عدد كبير من السوريين يعيشون خارج المخيمات يقدر عددهم ب 70,000 لاجئ حسب الأمم المتحدة، وتعهد إدارة هذه المخيمات للقيادة العملياتية لإدارة الطوارئ والكوارث بالتنسيق مع وزارة الخارجية على المستويين الوطني والإقليمي.[1]

أما عن الدعم الإنساني من السلطات المحلية ممثلة برؤساء البلديات و المنتخبين المحليين فقد خصصت الدولة التركية أكثر من مليون دولار أمريكي لتغطية حاجيات اللاجئين.وبالتنسيق مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين واتحاد المدن والحكومات المحلية الكائن مقره بتركيا (UCLG) واتحاد البلديات التركية والأخصائيون التقنيون من فرنسا وهولندا وكندا حيث يقومون بتقديم المساعدات للسلطات المحلية والقيام بالزيارات لتفقد أوضاع اللاجئين في المخيمات التركية، وفي هذا الصدد فقد منح اتحاد البلديات التركية برئاسة قدير طوباش 33 سيارة ل 21 بلدية تركية من أبرزها بلديات ديار بكر، غازي عنتاب، وشانلي، روفار، حتاي، ادميان وكهرمان مرش وذلك لاستقبالها عددا كبيرا من اللاجئين السوريين والعراقيين[2]

---

[1] the Syria regional response plan ; www.unhcr.org (22/03/2015)

[2] "رئيس بلدية إسطنبول يكرم بلديات استقبلت اللاجئين: إنسانية العالم على وشك الموت"،في : www.turkey-post.net

أما في بلدية حتاي (انطاليا) والتي تبعد ب 20 عن الحدود السورية وعدد سكانها7400,000 فتم انجاز حي للاجئين ..

وفي بلدية غازي عنتاب التي يبلغ عدد اللاجئين السوريين مابين20,000 و 25.000 لاجئ فقد أنشئت مدرسة ل 1000 طالب وأستاذ سوري يتلقون فيها دروس باللغة التركية والانجليزية وتضم الرجال والنساء وكل الأعمار، كما انخرطت السلطات المحلية في غازي عنتاب بتسجيل اللاجئين الحضريين الذين يستفيدون من الخدمات المقدمة من طرف الأمم المتحدة ومنها التي تقدم في مخيمات اللجوء، أما عن دور العائلات التركية في ذات المدينة فنجد أن الأسر السورية قد تكيفت طوعيا معها ومنحتهم تجهيزات وبيوت للإيجار بدون كلفة عالية وجمعوا الملابس والأموال لصالح اللاجئين كما منحت المنظمات غير الحكومية الخدمات الأساسية كالغذاء والملابس وتقديم الدعم في هذا المجال.

أما في مدينة ايسلاحي حيث منحت الحكومة تجهيزات وخدمات تمثلت في:

خيم تتوفر على الكهرباء طيلة اليوم 24 ساعة، مدفأة ثلاث وجبات طعام في اليوم، خدمة الرعاية النفسية والصحية، الملابس والأغطية، برامج لتعليم النساء الخياطة، تعليم اللغة التركية ملاعب لممارسة الرياضة، خدمة الهاتف والانترنت، التنقل الى اقرب منطقة حضرية وحدودية امنة، حديقة للتسلية للأطفال... تقدر تكلفة كل لاجئ ب20,00 دولار لليوم[1].

ختاما يمكن القول فالحكومات تحت الضغط ولاسيما المناطق الواقعة في الحدود في المدن والأحياء أين يملك اللاجئون اختيار مستقل للبقاء في المخيمات او في المجتمع المجاور لذا فالسلطات المحلية في تركيا تتحمل عب واجب دعم الحكومة الوطنية لكنها بدأت تشعر بالإجهاد علما أن هناك 16,000 سوري ينتظرون في الحدود حيث الهلال الأحمر التركي وبعض المنظمات غير الحكومية يحاولون توزيع الخدمات على النازحين هناك.

---

[1] op.cit, p8.

الشكل رقم (4): توزع اللاجئين السوريين في المدن التركية

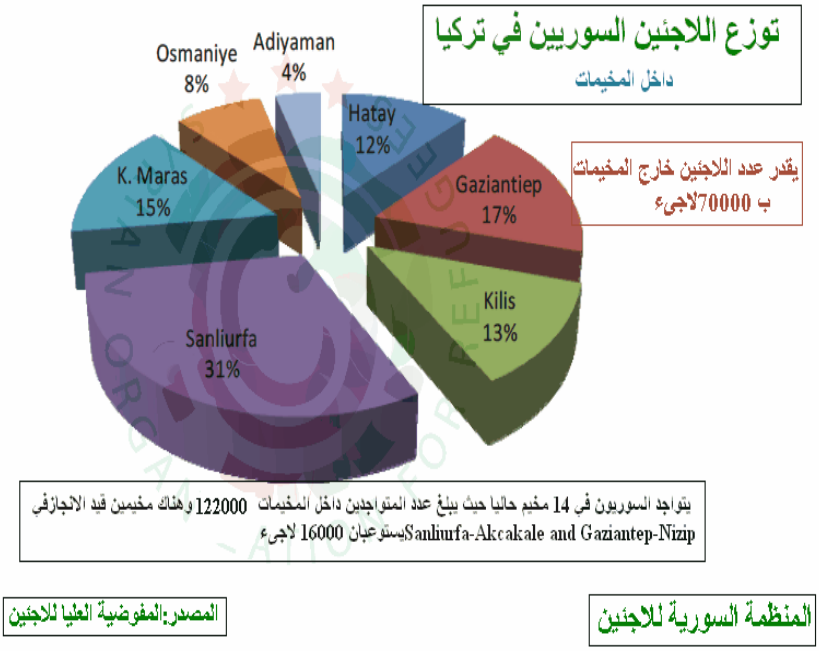

المصدر: المنظمة السورية للاجئين Syrlanrefugees.org www.the

الشكل رقم(5): خريطة توزع اللاجئين السوريين في المخيمات التركية

المصدر: المنظمة السورية للاجئين Syrlanrefugees.org www.the

خلاصة و استنتاجات:

ما يمكن استنتاجه في هذا الفصل هو أن الهجرة ظاهرة إنسانية و اجتماعية لذلك فمن الطبيعي أن تتعدد المقاربات والنظريات المفسرة لها وتتباين الجهود المبذولة في احتوائها ومعالجتها، واهم الاستنتاجات كالآتي:

أ- أن مفهوم الهجرة غير الشرعية تعني انتقال الأفراد نحو بلد آخر بغية الإقامة فيه بطريقة دائمة أو مؤقتة أو اتخاذه مكان عبور، وتأخذ ظاهرة الهجرة عدة أشكال.

ب- ظهرت أنماط جديدة من الهجرة غير الشرعية على غرار الهجرة غير النظامية، الهجرة المختلطة، هجرة الأزمات، الهجرة القسرية، الهجرة السرية... والتي جميعها توحي بوجود دافع حقيقي نحو انتقال الفرد من مكان إلى آخر.

جـ- إن اغلب الأسباب المؤدية إلى طرد السكان من مكان إلى آخر تتنوع من اجتماعية واقتصادية وسياسية ولطالما لم تحل هذه الأسباب من جذورها فإن ظاهرة الهجرة لن تحل، وقد زادت العولمة من تعميق الفجوة بين الفقراء والأغنياء بشكل جعل من مناطق الفقراء أماكن طرد نحو أماكن الأغنياء التي اعتبرت مناطق جذب، أي أن الهجرة تتم من الأطراف نحو المركز.

د_ تبقى الاستجابة الإنسانية لمأساة المهاجرين غير الشرعيين غير كافية رغم الجهود الدولية والإقليمية الكبيرة بسبب التركيز على المقاربات الأمنية و القانونية الرادعة، في حين أن التدفقات حولت الاهتمام من الإدارة العمودية للظاهرة إلى الإدارة الأفقية عبر إشراك الإدارة المحلية و منظمات المجتمع المدني و القطاع الخاص في الدول التي تعاني من كثرة التدفقات.

الفصل ا لثاني: السياسة الجزائرية في مكافحة الهجرة غير الشرعية

توطئة

المبحث الأول: تدفقات الهجرة غير الشرعية من إفريقيا إلى الجزائر وأسبابها وطرق مواجهتها

المبحث الثاني: **الأدوات القانونية الوطنية والدولية لمكافحة الهجرة غير الشرعية في الجزائر**

المبحث الثالث: **الاستجابة المؤسساتية لظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر**

خلاصة الفصل

توطئـــــــــــة:

تواجه الجزائر اليوم، نموذجا جديدا في ميدان الهجرة، خصوصا بعد ما اصطلح عليه" الربيع العربي" حيث تزامن هذا مع تشديد الدول الأوروبية لسياساتها تجاه الهجرة غير الشرعية القادمة من جنوب المتوسط، ولهذا ظهر تحول في مسار الهجرة من الجنوب نحو الشمال إلى الهجرة جنوب– جنوب لتوصيف حركة السكان الأفارقة نحو الجزائر.

فالجزائر التي عرفت هزات عديدة لم تشملها أمواج الربيع العربي في حين كانت تتمتع بوسائل ملائمة ذات صلة بالموارد الطاقوية، قد أصبحت بلدا أكثر جاذبية للسكان للمهاجرين واللاجئين من شمال إفريقيا، وإفريقيا جنوب الصحراء، فإثر كل أزمة تسببها الكوارث الطبيعية في الصحراء ينتقل الأفارقة ما وراء الصحراء بانتظام نحو الجزائر، واثر الأزمات التي في المنطقة بعد الربيع العربي صارت الجزائر ملجأ لتدفقات هجرة مختلطة انطلاقا من تونس ليبيا مصر وسوريا.

ففي هذا الفصل سنتمكن من الإجابة على الأسئلة الأساسية من خلال ثلاث مباحث:

كيف تحولت الجزائر من ارض هجرة إلى لجوء كذلك؟ وما هي المنافذ والطرق التي يتسلل عبرها المهاجرون الأفارقة للدخول إلى التراب الجزائري؟ وأسباب اختيار الأفارقة الإقامة في الجزائر؟

ثم نتطرق إلى الآليات القانونية والأطر التنظيمية لمعالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية من خلال التعرف على ترسانة القوانين في هذا الشأن ثم التعاطي المؤسساتي ومحدداته، دور منظمات المجتمع المدني الجزائرية في مساعدة المؤسسات الحكومية للتعامل مع الظاهرة.

المبحث الأول : تدفقات الهجرة غير الشرعية من إفريقيا إلى الجزائر وأسبابها وطرق مواجهتها

بعدما كانت الجزائر ارض هجرة أثناء فترة الاستعمار و ما بعده تحولت كذلك إلى بلد يقصده آلاف المهاجرين القادمين من إفريقيا وبلدان المغرب العربي، ولقد ساهم الموقع الجغرافي الملائم للجزائر باعتبارها بوابة نحو القارة إلافريقية وبوابة نحو أوروبا في نفس الوقت في تزايد ظاهرة الهجرة غير الشرعية منها واليها وعبرها غير أن الكثير من المهاجرين الأفارقة أصبح يفضل الاستقرار بالمدن الجزائرية، وسنتطرق إلى هذه العناصر من خلال ثلاث مطالب:

المطلب الأول: تاريخ الهجرة والنزوح من و إلى الجزائر

إن تواجد الأجانب في الجزائر ليس ظاهرة جديدة فالجزائر كانت منذ قرون وجهة للمهاجرين الأجانب والذي يطغى في وجودهم الاحتلال العسكري والاستعماري، ومع ذلك، فإنه خلال المرحلة الاستعمارية خصوصا، كان هناك وصول بأعداد كثيرة للمهاجرين الأوروبيين نحو الجزائر، فالسكان الأجانب الذين كان عددهم 16000 شخص سنة 1836 بلغوا 750000 سنة 1911، ويعطي إحصاء 1948 سكانا فرنسيين يقترب عددهم 932000 شخص من بينهم 485000 امرأة، فقد كان المهاجرون الفرنسيون يشكلون 95% من السكان الأجانب، أما الـ 05 % الباقية فقد كانت مشكلة من الانجليز والألمان و الاسبان والايطاليين والبلجيكيين والسويسريين والبريطانيين والمالطيين، أضف إلى ذلك جنسيات أخرى تشكل أقلية ضئيلة، يشار إلى وجود تونسيين ومغاربة خلال تلك الحقبة، وفي سنة 1926 كان هناك أزيد من 30000 مغربي بالجزائر مقابل 1300 تونسي فقط[1].

وبعد الاستقلال غادر الفرنسيون الجزائر بشكل جماعي. أما باقي الجنسيات غادرت بالتدريج ، كما سيتم رحيل الغالبية العظمى تقريبا من الأجانب عن الجزائر خلال سنوات

[1] Mohamed Saib Musette, ***Contribution à la connaissance des flux migratoires mixtes. Vers. A travers et de L'Algérie: pour une vision humanitaire du phénomène migratoire***, Vienne: ICMPD,2013,p16.

الثمانينات تحت ضغط سياسة تعريب التعليم و جزأرة المصالح، ثم بعد ذلك خلال العشرية السوداء 1990_2000 تحت ضغط الأعمال الإرهابية التي استهدفت الأجانب من غير المسلمين،كما توجد حركة سكان خلال السبعينات التي لا يمكن إغفالها وتضم اللاجئين الفلسطينيين والسكان القادمون من الصحراء الغربية سنة 1975 الذين استفادوا من مخيمات للاجئين في ولاية تندوف، وهم يستفيدون من المساعدات الدولية التي تمنحها المفوضية السامية للاجئين، وخلال الألفية الجديدة كانت هناك ظاهرة أخرى حظيت باهتمام سياسي و اعلامي وهي تدفقات الهجرة المختلطة القادمة من بلدان إفريقيا ما وراء الصحراء، وتشمل هذه التدفقات ليس فحسب مهاجرين اقتصاديين نحو الجزائر بل لاجئين ومهاجرين عابرين نحو أوروبا على وجه الخصوص، وبعد عودة السلم و الأمن عاودت حركة الأجانب اشتدادها وتم تسجيل حركات عبر حدودية ثابتة يقوم بها الأجانب وقد لوحظ أن جزءا منها ينزع إلى الاستقرار لمدة طويلة نسبيا.

وبما أن الجزائر تعتبر بلد هجرة وستظل فلقد اقترح بعض الباحثين تقسيما مرحليا، ابتدءا من سنة 1905 بستة مراحل تتميز عن بعضها البعض بأحداث سياسية أثّرت في حركات الهجرة وتطورها بين فرنسا والجزائر وفي ظروف استقرار الجالية الجزائرية بالحاضرة وهذا التقسيم كالتالي[1]:

الموجة الأولى 1905-1914: شملت هجرة العمال من الجزائر الى فرنسا، وبشكل أساسي المهاجرين الساعين إلى إيجاد فرص عمل في الموانئ، وفي قطاع الحرف اليدوية والمناجم لكن تحركات الهجرة هذه لم تبلغ حدا يذكر إلا بحلول عام 1912 فقد تراوح عدد الجزائريين في تلك الفترة مابين 4000و 5000 مهاجر، وبعد مضي عام واحد أي في عام 1913، شهدت تدفقات الهجرة المنطلقة من الجزائر إزديادا ملحوظا بعد أن ألغت السلطات الترخيص الإلزامي بالمغادرة المطبق على المواطنين الجزائريين فقد بلغ عددهم 13000 مهاجر عام 1914.

[1] منظمة الهجرة الدولية و المركز الدولي لسياسة الهجرة والتنمية، **هجرة العبور نحو المتوسط ، نحو حوار فاعل**، هولندا : مطبعة شبكة الاتصال، 2010 ،ص03.

الموجة الثانية 1914-1919: إبان الحرب العالمية الأولى، تم تجنيد 175 ألف مواطن جزائري كجنود مشاركين في الحرب و 80 ألف آخرين كعمال في فرنسا بهدف تلبية الحاجة المتزايدة للقوى العاملة في إنتاج الأسلحة ونقلها إلى قطاع المناجم، وبالتالي فقد شهدت حركة الهجرة في هذه الفترة زيادة ملحوظة.

الموجة الثالثة 1920-1945: استمرت تدفقات الهجرة من الجزائر إثر إطلاق فرنسا نداءا متجددا لإستقطاب العمال الجزائريين في تلك الفترة، وكان المهاجرون يتوجهون بشكل أساسي للعمل في المستعمرات الفرنسية السابقة.

الموجة الرابعة 1946-1954: انتعشت الهجرة الجزائرية إلى فرنسا في أعقاب الحرب العالمية الثانية وتم توظيف أعداد كبيرة من المهاجرين الجزائريين في مجالات تؤثر بشكل ايجابي على عملية إعادة الإعمار التي شهدتها أوروبا في فترة ما بعد الحرب، ومن قطاعات العمل في مجالات مثل صناعة الحديد، والمناجم، وقطاع الإعمار فضلا عن إنشاء بنى تحتية جديدة.

الموجة الخامسة1954-1962 أقرت اتفاقية ايفيان التي أنهت الحرب في عام 1962 بحق تنقل الأشخاص بحرية ما بين الجزائر وفرنسا فتيسرت نتيجة لذلك تحركات الهجرة ما بين البلدين. **الموجة السادسة من الهجرة: 1962 وحتى اليوم:** عقب استقلال الجزائر في عام 1962 وقعت كل من فرنسا والجزائر، على اتفاقات مشتركة حول هجرة العمال تنص على حصة للهجرة إلى فرنسا تبلغ 53 ألف مهاجر جزائري في السنة الواحدة، ثم تم خفض هذه الحصة في بداية السبعينات ، ففي سنة 1973 أوقفت الحكومة الجزائرية رسميا حركة هجرة العمال إلى البلدان الأوروبية، وذلك بناءا على افتراضها بأن الزيادة في عائدات النفط تمكن الجزائر من تأمين فرص عمل لأبنائها داخل أرجاء الوطن، كما عمدت في الوقت نفسه إلى تشجيع الجزائريين المغتربين على الرجوع إلى بلدهم، لكن سياسات العودة هذه لم تحقق النتائج المرجوة نظرا لعدم توفر الفرص الكافية لإعادة دمج المهاجرين إقتصاديا في وطنهم، وفي هذه المرحلة أيضا ادى لم شمل الأسر إلى انخفاض نسبة الهجرة الدائمة للذكور وارتفاع نسبة

الهجرة الدائمة للإناث، فقد كانت الإناث في الثمانينات يشكلن 40% من نسبة المهاجرين الجزائريين.

وخلال مرحلة التسيعينات تنوعت أنماط الهجرة ودوافعها بسبب الاضطرابات الأمنية التي شهدتها الجزائر في تلك المرحلة، فمنذ الثمانينات والجزائر تشهد إقبالا كبيرا على الهجرة في صفوف أبنائها بهدف التماس اللجوء في بلدان أخرى، وتشير الإحصاءات إلى أن أكثر من 100 ألف جزائري قاموا بتقديم طلبات اللجوء إلى دول أوروبية ما بين عامي 1990 و2005، وبالرغم من انفتاح الجزائريين على الهجرة إلى بلدان أمريكا الشمالية ودول الخليج، فقد بقيت فرنسا الخيار الأمثل لهم، هذا من جهة، أما من جهة أخرى فقد أصبحت الجزائر بدورها منذ مطلع التسعينات منطقة وصول وعبور وانطلاق بالنسبة لتدفقات الهجرة المختلطة، لاسيما المهاجرين القادمين من افريقيا جنوب الصحراء فهم يختارون الجزائر مقصدا لهم، فيما يفضل اصحاب المهارات العالية، حسبما تشير التقارير، اتخاذها محطة عبور[1].

ويعتمد التقسيم المرحلي الذي اقترحه غالبية المؤرخين الفرنسيين على تفسير لتاريخ الهجرة الجزائرية بفرنسا انطلاقا من أحداث وقعت في الحاضر،على غرار التقسيم الذي اقترحه بنيامين ستورا*، ويتعلق الأمر بتاريخ الهجرة الجزائرية وليس بتاريخ الهجرة، ومن اجل تلافي هذه الفجوة اقترح **الأستاذ عبد المالك صياد** قراءة مبنية حول الربط بين الهجرة والمهجر، الشيء الذي سمح بإعادة بناء تاريخ الهجرة الجزائرية بفرنسا انطلاقا من آليات تكوينها بالجزائر و العوامل المحددة لإعادة إنتاجها، والعصور الثلاثة تميز تطور المجتمع الجزائري في بناء مشروع الهجرة كأداة لإعادة الإنتاج الاجتماعي.

---

[1] **المرجع نفسه**، الصفحة،ص04.

* اقترح بنيامين ستورا تقسيما خماسيا لحركة الهجرة من الجزائر نحو فرنسا يبدأ من سنة 1912-1924 ومن 1926-1945 ومن 1945-1954 ومن 1954-1962 واخيرا من سنة 1962 الى غاية 1992.
المصدر: Mohamed Saib Musette op.cit,p17

المطلب الثاني : جغرافيا الجزائر موقع ملائم لسيولة حركة المهاجرين

بوقوعها في تماس مجالين جغرافيين عظيمين،المنطقة المتوسطية والصحراء، وانفتاحها على القارة الإفريقية من خلال حدود تشاطرها 07 بلدان، وعلى القارة الأوروبية شريط ساحلي يمنع دخولا مباشرا لبلدان الضفة الشمالية للمتوسط، تحتل الجزائر موقعا استراتيجيا في مجال حركات السكان على المستوى القاري وعبر القاري، وبامتداد على طول 6380 كلم، تستقبل الجزائر حركات السكان القادمة من تونس وليبيا والنيجر ومالي وموريتانيا والصحراء الغربية و المغرب و تتميّز خصائصها المادية المتميزة بتضاريس وعرة على الشمال وبصحراء شاسعة في الجنوب، مراقبة حركات السكان وتزداد هذه الطرق بشساعة رسم الحدود فيسمح بإقامة وصلات مع العديد من الطرق القادمة من مناطق ما وراء الصحراء الشيء الذي يضاعف من عدد نقاط الدخول والخروج للتراب الجزائري.

وبطول 1200 كلم، تمتد الحدود البحرية على شريط ساحلي محصور بالحدود البحرية مع المغرب غربا والحدود مع تونس شرقا، هذه الخصائص المادية التي تطغى عليها السهول البتة مراقبة الحركات نحو وانطلاقا من التراب الجزائري، و بالإضافة للحدود البرية والبحرية هناك الحدود الجوية التي تضمن من خلال 35 مطارا دوليا المزيد من الإمكانيات بالنسبة لحركات السكان نحو الجزائر وانطلاقا منها الشيء الذي يوسع من مزايا وجهة القدوم، ومما يسهل الحركة فوق التراب الجزائري هناك شبكة طرق معتبرة تتكون من 112696 كلم من الطرق منها 29280 كلم من الطرق الوطنية وأزيد من 4910 مشروعا هيكليا ومن المفترض أن تستكمل بمقطع مهم يساوي 1216 كلم و الآن قيد الانجاز بحيث سيربط في آجاله المحددة مدينة عنابة في أقصى الشرق بمدينة تلمسان في أقصى الغرب، وستدعم أيضا بإنجاز الطريق السيار الآخر بالهضاب العليا بطول 1020 كلم وبأشغال مضاعفة الطرق الرابطة بين الجزائر العاصمة و أهم مدن الهضاب العليا والمدن الصحراوية الشيء الذي سيسهل الحركات على مستوى الطريق العابر للصحراء شمال الجزائر بالحدود مع ستة دول تمر عبرها هذه الطريق وهي الجزائر،مالي، النيجر، تشاد، تونس، وبطول 2150 كلم تسهل شبكة السكة الحديدية أيضا الحركة على التراب الجزائري، وستتحسن الحركة أكثر فأكثر بكهربة بعض المقاطع وهذا

ما سيؤدي في القريب العاجل إلى إحداث قطارات ذات سرعة عالية ستمكن الربط بين أهم مدن البلاد[1].

إن هذا الوضع الجغرافي الاستراتيجي جعل من الجزائر، منذ العصور البائدة إلى أيامنا هذه فضاء مرور بالنسبة للسكان القادمين من الصحراء و من المنطقة المتوسطية بهدف إقامة مبادلات تجارية وثقافية وغزوات عسكرية، فمسالك عبور قوافل التجار عبر الصحراء لم تختف إلى الآن و مازالت تشكل معالم لطرق الهجرات الحالي.

لكن هذه الوظيفة التي أدتها الجزائر قد أخذت بعدا جديدا خلال السنوات الأخيرة في سياق تطور الوضع السياسي و الامني في منطقة الساحل والمغرب العربي، ويضاف إلى حركات المهاجرين والتجار تنقلات عصابات شبكات الجريمة المنظمة والمجموعات المسلحة، فحركات السكان لم تعد تتميز بتدفقات مختلطة فحسب بل بتدفقات فئات جديدة تشتمل على الجماعات الإرهابية وعصابات المهربين والتجارة المحرمة، فالأحداث التي عاشتها تونس وليبيا ومالي وساحل العاج وما يضاف إليها من تدهور للأوضاع في بلدان أخرى وما وراء صحراوية أدت إلى تسارع حركات الهجرة وتنقلات الجماعات المسلحة والحركة الجهادية ونشاطات تجار السلاح والمخدرات.

الفرع الأول : مسالك و أروقة الدخول والخروج

بسبب الموقع الجغرافي يمكن الدخول إلى التراب الجزائري أو مغادرته عبر الحدود البرية وانطلاقا من أقاليم سبعة دول، وعبر الحدود البحرية انطلاقا من الساحل المتوسطي وكذلك عبر الحدود الجوية انطلاقا من المطارات الموصلة للجزائر العاصمة، أما تحديد نقاط الدخول و الخروج القانونية فلا يطرح أية صعوبة ، فالمعطيات الإدارية تمنح توضيحات حول مواقع المراكز الحدودية والبرية والموانئ والمطارات الدولية، وفي المقابل تطلب تحديد نقاط الخروج والدخول غير القانونيين القيام بعمل تمثل في إعادة تشكيل خطوط الهجرة بالاعتماد

1) Mohamed Saib Musette, op.cit,p20.

على ما يسرده المهاجرون أنفسهم وعلى المعلومات التي أوردها باحثون كانوا قد عبروا الصحراء من قبل.

أولا: أروقة الدخول والخروج البرية

منذ غلق الحدود مع المغرب في سنة 1994 أصبحت عمليات الدخول والخروج القانونيين للتراب الجزائري تتم عبر 13 مركز حدودي تقع على خط الحدود مع 05 دول: تونس وليبيا على الشرق والنيجر وموريتانيا على الجنوب ، أما الدخول انطلاقا من إقليم الصحراء الغربية فلا يضمنه الآن مركز حدودي، أما بالنسبة لدخول وخروج التدفقات القانونية فيتمان بشكل جماعي انطلاقا من التراب التونسي والليبي والمغربي وتسلك عمليات الدخول هذه مسالك متحركة اعيد رسمها متتابعة، تقدّم الطرق المؤدية إلى المحاور الكبرى التي تعرف تحولات اجتماعية فضائية واقتصادية وبروز أقطاب تنمية وعمران مولدة لنقاط ربط بالنسبة لحركة التنقل وذلك ما يجعل هذه المسارات تنتهي إلى أهم المدن وتشكل وصلا بين الجنوب والشمال وبين المدن الحدودية للمنطقة[1].

و إذا نظرنا من هذه الزاوية نجد أن عمليات الدخول والخروج في التراب الجزائري تتم انطلاقا من ستة أروقة برية أساسية، وكل رواق يشتمل على عدة نقاط دخول مجسدة في مراكز حدودية لا تحمل إشارات وتسمح بالربط مع مسالك وطرق تقع في الترب الجزائري ، أما بالنسبة لعمليات الدخول والخروج بحرا فتتم عبر الموانئ والمطارات الدولية وعبر ثلاث أروقة خروج غير قانوني عن طريق البحر.

1-الرواق الجزائري_المالي: من التراب المالي، تصل تدفقات المهاجرين من بلدان أفريقيا الغربية انطلاقا من بماكو نحو غاو عبورا بمدينة مبوتي، ومن غاو تتسرب التدفقات نحو التراب الجزائري عبر رواق يؤدي إلى اتجاهين: نحو تمنراست مرورا بتين زواتين ونحو مدينة أدرار مرورا ببرج باجي مختار، ويمكن الوصول إلى هذا التجمع السكاني أيضا من المركز الحدودي بتين زواتين مرورا بتيمياوين.

[1] Ibid; p21.

2- الرواق الجزائري_ النيجيري:ومن التراب النيجيري تصل التدفقات القادمة من بلدان إفريقيا الغربية والعابرة و اغادغو ونيامي للالتحاق بمدينة اغاديز، نقطة وصول التدفقات القادمة من بلدان إفريقيا الوسطى، وفي هذه المدينة، تتجه التدفقات نحو مدينة ارليت التي تفتح الطرق المؤدية الى تمنراست مرورا بعين قزام أو نحو جانت عن طريق النقطة التي ترتبط بالطريق الوطني رقم 03.

3-الرواق الجزائري_الليبي: إن عمليات الدخول والخروج في التراب الجزائري انطلاقا في الحدود مع ليبيا يمكن إن عبر نقطتي مرور حدوديتين، فقدوما من مدينة سبهة، يتم الدخول عبر الضاحية الحدودية الليبية على النقطة الرابطة للطريق نحو مدينة جانت الجزائرية، وقدوما من مدينة غدامس الليبية، يتم الدخول عبر نقطة الدبداب الحدودية التي تفتح الطريق نحو ايليزي عبورا بإن امناس جنوبا و ورقلة شمالا.

4- الرواق الجزائري_ التونسي: تشهد الحدود مع تونس اكبر عدد من عمليات الدخول والخروج من التراب الجزائري، وهناك تسع مراكز حدودية، تتكفل بتنظيم التدفقات بين المدن التونسية من تونس العاصمة والكاف وجندوبة والمدن الجزائرية الطارف سوق أهراس تبسة والوادي.

5- الرواق الجزائري المغربي: إن الحدود مع المغرب التي أغلقت أمام حركة السكان تمنح رواق تنقل انطلاقا من أربعة مراكز حدودية تقع على المحاور التي يسمح ببلوغ التراب الجزائري انطلاقا من المدن المغربية السعيدية نحو مرسى بن مهيدي ووجدة نحو مغنية واحفير نحو باب العسة وفقيق نحو بني ونيف، و بالإضافة إلى نقاط للدخول الحدودية هذه يمكن الدخول عبر ضاحية بني ونيف الجزائرية قدوما من ناحية فقيق المغربية وكذلك عبر النقاط التي تربط الحدود المغربية ستة مسالك محلية مؤدية إلى الطريق الوطني نحو بار و تندوف.

6- الرواق الجزائري_ الموريتاني: إن عمليات الدخول والخروج في التراب الجزائري عبر الحدود مع موريتانيا ممكنة عبر النقطة الرابطة بين المسالك المحلية نحو ضاحية الشناشن وبني عباس وتابلبالة.

شكل رقم(1): يوضح نقاط الدخول البرية للمهاجرين الى الجزائر والانتقال الى الدول الاخرى

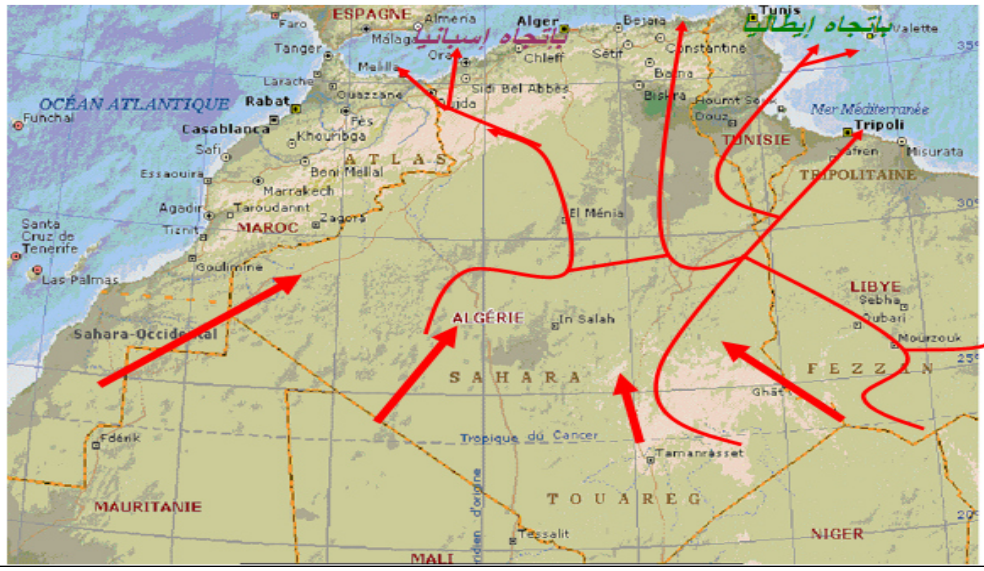

المصدر: رشيد ساعد، مرجع سبق ذكره،ص70.

ثانيا_ نقاط الدخول والخروج البحرية .

تمنح الحدود البحرية إمكانيات الدخول والخروج القانونيين من والى التراب الجزائري من خلال 29 ميناء تجاري وصيدي وترفيهي وخمسة موانئ لنقل المسافرين والتي هي : الجزائر الوسطى، بجاية، سكيكدة، وعنابة شرقا ووهران غربا ويمكن بلوغ هذه الموانئ انطلاقا من موانئ برشلونة، اليكانت وملقا الاسبانيتن، وتوضح المعطيات المتوفرة حول الحركات عبر الحدودية التي تتم بحرا أن أغلبية التدفق دخولا إلى التراب الجزائري وخروجا منه تتم عبر 05 موانئ لنقل المسافرين وتشكل هذه الأخيرة 03 أروقة أساسية[1]:

أ/ أروقة الخروج القانونية:

1- رواق الجزائر _ فرنسا: وتضمن عبر خدمات جزائرية و أخرى فرنسية لربط ميناء مرسيليا بفرنسا بالجزائر العاصمة وبجاية وسكيدة وعنابة في الشرق ووهران غربا.

[1] الاخضر عمر الدهيمي، ***التجارب العربية في مكافحة الهجرة غير المشروعة***،" دراسة حول الهجرة السرية في الجزائر" . المملكة العربية السعودية. جامعة نايف للعلوم الامنية .2010.ص10.

2- رواق الجزائر_اسبانيا: يتم الربط بين ميناء اليكانت وميناء الجزائر العاصمة ووهران من قبل شركة جزائرية للنقل البحري Algérie Ferries التي تضمن أيضا الربط بين ميناء برشلونة والجزائر العاصمة وبين بلما Palma والجزائر العاصمة.

ب/أروقة الخروج البحري غير القانوني: ومثلما هو الحال لعمليات الدخول والخروج غير شرعي عبر الطرق البرية يظل اللجوء إلى روايات المهاجرين والمعلومات التي تبثها مصادر متنوعة هو الأداة المستعملة لتحديد نقاط الخروج وإعادة تشكيل العبور البحري وقد مكنت هذه الطريقة من تحديد ثلاثة أروقة خروج:

1_ الرواق الغربي: ويتكون من عدة نقاط خروج غير قانونية تقع على سواحل الغرب الجزائري من سواحل ولاية مستغانم إلى سواحل ولاية تلمسان مرورا بسواحل مدينة وهران وعين تموشنت ونقاط الانطلاق نحو الشواطئ الاسبانية الأكثر شيوعا: بوزجار وبني صاف في ولاية عين تموشنت، والغزوات بولاية بتلمسان.

2_ رواق الوسط: وتتم عمليات الرحيل غير القانونية عبر هذا الرواق فرصة للرحلة السرية وبتواطؤ محتمل مع العمال البحارة أو العاملين في موانئ الجزائر العاصمة أو بجاية على متن سفن تجارية وتتم عمليات الرحيل نحو السواحل الاسبانية انطلاقا من شواطئ معزولة بمدينة تنس الواقعة بولاية الشلف.

3_ الرواق الشرقي: تشمل سواحل الشرق الجزائري من عدة نقاط رحيل سري نحو شواطئ صقلية انطلاقا من شواطئ عنابة وسكيدة والطارف وبدرجة اقل سكيكدة فقد أصبحت شواطئ سيدي سالم بعنابة مشهورة بنشاطات تنظيم تدفقات الهجرة غير القانونية.

الشكل رقم(2): يوضح نقاط العبور غير القانوني البحري من الجزائر الى اوروبا

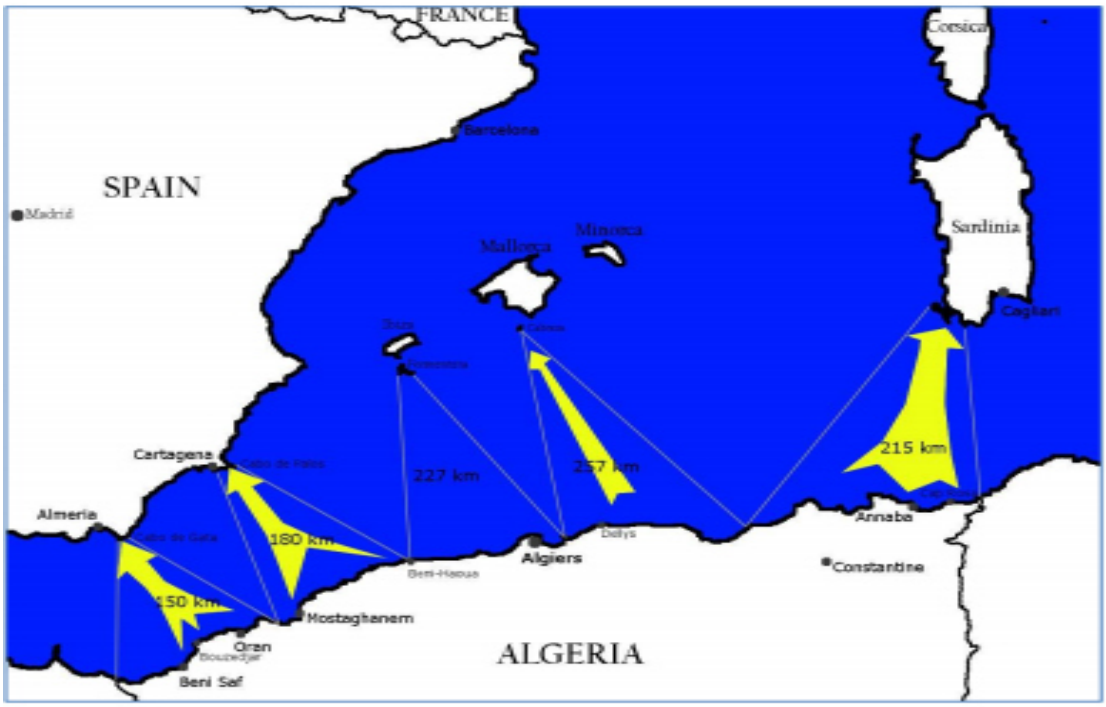

المصدر: رشيد ساعد، مرجع سبق ذكره، ص 31

ثالثا: نقاط الدخول والخروج جوا:

يتم الدخول والخروج بفضل 14 مطارا دوليا يستقبل رحلات قادمة من 45 مدينة أوروبية وأسيوية وافريقية وكندية تضمنها شركتين وطنيتين: الخطوط الجوية الجزائرية و الطاسيلي وما يقارب العشر أجنبية، والمسافرون عبر هذه الرحلات يمكنهم الالتحاق ب 31 مدينة جزائرية تؤديها 03 شركات وهي الشركتين الوطنيتين وشركة ايغل ازور Aigle Azur [1] .ويلاحظ خلال السنوات الأخيرة تطور ظاهرة تفرع نحو الخارج بالنسبة لنقاط الرحلات غير القانونية نحو الخارج وتتمثل الإستراتيجية المتبعة في الالتحاق بمدن أو مناطق أجنبية عن طريق الجو أو البر من اجل الشروع انطلاقا من هذه التوجهات في رحلات هجرة غير قانونية نحو أوروبا.

[1] Mohamed Saib Musette, op.cit,p23

الفرع الثاني:عمليات الدخول والخروج والتنقل على التراب الجزائري

تتم عمليات دخول التراب الجزائري والخروج منه عبر مراحل وتقتضي تنفيذا لتنظيم هذا المسار، ففي أعقاب رحلة طويلة وشاقة عبر الصحراء يتخلى الناقلون عن المهاجرين غير الشرعيين،ويكون ذلك عادة بعد حوالي بعد حوالي 30 كلم من المدن، وانطلاقا من نقاط الوصول هذه يتوجه المهاجرون غير الشرعيون نحو أماكن تجمع في انتظار متابعة رحلتهم الشاقة نحو شمال الجزائر وهكذا تحولت أماكن العبور هذه تدريجيا إلى أقاليم انتظار تعمل كأطر قضائية لتحضير استراتيجيات التنقل عبر التراب الجزائري بما يشمله كل ذلك من جمع الموارد المالية والمعلومات وقد تولد عن هذه الوظيفة إقامة منظومة جماعية للإقليم.

فهذه الأقاليم تحمل اسم الأماكن التي صارت مواطن تجمع وإقامة المهاجرين غير الشرعيين، ففي تمنراست صار حي قطع الواد إقليما للإقامة وإبرام صفقات مختلفة بين المهاجرين أنفسهم وبين الجزائريين، و بغرداية يعتبر حي مليكة مشهورا بتواجد المهاجرين الأفارقة الذين ينتظرون مواصلة رحلتهم البحرية، وبمغنية أصبح واد درجي معروفا بكونه إقليم استقرار للمهاجرين الذين ينتمون لعدة جنسيات في انتظار الرحيل نحو أوروبا أو الاستقرار في جهة جزائرية أخرى، وتخضع عمليات الخروج غير الشرعي من التراب الجزائري لنفس التنظيم الذي يحكم التحضير للتنقل عبر التراب الجزائري الشيء الذي أدى إلى تشكيل أقاليم انتظار من اجل تحقيق مشاريع العبور غير القانوني للحدود.

الشكل رقم(3): يوضح نقاط تنقل المهاجرين عبر التراب الجزائري

Source: Mohamed Saib Musset, profils des Migrants Subsahariens en situation Irrégulière en Algérie, CISP,EU,2007,P37.

يتم التنقل عبر التراب الجزائري عبر عدة مراحل:

أولا: نحو مدن الربط من خلال أروقة التسلل والعبور والوجهة،وتسمح ملاحظة تنقلات المهاجرين الذين دخلوا عبر حدود الجنوب بالتمييز بين ثلاثة أروقة أساسية :

_ رواق تمنراست_غرداية مرورا بعين صالح

رواق أدرار غرداية

_ رواق جانت _ ورقلة مرورا بإليزي

وأدنى أهمية من ذلك التدفقات القادمة من الحدود التونسية والليبية والتي لا تتبع نفس المسارات الخاصة بالعبور بالنسبة للهجرة غير القانونية.

أما المرحلة الثانية من التنقل على التراب الجزائري فتتمثل أما في التوجه نحو مدن العبور أو الوجهات،ويقتضي اختيار الحل الأول المرور عبر ثلاثة أروقة عبور أساسية :

غرداية _ الجزائر

ورقلة _ غرداية

الجزائر _ وهران

وفي المقابل يقتضي التوجه مباشرة نحو مدن الوجهة والمرور عبر أربعة أروقة أساسية :

أدرار _ مغنية مرورا ببشار والنعامة

غرداية_ مغنية

وهران _ مغنية

ورقلة _ عنابة

ويتضح من خلال هذا العرض الموجز حول تشكلات حركات الهجرة أن الدخول التراب الجزائري يحدث نموذجين من العلاقة بالفضاء الجزائري: **العبور والاستقرار**.

ويتطلب انجاز مشاريع الهجرة نحو أوروبا المرور بأقاليم عبور بقصد جمع الموارد المالية الكافية والمعلومات اللازمة من اجل متابعة المسار الشيء الذي ينتج عنه تمديد الإقامة وأحيانا تحول العبور إلى إقامة واستقرار طويلا نسبيا وقد تشكلت هذه الأقاليم حول أهم هذه المدن الواصلة وهي[1]:

غرداية ، ورقلة، الجزائر العاصمة، ادرار، وهران.

فكل إقليم يأخذ شكله وموقعه في إحدى ضواحي المدينة وعموما في الأحياء المشكلة من مساكن في طور البناء.

أما العلاقة الثانية بالفضاء الجزائري فتتمثل في الاستقرار المؤقت في انتظار تسوية الوضعية، أو العودة للبلد الأصل أو الرحيل نحو وجهة جديدة وقد نتج عن هذه العلاقة تشكل ثلاث أقاليم استقرار أساسية:

تندوف التي تأوي خمسة مخيمات لاجئين صحراويين.

الجزائر العاصمة التي تستقبل مهاجرين ولاجئين في فضائين اثنين: منطقة شرق الجزائر و حي دالي إبراهيم.

وهران التي تأوي مهاجرين من إفريقيا ما وراء الصحراء

تيمياوين في ولاية أدرار التي تحتضن مخيم لاجئين ماليين.

إن أشكال دخول وتنقل واستقرار المهاجرين هذه أدت الى تركيز السكان الأجانب على مستوى أقاليم الإقامة مباشرة بعد الدخول وفي انتظار الخروج من التراب الجزائري.

---

[1] Mohamed Saib Musette, op.cit,p25

وإذا أخذنا الإحصائيات المتعلقة بالأجانب الذين أوقفتهم مصالح الأمن كمؤشر توزيع التدفقات على التراب الجزائري سنكتشف أن منطقة الجنوب هي الإقليم الأول لاستقرار المهاجرين القادمين من بلدان إفريقيا ما وراء الصحراء، ففي سنة 2010 تم توقيف 5143 مهاجر، منهم 4393 بتمنراست، 172 بغرداية، 171 بإيليزي، 169 بأدرار، 120 بورقلة،وتمثل منطقة الغرب ثاني إقليم للاستقرار في انتظار الخروج نحو اوروبا عبر المملكة المغربية، وتم توقيف 1311 مهاجر منهم 892 بتلمسان،190 بوهران،وكإقليم انتظار حتى تجميد مشاريع هجرة أو استقرار، عرفت منطقة الوسط في سنة 2010 توقيف 494 مهاجر من بينهم 291 بالجزائر العاصمة، وكذلك غالبية الـ 361 مهاجر الموقوفين في منطقة الشرق تعيش في ولايات حدودية، 60 في عنابة،76 بالطارف، 34 بتبسة،و13 بسوق اهراس[1].

شكل رقم (4): يوضح مراحل مرور المهاجر غير الشرعي من الساحل وغاية اوروبا عبر الجزائر

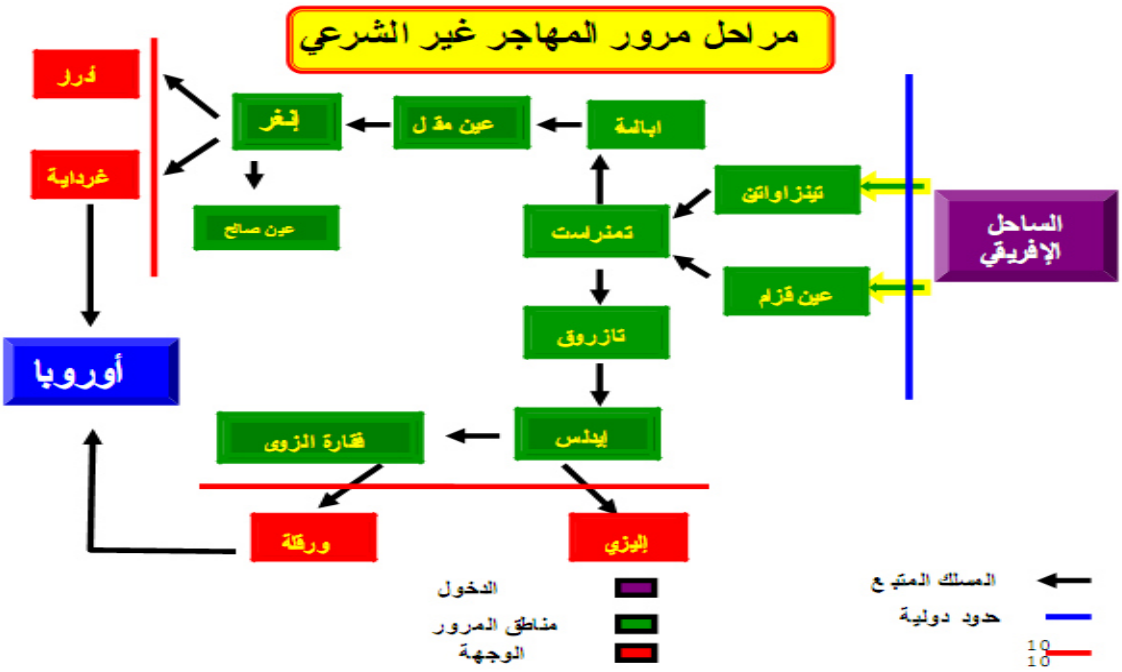

المصدر: ساعد رشيد' مرجع سبق ذكره،ص168.

[1] Mohamed Saib Musette, op.cit,p27.

المطلب الثالث: أسباب هجرة الأفارقة نحو الجزائر

ازداد عدد المهاجرين غير الشرعيين من إفريقيا جنوب الصحراء بشكل عام ومن الساحل الإفريقي تحديدا، وتشير الدراسات الإحصائية أن أعدادهم تقارب 21500 مهاجر يتمركز اغلبهم في ولايات الجنوب (13900) خاصة مدينة تمنراست التي تضم 2922 من المهاجرين، ثم الغرب والوسط، في حين تقل أعدادهم في الشرق[1]، والجدول الموالي يظهر عدد الأفارقة وجنسياتهم داخل التراب الجزائري.

الجدول رقم(1): الجنسيات الإفريقية المتواجدة على التراب الوطني

الجنسية	العدد	النسبة المئوية
النيجر	11200	%52,1
مالي	2186	%10,2
كاميرون	1347	%6,3
غانا	1324	%6,2
نيجيريا	1266	%5,9
بنين	938	%4,4
كونغو	778	%3,6
ليبريا	641	%3,0
ساحل العاج	388	%1,8

Source: Nacer-Eddine Hammouda,P11.

نلاحظ من خلال الجدول أن النسبة الأكبر من المهاجرين حتى سنة 2005 من النيجر ، وبنسبة اقل من مالي، حيث قدرت نسبة الهجرة ب52,1 % أي ب11200 مهاجر، و2186 أي ما نسبته 10,2% من مالي، ويرجع سبب ذلك أن هذين البلدين من أكثر البلدان تضررا في العقد الأخير لازمات خطيرة، فعلاوة على الفقر المدقع الذي يعيشه سكان هذه المنطقة، وغياب أي أفق اقتصادي و البطالة المتفشية، شهدت هذه الدول موجات خطيرة من

1) Nacer Eddine Hammouda, ***La migration irrégulière vers et a travers L'Algérie; European University Institute***, (CARIM) Italy,2008,P03.

الجفاف قضت على نمط معيشتهم المعتمد على الرعي وتربية المواشي، فضلا عن أسباب أمنية، فقدت اندلعت عدة تمردات من قبل الطوارق على حكوماتهم المركزية، ما حذا بالأخيرة إلى شن حملات قمع واضطهاد دفعت الكثير منهم إلى الهروب واللجوء إلى الجزائر.

فما هي الأسباب التي حفزت هذه الأعداد الكبيرة من الأفارقة الهجرة نحو/عبر الجزائر؟

حسب الباحث نصر الدين حمودة فإن الأسباب الحقيقية وراء إقدام المهاجرين من إفريقيا نحو الجزائر هي اقتصادية واجتماعية بالدرجة الأولى، وليست أمنية سياسية كما كان يعتقد، فقد أثبتت العيينة التي اختارها لهذه الدراسة أن 73%من المهاجرين أجابوا بان سبب هجرتهم اقتصادي يعزى أساسا، لنقص العوائد في بلدانهم الأصلية، التي لا تكفي لإعالة أسرهم، ثم البطالة وانغلاق الآفاق الاقتصادية والاجتماعية 43,1 % من الحالات، أما الأسباب الأمنية والسياسية فكانت ثانوية، فالوضع الأمني حفز 4,3% فقط للهجرة نحو الجزائر، و الأوضاع السياسية المتردية كانت سببا لهجرة اقل من 2% من المهاجرين حسب الدراسة[1].

الجدول رقم(2): يوضح أسباب هجرة الأفارقة إلى الجزائر

أسباب الهجرة	النسبة المئوية
عوائد غير كافية	%73,8
بطالة	%43,1
غياب آفاق اجتماعية واقتصادية	%30,0
مشاكل أمنية	%4,1
مشاكل تتعلق بالنظام العام	%4,1
ضغوط سياسية	%3,1
ضغوط سياسية	%2,2
مشاكل اثنيه	%0,7
مشاكل دينية	%4,0

Source: Nacer-Eddine Hammouda,P 12

1) Ibid; p 04.

أما أسباب اختيار المهاجرين إلى الجزائر فيعود إلى تحسن الوضع الأمني والاقتصادي الذي وفر فرصا للمهاجرين الأفارقة في السوق الجزائرية ، أما العامل الآخر فيعود إلى غلق الحدود الأوربية وتشديد الخناق على على الهجرة وتجريمها، سيما مع الأزمة الاقتصادية العالمية التي ولدت بدورها شغلت أوروبا[1]، كذلك يمكن إضافة إلى أسباب أخرى تتعلق بالسلم خاصة بعد سنة 2011 فالجزائر البلد الوحيد الذي لم يشهد انتفاضات شعبية، كما انه الوحيد الذي يمنح استقبال إنساني لهؤلاء المهاجرين.

المبحث الثاني: الأدوات القانونية الوطنية والدولية لمكافحة الهجرة غير الشرعية في الجزائر

لأجل مكافحة الهجرة غير الشرعية وتنظيمها تسعى كل دولة جاهدة إلى سن مجموعة من القوانين الوطنية والتشريعات الداخلية واتخاذ مجموعة من الإجراءات و الاستراتيجيات على المستوى الإقليمي و الدولي، والجزائر كغيرها من الدول تسعى دائما إلى إيجاد تدابير قانونية وأطر تنظيمية لمواجهة الهجرة غير الشرعية، فكيف تتعامل الجزائر مع ظاهرة الهجرة من الناحية القانونية والتشريعية؟.

المطلب الأول: الأدوات القانونية الدولية التي وقعّت عليها الجزائر بخصوص الهجرة و اللجوء

اولا: المعاهدات و الاتفاقيات الدولية

وقعت الجزائر على ابرز المعاهدات والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية المهاجرين واللاجئين وهي:

اتفاقية جنيف لسنة1951 المتعلقة بوضع اللاجئين صودق عليها سنة 1963

البروتوكول الإضافي لاتفاقيتي جنيف في سنة 1967.

[1] قط سمير، **مرجع سبق ذكره**،ص08.

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية صودق عليها بالمرسوم الرئاسي رقم 2_55ليوم 5 فيفري 2002.

بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر و البحر واللجوء المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطن صودق عليه بالمرسوم رقم 3- 418 ليوم 9 نوفمبر 1963.

اتفاقية الأمم المتحدة لحظر الاتجار بالأشخاص واستغلال دعارة الغير صودق عليها بالمرسوم رقم 63-341 ليوم 11 سبتمبر 1963.

بروتوكول إضافي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة تهريب المهاجرين صودق عليها سنة 2004.

اتفاقية الأمم المتحدة لحماية المهاجرين و افراد عائلاتهم سنة 1990 الانضمام سنة 2005.البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية صودق عليه بالمرسوم الرئاسي رقم 6-299 ليوم 2سبتمبر 2006.

الاتفاقية التكميلية لإبطال الرق وتجارة الرقيق الأعراف و الممارسات الشبيهة بالرق صودق عليها بالمرسوم 63-340 ليوم 11 سبتمبر 1963

اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 105 المتعلقة بإلغاء العمل الإجباري صودق عليه بالأمر رقم 69-30ليوم 22 ماي 1969.

الإعلان المتعلق بالحق في العمل المتخذة تحت رعاية المنظمة الدولية للعمل سنة 1998.

اتفاقية العمل الدولية رقم 182 بشأن حظر عمل الأطفال و الإجراءات الفورية للقضاء عليها المكملة بالتوصية 190 صودق عليها بالمرسوم الرئاسي رقم 2000-387 ليوم 28 نوفمبر 2000.

اتفاقية 1969 لمنظمة الوحدة الإفريقية المتعلقة بحقوق اللاجئين.

الميثاق الإفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته صودق عليه بالمرسوم الرئاسي رقم 03-242 ليوم 8جويلية 2003.

ويتعين توضيح أن الالتزامات الدولية للجزائر تسموا على القانون الوطني، فقد أكد المجلس الدستوري ضمن قرار مؤرخ في 20 أوت 1989 مبدأ دستوري تكون وفقه المعاهدات التي صادق عليها رئيس الجمهورية ضمن الشروط المنصوص عليه في الدستور أسمى من القانون. المادة 132 [1].

ثانيا- الاتفاقيات الثنائية بين الجزائر وبقية الدول بخصوص الهجرة .

أمضت الجزائر 06 اتفاقيات إعادة القبول مع بلدان أوروبية بين 1994و2007 من اجل ترحيل مواطنين جزائريين في وضعية غير قانونية، و أول اتفاق إعادة قبول تم إمضاؤه في سنة 1994مع فرنسا الوجهة المفضلة للمهاجرين الجزائريين واثر ذلك بسبب تزايد صعوبة ظروف الهجرة نحو فرنسا، ظهرت وجهات أخرى أما الهجرة السرية، ففي سنة 1996 أكد ممثل وزارة الشؤون الخارجية أن اتفاقات إعادة قبول أخرى تم إمضاؤها مع كل من ألمانيا واسبانيا وايطاليا ومع المملكة المتحدة وسويسرا وهدف هذه الاتفاقيات هو تنظيم ترحيل المواطنين الجزائريين وضمان عودة منسقة تحترم كرامتهم، و تنص اتفاقيات إعادة القبول المبرمة مع الدول الأوروبية على الإثبات المسبق لجنسية وهوية الشخص المراد إعادته إلى الوطن وان يضمن له عودة في طرف يحفظ كرامته وإلزام الدولة إعادة الشخص الذي رحل عندما يكون هناك خطأ، وتنص أيضا على إجراءات عمل وتسيير منسق للأشخاص المراد إعادتهم إلى وطنهم.

أما البلدان الإفريقية فقد أبرمت الجزائر اتفاقية مع النيجر في سنة 2014 والتي تقتضي بإعادة ترحيل مهاجرين نيجيريين في عملية اشرف عليها الهلال الأحمر الجزائري ومع مالي لم يتم توقيع اتفاقية بعد .

[1] Mohamed Saib Musette, op.cit, p50.

الجدول رقم(3): يبرز أهم الاتفاقيات الثنائية بين الجزائر وبعض الدول

البـــــــــــــــلد	وضع الاتفاق وتاريخه
المانيا	اتفاق مؤقت 1999/11/10
بلجيكا	في تفاوض
اسبانيا	بروتوكول 2000/02/18
فرنسا	اتفاق تعاون الشرطة 2003/10/25
ايطاليا	امضاء 2000/02/24
لوكسمبورغ	في تفاوض
مالطا	تفاوض منذ 2001
هولندا	في تفاوض
المملكة المتحدة	امضاء 2006/07/11
سويسرا	امضاء 2007/11/26
النيجر	اتفاقية الترحيل 2014

Source: European University Institute, Robert Schuman center for advanced studies, MERIM.http://www. Mirem.eu.consulte le 25/07/2015.

المطلب الثاني :الأدوات القانونية الوطنية المتعلقة بتواجد الأجانب بالجزائر

يتمتع الأجانب المقيمين في الجزائر أو العابرين إقليميا بحماية قانونية بفضل منظومة قانونية وتنظيمية واسعة بما يكفي كي تغطي كل نواحي حياة الأجانب المتواجدين بالجزائر.

أولا: الدستور:يضمن الدستور الجزائري حماية الأجانب المقيمين قانونيا بالجزائر فنجد في المادة 67 " يتمتع كل أجنبي يكون وجوده فوق التراب الوطني قانونيا، بحماية شخصه وأملاكه طبقا للقانون"[1].

ثانيا : قانون الاجانب رقم 08_11 المؤرخ في 25 جوان 2008 المتعلق بشروط دخول وإقامة وتنقل الأجانب بالجزائر، معوضة الأمر رقم 66_211 المؤرخ في 21 جويلية 1966 المتعلق بوضعية الأجانب تأديتها إذا أرادوا الدخول إلى الإقليم، والقانون لا يقوم بأي تمييز بين فئات المهاجرين فكل الأجانب الذين هم في وضعية غير قانونية تتم معاملتهم بشكل متساوي، وفيما يلي نبدأ بتقديم مقتضب لهذا القانون الساري المفعول حاليا بما له من صلة بالمواضيع التي تتعلق بالمهاجرين والأجانب المتواجدين على التراب الوطني[2]:

1_ دخول وخروج الأجانب: أن الدخول مثله مثل إقامة الأجانب بالجزائر محدد بالقانون رقم 08_11 المؤرخ في 25_06_2008 المتعلق بشروط دخول وإقامة وتنقل الأجانب إلى الجزائر ويطلب من الأجانب الذين يسافرون إلى الجزائر حيازة جواز سفر في حالة صلاحية أو وثيقة سفر فجواز السفر أو ما يعوضه يجب أن يحتوي إجباريا على الهوية كاملة وصورة صاحبه وإمضاءه وختم السلطة التي أصدرته وكذا عبارة تتعلق بمدة صلاحيته.

غير انه لا يطلب من عديمي الجنسية واللاجئين السياسيين سوى وثيقة سفر بسيطة تلك التي تعتبر بمثابة جواز سفر خاص وفقا لاتفاقية جنيف 1951، ووثيقة سفر خاص

---

1) Kerdoune A*zzouz*: ***La protection de la migration en Algérie***,Rapport de recherche, CARIM, Robert Shuman Centre For Advanced Studies, San Dominico di Fiesole(FI) Italy: Instutu Universitaire Europeen, 2008.p1.

2) Mohamed saib muset, op.cit.p52.

تصدرها سلطات البلد المضيف لفائدة الأجانب اللاجئين السياسيين وعديمي الجنسية أولئك الذين لا يستفيدون من أي حماية من قبل بلدانهم الأصلية، وتستند شروط الدخول أيضا على مختلف نماذج التأشيرات التي نص عليها المرسوم الرئاسي رقم 03_251 المؤرخ في 19جويلية 2003.

2-استقبال المهاجرين: وتتم التنصيص على إحداث عبر التنظيم مراكز حجز مخصصة للإيواء مؤقت للأشخاص الأجانب الذين هم في وضعية غير قانونية في انتظار استكمال الإجراءات من اجل اقتيادهم إلى الحدود وترحيلهم نحو بلدانهم الأصلية، فالمادة 36 من قانون 2008 تدل على أن هذا الإيواء يمكن أن يأمر به **الوالي** المختص إقليميا لمدة 30 يوما قابلة للتجديد*.أما المادة 37 " يمكن عن طريق التنظيم مراكز انتظار تخصص لإيواء الرعايا الأجانب الموجودين في وضعية غير قانونية في انتظار طردهم إلى الحدود أو تحويلهم إلى بلدهم الأصلي".

يمكن أن يوضع الأجنبي في هذه المراكز بناءا على قرار الوالي المختص إقليميا لمدة أقصاها 30 يوما قابلة للتجديد في انتظار استفاء إجراءات طرده إلى الحدود أو ترحيله إلى بلده الأصلي[1].

* بالأساس ولاة المناطق الحدودية على سبيل المثال ولاة المناطق الشاسعة في جنوب البلاد التي لديها حدود كبيرة مع دول إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى : مالي، النيجر، وموريتانيا او دول المغرب العربي: تونس المغرب وليبيا.

[1] تجدر الإشارة إلى انه تم نشر القانون رقم 11-08 بتاريخ 21 يوليو 2008 المتعلق بدخول وخروج وتنقل الأجانب في الجزائر في الجريدة الرسمية. العدد رقم 232 بتاريخ 22 يوليو 2008.

3-تهريب المهاجرين والمتاجرة بالبشر: إن القانون رقم 09_01 المؤرخ في 25 فبراير 2009 قسم 5مكرر 2 المعنون " تهريب المهاجرين المحرم" والقسم 5 مكرر المعنون المتاجرة بالأشخاص" ويكرس هذا القانون تعريفا يعيد تناول جميع خصائص التعريف الدولي الذي منحه بروتوكول باليرمو والعقوبات المنصوص عليها في القانون الجزائي وهي في توافق مع التوصيات الدولية[1].

4-تهريب المهاجرين المحرم: يجب أن نفهم بتهريب المهاجرين المحرم طبقا للمادة 303 مكرر 30 من قانون العقوبات الجزائري" القيام بتدبير الخروج غير المشروع من التراب الوطني لشخص أو عدة أشخاص من اجل الحصول، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، على منفعة مالية أو أي منفعة أخرى" وقد أخذت هذه الأحكام عن المادة 3 من البروتوكول المناهض للتهريب المحرم للمهاجرين عبر البر و البحر المضاف للمعاهدة الأممية المناهضة للجريمة عبر وطنية المنظمة التي دخلت حيز التنفيذ 28 جانفي 2004 غير أن المشرع يدين الذي ينظم الخروج غير القانوني من التراب الوطني والبروتوكول يقمع مجرد ضمان دخول غير شرعي لشخص في دولة طرف.ويقمع تهريب المهاجرين بالمواد 303مكرر 30 فقرة 2 و303 مكرر 31 من قانون العقوبات التي تنص ما يلي:

يعاقب بالحبس من خمس سنوات إلى عشر 10 سنوات وبغرامة من 500,000 دج الى 1,000,000 دج على تهريب المهاجرين المنصوص عليه في المادة 303 مكرر أعلاه متى ارتكب مع احد الظروف الآتية:

- ✓ إذا كان من بين الأشخاص المهربين قاصر
- ✓ تعريض حياة سلامة المهاجرين والمهاجرين المهربين للخطر أو ترجيح تعرضهم له
- ✓ معاملة المهاجرين المهربين معاملة لا إنسانية أو مهنية.

قد تشدد العقوبات لتصل أعمال شاقة تقترف هذه الأعمال في إحدى الظروف عليها في المادة 303 مكرر من قانون العقوبات.

[1] يجبر بروتوكول باليرمو الدول على ان تجعل من هذه المتاجرة جرما ولا يستهدف التجريم والقمع الا المتاجرين والمهربين للمهاجرين التابع للجريمة المنظمة.

5-المتاجرة بالأشخاص: القانون 09 _ 01 المؤرخ في 2009/02/25 قد حدد في المادة 303 مكرر 4 المتاجرة بالأشخاص آخذا في الحسبان كل الخصوصيات التي تكتسبها هذه العبارة مثلما أشارت اليها المادة 3 من البروتوكول المعني الإضافي لمعاهدة الأمم المتحدة المناهضة للإجرام المنظم قد قد دخلت حيز التنفيذ في 25 ديسمبر 2003، ويقمع قانون العقوبات الجزائري في مواده 303 مكرر 4 و303 مكرر 5 المتاجرة بالبشر ويعطيها التعريف التالي طبقا للأحكام المذكورة في المادة 303 مكرر4 " يعد اتجار بالأشخاص، تجنيد أو نقل او تنقيل أو إيواء أو استقبال شخص أو أكثر بواسطة التهديد بالقوة أو استعمالها أو غير ذلك من أشكال الإكراه، أو الاختطاف أو الاحتيال أو الخداع أو إساءة استعمال السلطة أو استغلال حالة استعطاف أو بإعطاء أو تلقي مبالغ مالية أو مزايا لنيل موافقة شخص له سلطة على شخص آخر بقصد الاستغلال، ويشمل الاستغلال دعارة الغير أو سائر أشكال الاستغلال الغير في التسول أو السخرة أو الخدمة كرها أو الاسترقاق أو الممارسات الشبيهة بالرق أو الاستبعاد أو نزع الأعضاء"

فتعريف المتاجرة بالبشر قد تبناها المشرع الجزائري كما هي في المادة 3 من البروتوكول التي تضمن حماية الضحية بما أنها قد خضعت لإكراه خلقي وحتى وان كانت مذعنة وقابلة فان قبولها دون اثر عندما يستعمل الفاعل وسائل مذكورة في مكرر الفقرة 1.

يعاقب على الاتجار بالأشخاص، بالحبس من خمس سنوات إلى خمس عشرة سنة وبغرامة من 500,000 دج إلى 1,500,000دج، إذا سهل ارتكابه حالة استضعاف الضحية الناتجة عن سنها أو مرضها أو عجزها البدني أو الذهني، متى كانت هذه الظروف ظاهرة أو معلومة لدى الفاعل.وتشدد هذه العقوبات لتأخذ شكل أحكام ثقيلة عندما تقترف الجريمة مع على الأقل إحدى الشروط المنصوص عليها في المادة 303 مكرر، وتمت إضافة تعديلات على قانون الإجراءات الجزائية في الآونة الأخيرة كان من شأنها فتح آفاق جديدة بالنسبة للمحققين، وهكذا فان المواد 16 و 16مكرر التي تم تعديلها في قانون الإجراءات الجزائية تنص على توزيع الصلاحيات الإقليمية لتشمل عملية إجراء مراقبة وبحث عن المعلومات حول القضايا ذات العلاقة بالجريمة المنظمة ويخص ذلك العديد من القضايا المتاجرة بالبشر وتهريب المهاجرين، كما تم التنصيص كذلك على توسيع صلاحيات وكيل الجمهورية وقاضي

التحقيق لدى المحاكم الأخرى إذ تم التماسه ضمن قضية ذات علاقة بالجريمة المنظمة عبر الوطنية المادة 37 و 40 المعدلتين في قانون الإجراءات تسمح للمحققين والقضاة بالتمكن من معرفة مجمل القضية المعقدة ذات الصلة بالجريمة المنظمة وبالتالي تسمح لهم بإجراء تحقيقات بسهولة تفكيك البنية الإجرامية.

كما ينص قانون الإجراءات الجزائية على إمكانية تنفيذ تقنيات تحقيق خاصة تتعلق بالقضايا ذات الصلة بالجريمة المنظمة، المتاجرة بالمخدرات والإرهاب، فهذه الإمكانيات الجديدة في مجال التحقيق ورصد هواتف التقفي، التسرب التسلل والمداهمة خارج الأوقات القانونية والحجز النظري المطول خلال التحقيق الابتدائي في مجال التلبس أو في إنابة قضائية كل هذه الأمور تمثل جوانب ايجابية في القانون الجديد، ومع ذلك يمكن لضحايا المتاجرة بالبشر أن يكونوا ممثلين من محامين يختارونه في كل محاكمة جزائية ، وفي حالة ما تكون الضحية في حالة فقر وعوز لا يسمح لها باتخاذ محامي يساعدها فإن القانون رقم 09_02 المؤرخ في 25فيفري 2009 المعدل والمتمم للأمر رقم 57/71 المؤرخ في 05اوت 1971 والمتعلق بالمساعدة القضائية يسمح لكل ضحية أجنبية أو وطنية أو أي شخص مادي أو معنوي أن يطلب مساعدة قضائية ضمن الشروط المكورة في القانون.

يمنح القانون المتعلق بالمساعدة القضائية بقوة القانون مساعدة قضائية لصالح ضحايا الاتجار بالبشر والمتاجرة بالأعضاء ولصالح ضحايا تهريب المهاجرين وليس من المقبول في الممارسة القضائية أن تودع الشكوى محررة باللغة الأم للضحية، وينبغي للشكوى أن تكون محررة باللغة العربية التي اللغة الوطنية الأصلية أو الرسمية، ومع ذلك من الممكن أن تستعمل الضحية لغتها الأم أو لهجتها خلال الجلسات وان تحظى بمساعدة مترجم، و لا يمكن للضحية في مرحلة التحقيق الذي تجريه الشرطة أن يستفيد من مساعدة محامي، لان التحقيق سري ، ومع ذلك وبغرض تفادي انتشار معلومات مبعثرة أو غير دقيقة أو من اجل وضع حد للاضطراب النظام العام، فالقانون رقم 06_22 المؤرخ في 20 ديسمبر 2006 وهو قانون الإجراءات الجزائية يسمح لممثل النيابة العامة بنشر عناصر موضوعية مأخوذة من الأجراء و لا تنطوي على أي تقييم حول وجاهة التهم التي يحتفظ بها ضد الأشخاص المتهمين و لا يمكن للضحية أثناء التحقيق الذي تجريه الشرطة أن يأخذ نسخة من الملف، فالطرف المدني

يمكنه أن يضطلع على ملفه وذلك من خلال مرحلة التحقيق القضائي عن طريق محاميه، ويمكن لكل شخص يدعي انه يضرر بجريمة أو جنحة أو مخالفة أن يتأسس كطرف مدني خلال الجلسة،وبدعم من تأسيسه يطلب تعويضا عن الإضرار التي لحقت به ويمكن لضحية المتاجرة بالبشر أن يطلب تعويضا في نفس الوقت مثلما تطلبه الدعوى العمومية و أمام نفس الجهة القضائية أو بشكل منفصل عنها ومع ذلك لا يمكن تنازل الطرف المدني أمام الدائرة القضائية الجزائرية أن يكون عائقا أمام ممارسة الدعوى العمومية بالتعويض أمام الجهة القضائية المدنية، ومع ذلك يتعين على الضحية أن تنتظر الجهة الجزائية حتى تنطق بالحكم كي تتمكن هذه من اخذ تعويضها، وينص قانون 206 المذكور على حق تمتع كل أجنبي في إقامة قانونية عبر التراب الوطني، ولا تكفيه موارده باستظهار حقوقه أمام العدالة في التمتع بمساعدة قضائية، وهذا الحكم لا فائدة منه بالنسبة للضحايا لان الأشخاص المدروسين يكونوا أما مهاجرين أو ضحايا الاتجار بالبشر من أشخاص أجانب في وضعية غير قانونية بالنسبة لمعظمهم، ولم يكن هذا القانون مرفوقا بدعم السلطات من اجل ضمان تنفيذه وذلك بسبب غياب معرفة حقيقية بهذه الأداة القانونية، والتكفل بالضحايا ماله الفشل بسبب وضعيتهم الإدارية وهناك مخطط جديد للعمل للوطني قيد التحضير بغية إتمام القانون المناهض المتاجرة بالبشر.

6-اللجوء واللاجئين و الأشخاص الهشة: منذ حصولها على الاستقلال صادقت الجزائر على اتفاقية جنيف 1951 المتعلقة بوضعية اللاجئين التي دخلت حيز التنفيذ في 22 افريل 1954 والبروتوكول الإضافي لسنة 1967 الذي يسحب الضغوط الجغرافية والزمنية الموجودة في الاتفاقية الجهوية لمنظمة الوحدة الإفريقية التي تحكم الملامح الخاصة باللاجئين في إفريقيا، وتكتسي هذه الأدوات أهمية قصوى بالنسبة للجزائر التي قامت بمقاومة مسلحة طويلة ضد القوة المسلحة ضد القوة الاستعمارية، ليس فقط داخل البلد ولكن انطلاقا من الجزائريين الموجودين في المهجر.

وينص المرسوم رقم 1963_274 المؤرخ في 25 جويلية 1963 المحدد لكيان تطبيق اتفاقية جنيف أحداث المكتب الجزائري للاجئين وعديمي الجنسية ذاك الذي توكل له مهمة تحديد وضعية اللاجئ القانونية، فحماية طلاب و اللجوء و اللاجئين و الأشخاص الهشة

تشكل انشغالا ظهر في انخراط الجزائر في المشاريع العالمية في مجال التنمية، وفي هذا الإطار يتعين توضيح أن الحكومة الجزائرية قد تبنت منذ سبتمبر 2000 **الأهداف التنموية للألفية** ملتزمة بذلك بالقضاء على الفقر المدقع و الجوع في آفاق 2015، وضمان تعليم ابتدائي للجميع وترقية المساواة بين الجنسين و استقلالية النساء و الحد من وفيات الأطفال و الأمهات وضمان بيئة مستدامة ووضع شراكة عالمية للتنمية[1].

فهذه الحقوق الاجتماعية و الاقتصادية والثقافية و المعاهدة المتعلقة بحق الطفل والمعاهدة الدولية المناهضة لجميع أنواع التمييز ضد المرأة، والمعاهدة الدولية المتعلقة بحقوق الأشخاص المعاقين وكذا معاهدات المنظمة الدولية للعمل كلها صودق عليها، ويفترض على الدول الموقعة أن تضمن المصلحة العليا للأطفال المادة 3 والحق في الحياة و النجاة والتنمية المادة 6 وبالنسبة للأطفال غير الموقوفين، فإن حماية الهوية مضمونة (المادة 8) ولم شمل العائلة و الحماية والمساعدة لصالح الأطفال اللاجئين أو طلاب اللجوء المادة 22 وحق الأطفال في أن لا يفرق بينهم وبين والديهم المادة 9 وحماية الحياة الخاصة المادة 17 و الحق في الصحة والخدمات الاجتماعية المادة 24 والحق في التعليم والترفيه المادتين 28 و 31 والحق في الحماية من أي استغلال اقتصادي وجنسي والبيع والرق أو أي شكل من أشكال الاستغلال المواد 32,34,36 والحق في الحصول على العدالة المادة 40.فقانون الإجراءات الجزائية لا يقم وزنا لحماية الضحايا باستثناء القصّر الذين راحوا جريمة أو جنحة، وقد تم التنصيص في هذه الحالة على إجراءات إيداع عند أشخاص آخرين أو في مؤسسات متخصصة، فليست هناك أي تدابير للسماح للضحية أو الشاهد أن يدلي بشكواه تحت طابع السرية أو بأن يدلي بشهادته بواسطة وسائل الاتصال التي تمنع مطلقا معرفة هويته أو بأن يكون محميا بقوة الشرطة.

وينص القانون رقم 11_08 على إمكانية حماية بعض الفئات الأجانب التي يمكن اعتبارها هشة بسبب السن، الوضعية السياسية والصلات المحتملة مع عائلات جزائرية...الخ ضد تدابير ممكن من الأبعاد بغض النظر عن الحالة المتعلقة بالمساس بأمن الدولة و النظام

[1] محمد صايب موزيت واخرون، **مساهمة في معرفة تدفقات الهجرة المختلطة من الجزائر وانطلاقا منها وعبرها، المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة، فيينا:** 2010 تقرير، ص57.

العام و الأخلاق و القانون المتعلق بالمخدرات، فيمكن أن يقر لهم بحق الإقامة مؤقتا بالجزائر و إلا فإنهم موضع اقتياد إلى الحدود أو إعادة توطينهم في وطنهم الأصلي[1].

لا ينص القانون على إجراءات تسوية بالنسبة للمهاجرين الذين هم في وضعية غير قانونية و المتواجدين في الإقليم الجزائري و لا توجد أية أحكام قانونية تأخذ في الحسبان التسوية أو تفتح آفاق إمكانية ذلك.

7-الهجرة من اجل العمل: يعدل المرسوم الرئاسي رقم 03_251 المؤرخ في 19 جويلية 2003 المتعلق بوضعية الأجانب بالجزائر[2]، المرسوم 66_212 بتحديده لمختلف نماذج التأشيرات التي يمكن منحها للأجانب، وتمنح المادة 2 التوضيحات الآتية بالنسبة لتأشيرة العمل:

تسلم تأشيرة عمل للأجنبي الحائز على عقد عمل ورخصة مؤقتة للعمل مسبقة للترخيص بالعمل تسلمها المصالح المختصة المكلفة بالتشغيل وشهادة مؤشر عليها من المصالح نفسها، تضمن بموجبها الهيئة المستخدمة التكفل بترحيل العامل الأجنبي بمجرد انتهاء علاقة العمل، تسلم تأشيرة العمل المؤقت للأجنبي الحائز على عقد عمل لا تتجاوز مدته 3 أشهر ورخصة مؤقتة للعمل المؤقت تسلمها المصالح المختصة المكلفة بالتشغيل وشهادة مؤشر عليها من المصالح نفسها تضمن بموجبها الهيئة المستخدمة بمجرد انتهاء علاقة العمل، كما تسلم تأشيرة العمل المؤقت للأجنبي الحائز على عقد استفادة أو أداء خدمة بإبرامه هو بنفسه أو أبرمته الهيئة المستخدمة مع شركة أو هيئة تمارس نشاطا في الجزائر، أما بخصوص شروط العمل، فيتعلق الأمر بالقانون 81_10 المؤرخ في 11 جويلية 1981 المتعلق بشروط عمل العمال الأجانب و المرسوم رقم 82_510 المؤرخ في 25 ديسمبر 1982 المحدد لكيفيات منح رخص العمل وترخيص العمل المؤقت.المرسوم 90_11 المؤرخ في 24 افريل 1990 والمعدل والمتمم المتعلق بعلاقات العمل .الشروط المحددة لمنح تأشيرة العمل قد تم توضيحها بالمرسوم

[1] المرجع نفسه، ص58.

[2] المرسوم الرئاسي رقم 03_251 المؤرخ في 19 جويلية 2003 المعدل والمتمم للمرسوم رقم 66_2012 المؤرخ في 21 جويلية 1966. والامر رقم 66_211 المؤرخ في 21 جويلية 1966 المتعلق بوضعية الاجانب في الجزائر.

الرئاسي رقم 03_251 المؤرخ في 19 جويلية 2003 وهذه الأخيرة تتعلق بتفاصيل حول آجال ونوع التأشيرة.

8-النصوص التي تحكم شروط عمل اللاجئين وعديمي الجنسية: ملحقات المرسوم رقم 63_256 المؤرخ في 30 جويلية 1963 جريدة رسمية مؤرخة في 30 جويلية 1963 لاسيما الملحق رقم 2 الذي يحدد حقوق طلاب اللجوء و اللاجئين.

المرسوم 64_173 المؤرخ في 8 جوان 1964 المتعلق بإنضمام الجزائر للمعاهدة المتعلقة بالوضع القانوني لعديمي الجنسية الممضاة بنيويورك في 28 سبتمبر 1954 [1].

9-العودة وإعادة القبول: لا يذكر القانون الجزائري صراحة نموذجين من العودة طوعية وقسرية، فقانون جوان 2008 يسمح لوزارة الداخلية، في حالة المساس بالنظام العام، اتخاذ تدابير إبعاد الأجانب من على التراب الوطني، وهناك تدابير مختلفة من إبعاد الأجانب المقيمين بشكل غير قانوني على التراب الوطني لاسيما الاقتياد إلى الحدود والطرد.

ويمكن أن يكون طرد أجنبي خارج التراب الجزائري بأمر من وزير الداخلية في حالة تهديد ضد النظام العام أو أمن الدولة عندما يكون الأجنبي قد صدر في حقه قرار نهائي من العدالة ينطوي على عقوبة سالبة لحرية بسبب جنحة أو جريمة وعندما لا يغادر التراب الجزائري في الآجال المحددة، وهذا ما نجده في المادة 22" يمكن أن تسحب بطاقة المقيم في أي لحظة من حائزها إذا ثبت انه لم يعد يستوفي إحدى الشروط المطلوبة لتسليمها إياه" أما المادة 30 " علاوة على الأحكام المقررة في المادة 122 الفقرة 2اعلاه فإن إبعاد الأجنبي خارج الإقليم يمكن أن يتخذ بموجب قرار صادر عن وزير الداخلية في الحالات الآتية:

- ✓ إذا تبين للسلطات الجزائرية أن وجوده في الجزائر يشكل تهديدا للنظام العام وامن الدولة
- ✓ إذا صدر في حقه حكم أو قرار قضائي نهائي يتضمن عقوبة سالبة للحرية بسبب ارتكابه جناية أو جنحة.

[1] محمد صايب موزيت واخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص59.

- ✓ إذا لم يغادر الإقليم الجزائري في المواعيد المحدد له طبقا لا حكام المادة 22 الفقرتان 1 و2 أعلاه ما لم يثبت أن تأخره يعود إلى قوة قاهرة.

وفضلا عن ذلك وفيما يتعلق بالإجراءات المرتبطة باقتياد المهاجر غير الشرعي إلى الحدود، يتعين الرجوع إلى المادة 36 من قانون 25 جوان 2008 التي تنص على انه في كل الحالات التي يكون فيها الأجنبي في وضعية لم تسو بعد، و إذا كان داخل التراب الجزائري بصفة غير شرعية، يمكن اقتياده إلى الحدود بقرار من الوالي المخول إقليميا. حيث تقول المادة 36 " يمكن طرد الأجنبي الذي يدخل إلى الجزائر بصفة غير شرعية أو يقيم بصفة غير شرعية على الإقليم الجزائري إلى الحدود، بقرار صادر عن الوالي المختص إقليميا عدا في حال تسوية وضعية إدارية"، فقانون 2008 ينص على طرق طعن مع اثر معلق بالنسبة للأجنبي الذي بكون موضع قرار إبعاد مع ذلك ليس من الممكن القيام بطعن من خلال الخمسة أيام الممنوحة، أما المادة 31 : يبلغ المعني بالأمر بقرار الإبعاد ويستفيد حسب خطورة الوقائع المنسوبة إليه، من مهلة تتروح مدتها بين ثمان وأربعين 48 ساعة إلى خمسة عشر 15 يوما إبتداءا من تاريخ تبليغه بقرار الإبعاد من الإقليم الجزائري.

مع مراعاة أحكام المادة 13 من قانون العقوبات يجوز للأجنبي موضوع قرار وزير الداخلية المتضمن الإبعاد خارج الإقليم الجزائري أن يرفع دعوى أمام القاضي الإستعجالي المختص في المواد الإدارية في اجل أقصاه 5 خمسة أيام إبتداءا من تاريخ تبليغ هذا القرار، يفصل القاضي في الدعوى في اجل أقصاه 20 عشرون يوما إبتداءا من تاريخ تسجيل الطعون، ويكون لهذا الطعن اثر موقوف التنفيذ، ويمكن تحديد إقامة الأجنبي الذي يقدم طعنا بموجب الفقرة الثالثة من هذه المادة إذا رأت السلطات الإدارية المختصة ذلك، وقد جاء في المادة 33(الأجنبي موضوع إجراء الإبعاد من الإقليم الجزائري الذي يثبت استحالة مغادرته له، يمكن تحديد مكان إقامته بموجب قرار صادر عن وزير الداخلية إلى غاية أن يصبح تنفيذ هذا الأجراء ممكنا، ومثله مثل قرار الإبعاد يمكن لقرار الاقتياد نحو الحدود أن يكون موضع طعن بهدف إلغاء قرار الإبعاد أمام مجلس الدولة أو بدعوى أمام قاضي الاستعجال لكي يجمد تنفيذه).

وبخصوص إعادة قبول المهاجرين، طورت الدول الأوروبية الأعضاء شبكة كثيفة جدا من الاتفاقيات الثنائية لإعادة القبول تسهل إعادة قبول المهاجرين في وضعية غير قانونية وتحدد الإجراءات المعيارية لهذه العملية، وقد أبرمت الجزائر اتفاقي شراكة مع الاتحاد الأوروبي سنة 2005 وهذا الأخير يحتوي على بند يذكر التزام الجزائر والاتحاد الأوروبي بإعادة قبول مواطنيهم، واتفاقية إعادة القبول تسمح للاتحاد الأوروبي بإرسال المهاجرين الذين هم في وضعية غير قانونية إلى بلدانهم الأصلية أو البلدان التي عبروا منها، ومنها حصلت اللجنة الأوروبية من المجلس الأوروبي على التفاوض حول اتفاقية إعادة القبول من الجزائر سنة 2002، ومشاريع أو مسودات الاتفاقات هذه تخص من البلدان الأخرى عديمي الجنسية الذين عبروا البل

المطلب الثالث: آليات التنسيق والتعاون بين الجزائر وشركائها في مجال الهجرة

دون أن تتخلى عن موقفها المبدئي في تسيير تدفقات الهجرة المختلطة لاسيما بالانخراط في المنظومات التي وضعها الاتحاد الأوروبي في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية، فإن الجزائر تساهم بشكل نشط في الحوار والتشاور مع الشركاء الأوروبيين وتعمل من اجل موقف متشاور عليه بين الدول الإفريقية ضمن المفاوضات والمشاورات الدولية حول مسألة الهجرة، فموقفها يقوم على ثلاث مبادئ:

- ✓ تطوير القدرات الوطنية
- ✓ تطوير التعامل الجهوي
- ✓ استثمار العلاقات مع الاتحاد الأوروبي

ومن اجل إعطاء قوة أكثر لموقفها على المستوى الدولي، تحاول الجزائر خلق دينامية على المستوى الوطني حول تسيير الهجرة الجزائرية بخصوص مسألة تدفقات الهجرة المختلطة نحو إقليمها.

أولا:التعاون الجهوي:

يستند تعاون الجزائر مع الشركاء الجهويين والدوليين حول مسألة الهجرة على تعاون سياسي موجه لخلق دينامكية تشاور وحوار من اجل رؤية شاملة ومدمجة، فالمبادرات التي تمت في هذا الصدد من قبل الحكومة قد سمحت سنة 2005 بتبني خارطة طريق الاتحاد الإفريقي في مجال تسيير الهجرة و فالهدف المتوخى من خلال اعتماد هذه الخارطة هو تزويد المنطقة الإفريقية، على غرار الاتحاد الأوروبي بأداة تسمح لها بالتفاوض مع باقي التجمعات الجهوية بإعتباره هيكلية دول وتتفادى بذلك المفاوضات التي تنغلق على نفسها في منطق دولة افريقية_ اتحاد أوروبية*.

أ/التعاون القانوني والقضائي في مجال حقوق الانسان:

وبالإضافة إلى اتفاقيات إعادة القبول سمح التعاون بين الحكومة الجزائرية و شركائها بإبرام العديد من اتفاقيات التعاون القضائي والترحيل وإمضاء الأدوات القانونية الدولية التي تتعلق بحماية حقوق الإنسان واللاجئين وبمكافحة التمييز العنصري والمتاجرة بالبشر، وفي هذا الإطار يمكن الإشارة إلى مصادقة الجزائر في 07 جانفي 2008 على 11 اتفاقية قضائية أبرمت مع الدول العربية و25 اتفاقية أخرى مع دول أوروبا و 5 اتفاقيات مع دول افريقية واتفاقية واحدة مع كوبا، كما أبرمت أيضا 6 اتفاقيات قضائية ووقعت بالحروف الأولى على 8 اتفاقيات قضائية ثنائية في مجال مكافحة الإرهاب و7 أدوات تتعلق بالمرأة والطفل و الأشخاص المعوقين و6 أدوات خاصة بحقوق الإنسان و اللاجئين و 6 أدوات حول الرق والمتاجرة بالبشر و15 اتفاقية دولية تتعلق بحقوق الإنسان.

ب/التعاون مع بلدان المغرب والساحل:

تربط الجزائر بدولتين أساسيتين جنوبا هما مالي والنيجر اتفاقيات تعاون حدودي أمضيت على التوالي في سنة 1995و 1997 وتنص على التعاون في مجال مكافحة الهجرة

* من هذا المنطلق تبدي الجزائر تحفظا و انتقادا شديدين تجاه مبادرات الاتحاد الأوروبي الهادفة إلى التعامل مع الدول دون مشاركة المنظمات الجهوية.

غير الشرعية من خلال تبادل المعلومات وتفكيك شبكات المهربين، كما أبرمت الجزائر في مارس 2002 ترتيبا مع نيجيريا ينص على التعاون في مجال ترحيل الرعايا الذين هم في وضعية غير قانونية، و للجزائر مع شركائها الجهويين على مستوى المغرب العربي وإفريقيا صلات تعاون في مجال تعاون تسيير تدفقات الهجرة في إطار آليات ثنائية واتفاقية جهوية.

ومع بلدان المغرب العربي تمنح الآليات التي أحدثت ضمن إطار مؤسسة للتنسيق بين الدول في مجال تسيير تدفقات الهجرة، والمؤسسات التي أنشأت تمثل إطارا لدعم هذا التعاون وللحفاظ على أواصر التنسيق ، ويتعلق الأمر باللجنة الوزارية للموارد البشرية و باجتماعات الوزراء المعنيين بهذا التسيير أي الداخلية وزراء الداخلية والخارجية.

وفي السياق الحالي للعلاقات بين الدول المتميز بالاختلافات السياسية يقتصر نشاط هذه الآليات على اعتماد إعلانات للتأكيد على ضرورة التعاون من اجل مواجهة تطور التدفقات في سياق الأزمات الأخيرة في منطقة المغرب العربي والساحل، وآخر مجلس لوزراء الداخلية المغاربيين المنعقد بالرباط في ابريل سنة 2013 يمكن أن يخرج هذه الآليات من حالة الغفوة التي توجد منذ عدة سنين، فالإعلان النهائي الذي اعتمده هذا المجلس ضمن استمرارية التوصيات المتخذة في إطار مجلس وزراء الخارجية يعلن عن وضع " إستراتيجية أمنية مغاربية مشتركة" تشتمل على مكافحة الهجرة غير الشرعية والمتاجرة بالبشر باعتبارها احد المحاور الخمسة المقررة ، وفي هذا الإطار تم التأكيد على اخذ الجوانب الإنسانية في الحسبان ، كما أنهم أوصوا أيضا بتشجيع حرية التنقل و الإقامة في بلدان اتحاد المغرب العربي من خلال آليات ستكون موضع اتفاق مستقبلي، وإعداد إستراتيجية مغاربية لمكافحة الهجرة السرية والمتاجرة بالبشر. وبالموازاة مع التزامها في إطار اتحاد المغرب العربي، تولي الجزائر أهمية للتعاون مع بلدان المنطقة لاسيما البلدان الحدودية منها، وفي هذا الإطار قامت الجزائر اتصالات مع دولة موريتانيا ومالي، النيجر،تشاد وليبيا، والهدف المتوخى هو إبرام اتفاقيات تعاون بين المصالح الأمنية الجزائرية ونظيرتها في الدول المجاورة بهدف تبادل منظم

للمعلومات وتنسيق نشاطات الرقابة على حركات الهجرة، وفي هذا الصدد ينبغي الإشارة إلى أربعة أدوات يعمل بها الآن وهي[1]:

اللجنة الثنائية الحدودية الجزائرية النيجيرية: وهي آلية خاصة مكلفة بتنظيم وتسيير أوجه متعددة من التعاون عبر الحدودي بين الجزائر والنيجر، وقد أنشأت بموجب بروتوكول اتفاق امضي بالجزائر من قبل وزراء الداخلية بين البلدين في شهر أكتوبر 1997 وتغطي منطقة صلاحيتها على الجهة الجزائرية ولايتي تمنراست وإليزي ودائرتي اغاديز وطهوة على الجانب النيجري، وقد نتج عن اجتماعات اللجنة المصادقة على إجراءات تهدف إلى دعم الرقابة على تنقل الأشخاص و الأملاك ومكافحة الهجرة السرية وكذا تأمين المناطق الحدودية.

اللجنة المختلطة الأمنية الجزائرية المالية: تعتبر جهاز إداري وتنفيذي أنشأته البلدان للتكفل بمختلف جوانب التعاون في ميدان الأمن في المناطق الحدودية، وقد توجت أشغال هذه اللجنة منذ إنشائها باعتمادها سلسلة من الإجراءات مثل تنظيم لقاءات دورية لدعم تدابير الأمن على طول الحدود بين البلدين ومضاعفة تبادل المعلومات بخص أمن المناطق الحدودية وتعزيز التعاون الثنائي في مكافحة الإرهاب الجريمة والوقاية ضد تطور ظاهرة الهجرة السرية وشبكات المهربين والمتاجرة بالبشر.

وبالإضافة إلى ذلك يجب التذكير بأن النص المؤسس لهذه اللجنة ينص على عقد اجتماعات منتظمة تجمع بين ولاة ادرار وتمنراست عن الجانب الجزائري وحكام قاو و كيدال و تومبكتو على الجهة المالية وكذا موظفي الشرطة من البلدين.

اللجنة الأمنية الجزائرية الليبية:قامت هذه اللجنة بتنسيق نشاطات مصالح الأمن الجزائرية والليبية في ميدان مكافحة الإرهاب والجريمة ومراقبة الهجرة السرية وتنقل الأشخاص ، ومن اجل تنشيط هذه المشاريع، ثم خلق مجموعات عمل وبرنامج اجتماعات، كما أبرمت الجزائر

---

[1] Houcine Abdellaoui, L'Algérie ***: la dimension politique et social es des migration***, in ferguses ph, migration méditerranéens, Robert Shuman Centre For Advanced Studies, San Dominico di Fiesole(FI) Italy: Instutu Universitaire Europeen, 2007,p11.

أيضا بتاريخ مارس 2002 ترتيبا مع نيجيريا ينص على تعاون في مجال ترحيل الرعايا الذين هم في وضعية غير قانونية وقد التأكيد على الالتزام في أكتوبر 2005 في أبوجا.

ثانيا:التعاون مع الشركاء الأوروبيين:

وبالموازاة مع نشاطها على المستوى المغاربي، لم تغلق الجزائر باب التعاون مع شركائها الأوربيين بخصوص المسائل المتعلقة بتسيير تدفقات الهجرة، وفي هذا المنظور شاركت الجزائر في مشاريع تنفذ على أربعة مستويات:

_ **على المستوى المتعدد الأطراف:** يضم على وجه الخصوص نشاطات من خلال منظمة الحلف الأطلسي الشمالي والحوار المتوسطي من خلال منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

_ إطار الاتحاد الأوروبي وسياسة الأمن والدفاع والسياسة الأوروبية للجوار ثم على وجه الخصوص الشراكة الاورومتوسطية المسماة مسار برشلونة التي أطلقت سنة 1995.

_**على المستوى الثنائي:** الذي يشرك دول الشمال ودول الجنوب وأحيانا وظرفيا شركاء الجنوب.

_**التعاون الجهوي الفرعي:** خاصة ذلك الذي ينشط مبادرة " دفاع وامن في صيغة 5+5، وفي هذا الإطار الشامل للشراكة يندرج وضع آليات التنسيق والتعاون بين المصالح الجزائرية المكلفة بتسيير حركات الدخول والخروج وبين هيئات الدول الأوروبية:

1-آلية التعاون في إطار مشروع دعم إصلاح العدالة:

إن هذا البرنامج الذي ابرم بين الجزائر واللجنة الأوروبية يمثل آلية تعاون بين الجزائر وشركائها الاوروبيين في مسألة تسيير تدفقات الهجرة و بإستفادتها من تمويل قدره 15 مليون اورو 1,5 مليار دينار تقريبا منحه الاتحاد الأوروبي مع مشاركة وزارة العدل بما يساوي 2 مليون اورو حوالي 200 مليون،فإن هذا المشروع ليس موجها مباشرة نحو مسألة تسيير الهجرات بل نحو تجسيد أهداف ذات نتائج ايجابية على التسيير القضائي وتدفقات الهجرة، وهكذا فإن تجسيد الهدف الأساسي يتمثل في تعزيز دولة الحق في الجزائر من خلال دعم

قدرات المنظومة القضائية في ميدان التنظيم ونوعية الخدمات والعمل الممنوح للمواطنين والمتعاملين الاقتصاديين بما يخلق ظروف بروز حق الهجرة في الجزائر.

هذه العلاقة بين عصرنة العدالة وحق الهجرات تظهر واضحة في برنامج **اوروماد عدالة** 3 سبتمبر 2011-سبتمبر2014 ، فهذا البرنامج بمدته التي تساوي ثلاث سنوات وبميزانيته التي تساوي 5 مليار ارو، قد حدد لنفسه هدفا يتمثل في المساهمة في تطوير فضاء تعاون في ميدان العدالة في المنطقة الاوروميتوسطية بحيث يتمحور حول ثلاث مكونات: بلوغ العدالة والمساعدة القضائية، تسوية المنازعات عبر الحدود في مجال العائلة والقانون الجزائي وقانون السجون[1].

2-التعاون في مجال تكوين مصالح الأمن:

من اجل تحسين تسيير تدفقات الهجرة و الحركات عبر الحدودية، هناك عناية خاصة تولى لتكوين أعوان وعمال مكلفين بهذه المهمة وتتمثل الإستراتيجية المتبعة في هذا الميدان في الاعتماد على القدرات الوطنية وطلب مساعدة الشركاء الأجانب.

فالتعاون مع الشركاء الأوروبيين قد تم ضمن المشاركة في مشاريع أدرجت في إطار برنامج ميدا الذي منح الشرطة الجزائرية فرصة الاستفادة من خبرة مصالح الشرطة في مشاريع أدرجت في إطار برنامج ميدا الذي منح الشرطة الجزائرية فرصة للاستفادة من خبرة مصالح الشرطة الفرنسية والدرك والجمارك الأوروبية، والى ذلك يضاف التعاون مع الشرطة الفرنسية و الانتربول في ميدان تكوين فئات معينة من الأعوان المتخصصين في نشاطات التدخل ومكافحة المخدرات، وفي سنة 2010 شارك خبراء أمريكيون في تكوين أعوان جمارك جزائيين في موضوع امن الحدود لاسيما فيما يتعلق بمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية بالخصوص استعمال تقنيات جديدة من الخرجات في العمليات مثل استغلال الخرائط الجغرافية و التموقع الشامل بالساتل والبوصلة والمراقبة المعلوماتية للحدود، وقد تم تنظيم هذه الدورة التكوينية في إطار دورات تكوين قصيرة المدى أعدت تطبيقا للاتفاق المبرم بين إدارة الجمارك ونظيرتها

[1] محمد صايب موزيت وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص 96.

الأمريكية، وهذا التعاون مع المنظمة العالمية للجمارك ينصب على التكوين عبر الانترنيت لتمكين الجمارك الجزائرية من التزود بقواعد معطيات عن مختلف الدروس التفاعلية حول التقنيات الجمركية التي تضعها المنظمة العالمية للجمارك تحت تصرف المؤسسات الجمركية عبر العالم، كما أن التعاون مع الاتحاد الأوروبي حاضر أيضا في إستراتيجية المديرية الوطنية في مجال التكوين، فمنذ سنة 2008 وبفضل مساعدة الاتحاد الأوروبي تمنح حقائب بيداغوجية لمصالح الجمارك في إطار برنامج " مارا" المتعلق بعصرنة ومساعدة الإصلاحات الإدارية التابعة لبرنامج ميدا 2، كما بدأ المشروع المتعلق بدعم عصرنة الشرطة الجزائرية مع اوروماد شرطة 1 2004-2006 وسمح بتكوين عمال شرطة على تقنيات التفتيش ومراقبة وثائق السفر وكذلك وضع ديوان مكافحة الهجرة غير القانونية، وقد تواصل في إطار اوروماد شرطة 2 2007_2010 والذي يهدف إلى دعم التكوين المهني لأعوان الأمن الوطني الجزائري على احترام حقوق الإنسان، والحريات الفردية في إطار تأدية وظائفهم. وسيتواصل دعم عصرنة الشرطة الجزائرية في إطار مشروع شرطة 3 الذي دخل حيز التنفيذ إبتداءا من 01 سبتمبر 2011، وبإستفادته من غلاف يساوي 5 مليون اورو يعني هذا المشروع 8 بلدان من الضفة الجنوبية لحوض المتوسط وهي: الجزائر، مصر، الأردن، لبنان، المغرب ، السلطة الفلسطينية، و تونس ويهدف في الأساس إلى دعم التعاون حول المسائل البوليسية بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والدول المستفيدة من اجل تعزيز دولة الحق والتعاون المتبادل عن طريق التكوين المتواصل وتبادل الممارسات الجيدة لاسيما فيما يتعلق بتكنولوجيات وتقنيات التقنيات الجديدة.

المبحث الثالث: الاستجابة المؤسساتية لظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر

تشكل ظاهرة الهجرة الشغل الشاغل لمعظم دول المجتمع الدولي، مع الاختلاف والتفاوت في طبيعة التعامل و الإدراك والاهتمام بهذه الظاهرة وفق عدة معطيات منها ما يتعلق بالإمكانيات المتاحة لكل دولة ودرجة الأهمية الذي تلعبه مشكلة الهجرة في السياسة العامة في بلد ما من خلال المخرجات واليات الضبط والتحكم في الظاهرة .

المطلب الأول : محددات إدارة سياسة الهجرة في الجزائر

تعتبر الجزائر من بين الدول الأكثر تأثيرا وتأثرا بهذه الظاهرة نتيجة موقعها الجغرافي وخصوصيتها التاريخية وظروفها الاجتماعية وأوضاعها الاقتصادية ، لذا فهي بحاجة ماسة إلى سياسة مستعجلة محددة و المعالم والأهداف والوسائل من اجل حسن إدارة هذه الظاهرة ، وتتولد عنها مجموعة محددة من العوامل تعمل كمحددات لرسم سياسة فعالة في هذا المجال وهي :

1-الوزن الكبير للهجرة الدولية : فهناك أكثر من 214 مليون مهاجر في العالم سنة 2008 ويبلغ عددهم 232 مليون مهاجر في سنة 2013[1]، أي بمقدار مهاجر واحد ضمن 33 شخص ، والدور الذي أصبحت تلعبه هذه الظاهرة على مختلف الأصعدة الاقتصادية والأمنية و الاجتماعية والثقافية جعلها تجلب اهتمام صانعي السياسة في مختلف الدول من اجل التحكم في الظاهرة والاستفادة من ايجابياتها إلى ابعد حد ممكن والتقليل من آثارها السلبية[2].

فتأخر أية دولة –لاسيما تلك المعنية بشكل مباشر بهجرة كثيفة منها واليها – عن بناء سياسة واضحة للهجرة سيجعلها تخسر الآثار الايجابية لهذه الظاهرة خصوصا من الناحية المالية والاقتصادية وسيزيد من انعكاساتها السلبية على مختلف أوجه الحياة وهذا ما يحدث مع الجزائر التي لم تولي ظاهرة الهجرة أهمية كبيرة ولم تضع لها سياسة فعالة ما جعلها تخسر

---

[1] مركز انباء الامم المتحدة www. Un.org/arabic /news /story. Asp؟ news iD:19354 consule le 10/ 05 /2015

[2] منير مباركية، "نحو سياسة عامة جزائرية فعالة– في مجال الهجرة"، **المجلة الجزائرية للسياسة العامة**،عدد 01، سبتمبر 2011.ص42.

كفاءاتها عن طريق هجرة العقول، كما أنها لم تستفد من الأموال التي يحولها المهاجرون الجزائريون لعائلاتهم و تضررت من الهجرة غير الشرعية منها واليها.

2-الجغرافيا السياسية للجزائر: تكمن أهمية الموقع الجغرافي للجزائر في جعله من بين أهم الدول تأثرا بظاهرة الهجرة بمختلف أنماطها واتجاهاتها ، فهي تعتبر همزة وصل بين القارتين الإفريقية و الأوروبية هذا ما جعلها نقطة لعبور آلاف المهاجرين القادمين من الصحراء وشرق إفريقيا نحو أوروبا، كما تتشارك الجزائر في حدوده مع سبعة دول ولها ساحل بطول 1200 كم ومساحة قدر ب2.381741 كم مربع، وبحكم هذه المعطيات الجغرافية يتحتم على بلد كالجزائر تطوير سياسات الهجرة الخاصة به كي يتحكم في حركة الأشخاص عبر وداخل إقليمه وإلا اختفت سيادته على إقليمه وشعبه[1].

3-زيادة موجات الهجرة من حيث النطاق والكثافة: تضاعفت أعداد المهاجرين و اللاجئين نحو الجزائر و ومنها وعبرها نحو ضفة المتوسط ويعود ذلك لأسباب عديدة كمبادئ العولمة ونتائجها وفجوة التنمية بين الشمال والجنوب ،و تطور أساليب الجريمة المنظمة ودخولها مجال تهريب الأشخاص، وهو ما سيرفع حتما من خطورة ترك الظاهرة للتسيير العشوائي أو لتسييرها من طرف خارجي، ويحتم على الجزئر أن تكون طرفا فاعلا في رسم السياسات الوطنية والعالمية للهجرة حتى لا تتضرر مصالحها جراء تجاهلها أو حيادها السلبي تجاه تلك السياسات[2].

ارتباط الهجرة في السنوات الأخيرة بظواهر أمنية خطيرة على غرار الجريمة المنظمة و الإرهاب و تهريب الأشخاص وتجارة المخدرات، الأمر الذي أدى إلى ما بات يعرف ب"**أمننة الهجرة**" و " **أرهبة الهجرة** " وهو ما جعل بدوره من عملية بناء سياسة هجرة فعالة يدخل ضمن أولويات الدول و جزءا من استراتيجيات أمنها القومي خاصة بالنسبة للدول التي تعاني من المشاكل الأمنية السابقة والجزائر من ضمنها، فأمننة الهجرة طرحت مجموعة من المخاوف والتحديات أمام مختلف دول العالم ولاسيما تلك المعنية بشكل كبير بالهجرة الدولية من بينها

---

1) Hocine Labdelaoui. ***La gestion des frontières en Algerie.*** Carim-RR-N° 02, Institut universitaire européen, RSCAS.2008.P 01

2) منير مباركية ، مرجع سابق،ص 43.

الخوف من التحول إلى دولة مصدرة للإرهابيين والمجرمين وهو ما ألقى على كاهلها مسؤولية تحسين صورتها في المجال عن طريق التحكم في هذه الظاهرة وتسييرها بشكل فعال يعطي انطباعا حسنا لدى كل الأطراف[1].

4_**المنحى الخطير الذي اخذت تنحوه ظاهرة الهجرة في الجزائر**: ذلك بأنها أصبحت تستهدف الإنسان في كرامته وأمنه وحياته في إطار ما أصبح يعرف ب"الحرقة" كشكل من أشكال الهجرة غير الشرعية الخطيرة والتي تثير جدلا كبيرا على الأصعدة الوطنية والإقليمية والعالمية ، وتعرض السلطات الجزائرية إلى ضغوطات مجتمعية داخلية وأخرى دولية تحملها مسئوولية ما يحصل لهؤلاء المهاجرين، وما يترتب عن هذا الشكل من الهجرة من أضرار بالأمن الاجتماعي والثقافي و الاقتصادي لدول العبور ودول الوجهة، بالتالي أصبحت الجزائر مطالبة بوضع سياسة جادة وقابلة للتطبيق الفعلي للحد من هذه الظاهرة التي أصبحت تشكل قضية دولة واستدعى تدخل مسئولين كبار[2].

ويعزز هذا ما جاء في تقرير التنمية البشرية لعام 2009 " **الهجرة تستحق قدرا اكبر من اهتمام الحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني، ولا ينحصر السبب في المكاسب الهائلة التي يمكن ان تعود على العالم بأكمله من تعزيز للتنمية، وإنما أيضا في المخاطر التي يواجها الكثير من الأشخاص الذين يتحركون، وهي مخاطر يمكن إزاحتها جزئيا بوضع سياسات أفضل[3]**".

5-الزيادة المطردة في عدد الجاليات الجزائرية المقيمة في الخارج حوالي 1.8 مليون جزائري في الخارج سنة 2005 والحركية التي أصبحت تتميز بها، والأهمية التي باتت تأخذها على صعيد السياسة الوطنية والدولية ، وكذا كثرة انشغالاتها و حاجتها إلى مساندة دولتها[4].

---

[1] المكان نفسه

[2] Houcine Labdellaoui, **la dimension politique et sociale des migration en Algérie**, in: fargues, philippe.Op.cit,p55.

[3] الأمم المتحدة ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية 2009**.ص11.

[4] منير مباركية، **مرجع سبق ذكره**، ص44.

6-تتابع أجيال المهاجرين: أدى إلى ضمور الصلة والرابطة الثقافية والعاطفية بين البعض من الأجيال الجديدة ووطنهم الأصلي، الأمر الذي يتطلب تحركا سريعا ومدروسا إعادة بعث هذا الشعور بإستخدام وسائل وطرق جديدة محفزة، حتى لا تخسرهم الجزائر بشكل نهائي[1].

وعموما يمكن القول انه تماشيا مع عدة متغيرات داخلية وخارجية و أصبحت الهجرة من المسائل الحساسة و بالغة الأهمية التي تحتاج إلى أن تكون مؤطرة بسياسة عامة مضبوطة وفعالة، فهي اليوم إلى أن تكون مؤطرة بسياسة عامة مضبوطة وفعالة، فهي بحاجة إلى وجود مؤسسات وصية وتشريعات تضبط تدفقاتها وطرقها وغاياتها ، واستراتيجيات وأهداف عامة كفيلة بجعلها في خدمة كل الأطراف المرسلة والمستقبلة، والى إجراءات خاصة لضمان التواصل بين المهاجر وبلده الأصلي من ناحية واندماجه في البيئة المضيفة من ناحية أخرى .

وعلى غرار دول العالم الأخرى ، الجزائر اليوم في امسّ الحاجة إلى رسم سياسة عامة مضبوطة للهجرة بصفتها تمثل بلدا مصدرا للهجرة، وكذلك بصفتها منطقة عبور ومقصد للمهاجرين من مناطق مختلفة من العالم.

المطلب الثاني: دور الفواعل الحكومية في إدارة الهجرة غير الشرعية في الجزائر

يتدخل العديد من الفاعلين التابعين للدولة في مجال تسيير تدفقات الهجرة لاسيما من اجل التكفل بالجوانب التنظيمية والإدارية لدخول وإقامة وتنقل المهاجرين.

1_ الوزارات المعنية بإدارة شؤون الهجرة

اولا_ وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي

تعد وزارة الشؤون الخارجية فاعل مهم في مجال في مجال استقبال الهجرة نحو الجزائر وانطلاقا منها نحو بلدان الوجهة، وتتجلى هذه المهمة المضاعفة في الصلاحيات المخولة لها التي تتكفل بالسهر على وحدة الدفاع عن مصالح الدولة ومواطنيها بالخارج " المادة 21 " المساهمة في إعداد النصوص التشريعية والتنظيمية والقرارات التي تخص الأشخاص الطبيعيين

[1] المكان نفسه

والمعنويين في الجزائر. " المادة 2" وتتم استشارة الوزارة بخصوص أي اعتماد للنشاطات الثقافية والإعلامية للأشخاص الطبيعيين والمعنويين الأجانب بالجزائر " المادة 21"، فوزارة الخارجية مكلفة بمعالجة المسائل المتعلقة بإستقبال الجزائريين في بلدان الأجانب، ومن اجل تنفيذ هذه المهمة فإن وزارة الشؤون الخارجية مزودة بمديرية عامة للجالية الوطنية بالخارج التي هي مكلفة بتنفيذ ومتابعة السياسة الوطنية إزاء الجالية الجزائرية المقيمة بالخارج وحمايتها المادة " 10" وهذه الهيكلة تشتمل على مديريتين[1]:

أ_ مديرية حماية الجالية الوطنية بالخارج: وهي مكلفة بحماية المواطنين بالخارج والدفاع عن مصالحهم تمارس هذه المهمة عبر مديريتين فرعيتين:

* **المديرية الفرعية لوضعية الأشخاص والأملاك:** التي هي مكلفة بدراسة ومعالجة مجمل المسائل المرتبطة ومعالجة مجمل المسائل المرتبطة بالوضعية القانونية والمنازعات للجالية الوطنية بالخارج ومتابعة تطبيق الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بالنشاط القنصلي وإعداد الاتفاقيات القنصلية والقضائية ومتابعة تطبيقها تطبيقها وإعداد الدراسات حول مشاكل الهجرة والمسائل المتعلقة بوضعيات الإقامة والتنقل والمنازعات بخصوص أملاك المواطنين الجزائريين المقيمين بالخارج.
* **المديرية الفرعية للحالة المدنية** فهي مكلفة " بإصدار مختلف عقود الحالة المدنية للمواطنين المولودين بالخارج وتسجيلهم لدى المراكز الدبلوماسية و القنصلية وإصدار شهادات الترقيم القنصلي والمصادقة على الوثائق الإدارية و عقود الحالة المدنية.

ب- مديرية الكفاءات الوطنية بالخارج والبرامج والشؤون الاجتماعية:وهي مكلفة بمتابعة وتنفيذ عمليات وبرامج لصالح الجالية الوطنية بالخارج وتضم مديريتين فرعيتين:

* **نيابة مديرية الكفاءات الوطنية بالخارج** المكلفة بإعداد بطاقية حول الحركة الجمعوية الجزائرية والكفاءات الوطنية بالخارج والمساهمة في ترقية الآليات التي من شأنها تسهيل اللقاءات الوطنية في مجهود التنمية الوطنية.

[1] محمد صايب موزيت، **مرجع سبق ذكره**،ص63

* **المديرية الفرعية للبرامج والشؤون الاجتماعية:** وهي مكلفة بإعداد إحصائيات تتعلق بالجالية الوطنية بالخارج والمشاركة في كل العمليات تقتضي إشراك الجالية الوطنية المقيمة بالخارج، سواء تعلق الأمر بمشاركة هذه الأخيرة في الاستشارات الانتخابية أو تظاهرات التضامن،والمشاركة في برنامج الحج والعمرة بالتنسيق مع الهيئات الوطنية بالخارج بالتنسيق مع الدوائر والمؤسسات المعنية، والتكفل بالملفات المرتبطة بالمواثيق والكفالة والخدمة الوطنية والمصادقة على أصلية القوانين الإدارية.فمعالجة المسائل المتعلقة التدفقات نحو الجزائر تتكفل به وزارة الشؤون الخارجية عن طريق المديرية العامة للشؤون القانونية والقنصلية وهذه الأخيرة مكلفة بإبداء رأي قانوني والقيام بكل الملاحظات حول مشاريع النصوص ذات الطابع التنظيمي والقضائي على مستوى التي هي قيد الإعداد سواء كانت نصوص تطبيقية على مستوى الوطن أو ملزمة للجزائر على المستوى الدولي، والتكفل بمتابعة المسائل التي تخص الأجانب بالجزائر المادة 11 وتضم مديريتين :

ج-مديرية تنقل وإقامة الأجانب : وهي مكلفة بالتكفل ومتابعة وضع الأجانب بالجزائر على مستوى التنقل والإقامة وكذا مسائل الهجرة، وتضم 3 مديريات فرعية:

* **المديرية الفرعية للتأشيرات والمسائل الجوية والبحرية:** وهي مكلفة بمتابعة المسائل الجوية والبحرية وضمان تسيير تأشيرات الدخول على التراب الوطني وذلك بالتنسيق مع المراكز الدبلوماسية والقنصلية.
* **المديرية الفرعية للمسائل القضائية والإدارية:** وتتكفل تنسيق النشاطات القنصلية وذلك في المجال المدني والقضائي وباقي المسائل المرتبطة بإقامة الأجانب بالجزائر.
* **المديرية الفرعية للهجرة** :وهي مكلفة بالتنسيق بين مختلف الدوائر الوزارية والهيئات الجزائرية حول مسائل الهجرة، وجمع وتوزيع تقارير تلخيصية وتحليلية حول إشكالية الهجرة ومتابعة المسائل المرتبطة بإقامة الأجانب بالجزائر، بوضعه تحت وصاية المديرية العامة للشؤون القانونية والقنصلية فإن المكتب الجزائري للاجئين وعديمي الجنسية مكلف حصريا بطلبات وضعية لاجئ أو عديم الجنسية، فهذه المصلحة التي أنشئت سنة 1963 بدراسة الملفات المتعلقة بالاعتراف بصفة لاجئ وضمان تطبيق

اتفاقية جنيف لسنة 1951 ومنذ 2010 يوجد نص تنظيمي هو قيد التحضير بهدف تجديد هذه المؤسسة وإعادة تحديد صلاحيتها.وعلاوة على ما لوزارة الخارجية من هياكل، فإنها تعتمد في تسييرها مسائل الهجرة على الوزارة المنتدبة المكلفة بالمسائل المغاربية والإفريقية.

ثانيا–وزارة الشؤون المغاربية و الاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية :

في إطار أداء صلاحيتها بإعتبارها هيكلية مكلفة بتنفيذ سياسة الحكومة الجزائرية في مجال التعاون الجهوي، فإن الوزارة تجد نفسها مشتركة في تسيير ملف الهجرة ونشاطها منصب على الجانب المتعلق بتدفق الهجرة عموما من اجل الدفاع عن الموقف الجزائري بخصوص معالجة هذه المسألة على المستوى الجهوي والدولي.[1]

ثالثا_وزارة الداخلية والجماعات المحلية:

بما أنها وزارة ذات طابع أفقي، فإن وزارة الداخلية والجماعات المحلية توجد في قلب تسيير تدفقات الهجرة المختلطة في جانبها المتعلق بالنظام و الأمن العموميين و الإدارة ، وفي هذا الإطار، هي مكلفة بتسيير التدفقات للدواعي المرتبطة بالأشخاص والممتلكات وهي مكلفة بالإعداد والمتابعة، بالتعاون مع الهياكل المعنية بإعداد ومتابعة الاتفاقيات الخاصة بالإقامة والشؤون القنصلية والتنظيم المتعلق بشروط الإقامة والتنقل والى الاستقرار بالنسبة للأجانب وكذا تطبيقه ومتابعة نشاطات الأجانب على التراب الوطني ووضعية أملاكهم، ولكي تؤدي مهامها المتعلقة بمسائل تواجد الأجانب، تتوفر وزارة الداخلية والجماعات المحلية على هيكلين:

–**المديرية العامة للأمن الوطني:** هي هيكلية عملياتية تتكفل بأداء مهام وزارة الداخلية والجماعات المحلية في مجال حماية النظام والحريات العامة، فالتكفل بتسيير تدفقات الهجرة في هذا المنظور تضمنها ثلاثة هياكل مكلفة بدخول وإقامة و تنقل الأجانب.

[1] محمد صايب موزيت، **المرجع نفسه**، ص 65.

_ مديرية شرطة الحدود والهجرة: وهي مكلفة بمراقبة تنقل الأشخاص والأملاك على الحدود ومكافحة الهجرة.

_ الديوان المركزي لمكافحة الهجرة السرية.

-مديرية الاستعلامات العامة: وهي مكلفة في إطار صلاحيتها بتنشيط البحث عن الاستعلامات المتعلقة بالأوساط وذات المخاطر للمجتمع الجزائري، بخصوص الأشخاص الوطنيين والأجانب الذين يعيشون فوق التراب الوطني، والذين يعيشون فوق التراب الوطني، والذين يمثلون مراكز اهتمام للمعرفة الوقاية للإجرام في كل أشكاله، وذلك من خلال مديريات فرعية مكلفة بالبحث العملياتي، والشؤون السياسية، والدراسات والتحقيقات والنشاطات الاقتصادية والاجتماعية وكذلك من خلال مركز عملياتي للبحث العملياتي.

_ مديرية الشرطة القضائية: وفي مهمتها في ميدان تنشيط وتوجيه المصالح النشطة المكلفة بمعاينة المخالفات ضد قانون العقوبات، وجمع الأدلة والبحث عن الفاعلين، فإن مديرية الشرطة القضائية تساهم في تسيير إقامة وتنقل الأجانب بالجزائر، وذلك من خلال ثلاثة مديريات فرعية ومكتب مركزي انتربول، والدواوين المركزية منها واحد متخصص في مكافحة المتاجرة بالبشر[1].

وتظل وزارة الداخلية والجماعات المحلية الركيزة في ميدان تسيير الحدود وذلك بالتعاون الوثيق مع وزارة الدفاع الوطني لاسيما مراقبة الأمن الإقليمي، وأما مديرية شرطة الحدود، بالمساهمة في الوقاية من مخلفات القانون والتنظيمات وقمعها على الحدود، والمساهمة في البحث وجمع المعلومات في المناطق الحدودية ومكافحة الهجرة السرية ومصلحة شرطة الحدود على مستوى جهوي وكذا الفرق على المستوى المحلي.

وتتوفر الشرطة الوطنية على ديوان مركزي لمكافحة الهجرة السرية وهذا الأخير ينتمي لمديرية شرطة الحدود والهجرة، بالإضافة إلى ذلك تتوفر ضمن المديرية المركزية للشرطة القضائية على مصلحة متخصصة في مكافحة التجارة بالبشر وتهريب المهاجرين.

[1] الموقع الرسمي للشرطة الجزائرية www.dgsn.dz.fr زيارة يوم 2015/01/12

رابعا_ وزارة الدفاع الوطني: تشارك وزارة الدفاع الوطني في تسيير تدفقات الهجرة من خلال الصلاحيات المخولة لحراس الشواطئ والدرك الوطني ، تؤدي مهام مراقبة الحدود البرية والبحرية ومهام شرطة قضائية وحماية للقصّر الذين يمثل المهاجرون هدفا منتقى منهم.

الدرك الوطني: جزء لايتجزأ من الجيش الوطني الشعبي، الدرك الذي انشأ سنة 1962 لكي يمارس مهام تشمل كل أعمال الشرطة العامة الإدارية والقضائية والعسكرية على كامل الإقليم الوطني ولاسيما في الأرياف والمناطق المتواجدة في ضواحي التجمعات السكانية الكبرى، وتدخله في مجال تسيير تدفقات الهجرة يتم من خلال مهام على ثلاث مستويات:

المستوى الأول : قيادة وحدات حراسة الحدود: من مهامها المراقبة الدائمة للمناطق الحدودية ومراقبة الأشخاص والأملاك المتنقلة في المنطقة الحدودية ، وتتكفل بالوقاية من الهجرة غير الشرعية وقمعها وكذا الوقاية من نشاطات التهريب والمتاجرة بالمخدرات **المستوى الثاني : الشرطة القضائية:** وتجري وقف الأجانب الذين ضبطوا في مخالفة للقانون الجزائي، وفي هذا الإطار تلحق أساسا إلى القمع الممارس تحت إدارة وكيل الجمهورية، رقابة وكيل الجمهورية ورقابة غرفة الاتهام.

المستوى الثالث:فرق حماية القصر: التي تكافح انحراف الشباب، ولهذا الغرض أنشأت قيادة الدرك الوطني فرق متخصصة لمهام، أولا ذات طابع وقائي ثم أيضا ذات طابع قمعي، وفي إطار أداء مهامها، هذه الفرق هي مواجهة حالات قصّر أجانب مقترفين لانحرافات أو ضحايا.

وهناك وزارات أخرى لديها دور في إدارة تدفقات الهجرة وهي وزارة المالية ، وزارة العدل، وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي،وزارة التعليم العالي والبحث العلمي،وزارة التضامن الوطني والعائلة وشؤون المرأة.الا انه دور ثانوي وهامشي.

المطلب الثالث: دور المجتمع المدني في الجزائر في ادارة الهجرة والتكفل بالمهاجرين

يمكن تصنيف مؤسسات المجتمع المدني الناشطة في مجال الهجرة الى نوعين: حركات المجتمع المدني الجزائرية وحركات المجتمع المدني الأجنبية العاملة في الجزائر وهي :

أولا: حركات المجتمع المدني المحلية الجزائرية و إدارة الهجرة .

الجزائر معروفة بكونها بلد لجوء واستقبال لشعوب أجنبية، ودون أن تجعل هذه التقاليد العريقة تندثر، فإن الأحداث الدرامية التي عاشها المجتمع الجزائري خلال سنوات 1990 أجبرت الجزائريين على إعادة تعلم الحفاظ على العلاقات المضيافة والجوار مع الشعوب الأجنبية الشئ الذي يفسر كون تدخل الجمعيات الجزائرية في مجال مساعدة المهاجرين يندرج إلى غاية اللحظة، في إطار نشاطات ومشاريع دولية خاصة تلك التي بادرت بها المحافظة السامية للاجئين، وعلى نقيض المنظمات غير الحكومية الأجنبية، فإنها لم تتطور بعد لدرجة إدراج مسألة مساعدة المهاجرين واللاجئين ضمن الأهداف الهيكلية لنشاطهم، فهناك أيضا مثل الهلال الأحمر الجزائري والكشافة الإسلامية الجزائرية، التي تعمل لمساعدة الدولة الجزائرية، ودون إنكار التزامها بمواقف الجزائر، فإن المنظمات الأخرى تحاول أن تصالح بين المواقف المبدئية و ضغوط العمل الإنساني بالتعاون مع المنظمات الدولية.

1- الهلال الأحمر الجزائري:

انشأ الهلال الجزائري سنة 1956 يمثل جمعية مساعدة طوعية معاونة للسلطات العمومية، وباعتماده على شبكة متكونة من عدة آلاف من فاعلي الخير وفريق من الأجراء فهو يقوم بنشاطات يومية للوقاية من المعاناة والتخفيف من ذلك تلك التي تمس أكثر الفئات هشاشة، وذلك دون تميز جنسي أو ديني أو شروط اجتماعية وانتماءات سياسية[1]، ويتميز تدخل الهلال الأحمر الجزائري لفائدة المهاجرين يكون نشاطه يتم بإعتباره مساعدا للدولة الجزائرية، وبهذه الصفة يصبح أداة الحكومة الجزائرية لصالح اللاجئين الصحراويين بتندوف

1) Makaci M, **le croissant rouge algérien**, **temoignage**,**Alger**, Edition Alpha,2007.

والمساعدة التي تمنحها الجزائر لفائدة رعايا إفريقيا ما وراء الصحراء المستقرين في الجنوب الجزائري والسوريين الذين اسكنوا في مركز استقبال بالجزائر العاصمة، وفي إطار ممارسة مهامه بإعتباره حال الدولة الجزائرية لدى المنظمات الإنسانية، ابرم الهلال الأحمر الجزائري اتفاقيات مع المفوضية السامية للاجئين، و منظمة " أجيال إنسانية" ومع البرنامج الغذائي العالمي من اجل القيام بعمليات إغاثة لفائدة اللاجئين الصحراوين.

كما تكفل الهلال الأحمر الجزائري أيضا بالرعايا السوريين على مستوى الإيواء و التمدرس لأطفالهم، وأمام قيام حركات السكان القادمة من مالي وبعض الدول الإفريقية ما وراء الصحراء الكبرى التي عاشت صراعات دامية، منح الهلال الجزائري المساعدات الأولى ووضع مخيمات في ولايات تامنراست أدرار، وقد اتبع نفس الإجراء في التكفل بالسكان الذين اجبروا على مغادرة تونس.

2-الكشافة الجزائرية الإسلامية :

أنشأت الكشافة الإسلامية الجزائرية سنة 1935، تعد جمعية تربوية واجتماعية تحتفظ بعلاقات تعاون مع السلطات العمومية، وفي هذا المنظور تندرج مساهمتها في التكفل بالمهاجرين اللاجئين، وفي هذا الإطار تشارك في مشروع في مشروع المفوضية السامية للاجئين بمعية الشبكة الجزائرية للدفاع عن حقوق الطفل في مجال في مجال الدعم المدرسي، وإعداد حملات تحسيسية ضد العنصرية ونشاطات ممولة للمداخيل حول مشاريع الصالح العام، وقد سمح تواجد الرعايا السوريين الفارين من الحرب في بلادهم لهذه المنظمة بإثبات فعاليتها في مجال تسيير الوضعيات الاستعجالية، فقد جندت 570 متطوع لتقديم 3700 وجبة إفطار ساخنة بالعاصمة، وبالنسبة لباقي الولايات، وضعت تحت تصرف المواطنين السوريين 1745 وجبة ساخنة وذلك في 68 مطعم وجندت 1634 متطوع لمساعدتهم، إضافة إلى مساهمتها في عمليات الإحصاء والتحويل نحو مراكز لاستقبال المهاجرين[1].

[1] محمد صايب موزيت، مرجع سبق ذكره، ص77.

3-اللجنة الوطنية للتضامن مع الشعب الصحراوي:

أسست سنة 1990 بالجزائر العاصمة وتهدف إلى مساعدة الشعب الصحراوي، فضلا عن مجهودات التحسيس السياسي على المستوى الوطني والدولي، في حماية حقوق الشعب الصحراوي ونشاطات الإعانة الموجهة للسكان الصحراويين المقيمين في مخيم تندوف[1].

4-نجدة نساء في شدة:

أنشأت في نوفمبر 1991 واعتمدت سنة 1992 تسعى لمساعدة المرأة التي هي في حالة خطر مع أو بدون طفل واو أطفال وإعلامها والدفاع عن حقوقها المادية والمعنوية والعمل على تحسين الوضع الشخصي والمكانة الشخصية للمرأة الجزائرية وكذا نشر المبادئ الإنسانية من اجل تنمية أحاسيس التضامن والتفهم المشترك وفي ميدان دعم النساء المهاجرات، شاركت "نساء في شدة" في تنفيذ مشروع إعانة لعودة المهاجرين السريين كانت قد بادرت به اللجنة الأوروبية وشركاء جزائريين، وفي هذا الإطار طلب منها أن تكون شريكا في فتح نقطة استقبال للمهاجرين بتمنراست بمهمة منح مساعدة من اجل إنشاء مشاريع فردية و مؤسسات صغرى في بلدانهم الأصلية من ومن اجل دعم النساء فيما يتعلق بكيفيات العودة[2]، فمنظمة نساء في شدة كانت أيضا شريكا للمفوضية السامية للاجئين من 2009 إلى 2011 في برنامج إيواء مهاجرين حضريين بالعاصمة الجزائر، وفي إطار هذا البرنامج تم منح دعم نفسي لاسيما لفائدة ضحايا العنف الجنسي ، وتواصل الجمعية استقبال نساء مهاجرات أو لاجئات ضحايا عنف جنسي عندما يتطلب الأمر ذلك.

[1] المكان نفسه

[2] المكان نفسه

5-الشبكة الجزائرية للدفاع عن حقوق الطفل "ندى"

تأسست جمعية ندى في 05 جانفي 2004 وهي منظمة دفاع عن حقوق الطفل، وفي مجال الدفاع عن حقوق المهاجرين تساهم شبكة ندى منذ سنة 2010 في تنفيذ برامج المفوضية السامية للاجئين في مجال تمدرس أطفال المهاجرين بالجزائر العاصمة ، وذلك بقيامها بإجراءات لدى وزارة التربية الوطنية من اجل الحصول على قرارات تسجيلهم في المؤسسات المدرسية العمومية وقد سمحت النتائج المحصل عليها بإدماج 10 أطفال لاجئين يتراوح سنهم ما بين 5و10 سنوات من جنسيات مختلفة (انغولية ، ايفوارية كونغولية، وكامرونية) في مؤسسة بوعمامة على مختلف مستويات التعليم، كما أن مشاركة ندى في تمدرس الأطفال اللاجئين تتسع أيضا نحو إدماجهم في المجتمع الجزائري[1] ، وفي هذا الإطار تنظم ندى خرجات ثقافية، وأيام تحسيسية حول حقوق الطفل اللاجئ، فالاتفاقية المبرمة مع المفوضية السامية للاجئين تهدف في هذا الصدد إلى ترقية وحماية أفضل لحقوق الطفل اللاجئ وذلك من خلال تحسيس وإعلام الرأي العام والمؤسسات العمومية والمهنية حول اللجوء وحقوق اللاجئين وكذا إنشاء نشاطات تربوية ونشاطات مرافعة والمستفيدون هم أطفال لاجئون سجلوا بالمفوضية السامية للاجئين وأطفال اللاجئين وعائلاتهم والجمهور المستهدف يتشكل من الرأي العام والسلطات المحلية والمنتخبين المحليين والبرلمانيين.

6-جمعية النساء الجزائريات من اجل التنمية

إن تدخل جمعية النساء الجزائريات من اجل التنمية في مجال الدفاع عن حقوق المهاجرين تتميز بالمكانة الممنوحة للجانب المتعلق بالتفكير والتكوين والمشاركة في الشبكات الدولية للدفاع عن المهاجرين واللاجئين، وفي هذا الصدد فإن الجمعية هي احد الأعضاء الفعالة في التعاون في عدة مشاريع وطنية ودولية، فهي نشطة جدا ضمن المفوضية السامية للاجئين وهي شريكة في تنفيذ برنامجه بتندوف.

---

[1] Sara Guillet, ***Asile et migration dans le Maghreb- fiche de renseignements par pays asile et migration dans le Maghreb , fishe de renseignements par pays*** ALGERIE,RMDH, Danemark, 2012,p 46

أما فيما يتعلق بالجانب التكويني، الموجه نحو اللاجئين فذلك ينجز من خلال تربص إعادة الرسكلة بعنابة في اوت 2008، والذي ارتبط بتقنيات تدريس جديدة لفائدة وفد صحراوي مكون من مدراء و مفتشين ومدرسين، هذا التكوين تم انجازه من قبل مكونين جزائريين متخصصين في تقنيات التعليم[1].

7- جمعية ايدز الجزائر

تركز جمعية ايدز الجزائر على المساعدة الطبية في ميدان الحماية من فيروس السيدا، فالأشخاص من المهاجرين من إفريقيا ما وراء الصحراء واللاجئين هم الذين تستهدفهم نشاطاتها المنجزة بالشراكة مع المنظمات الحكومية والدولية مثل صندوق الأمم المتحدة لمكافحة السيدا، وعلاوة على العمل التحسيسي وتنفيذ نشاط ملموس في شمال البلاد مثلما تم العمل به تجاه السكان الأفارقة فإن جمعية "ايدز" تولي أهمية خاصة لتكديس المعارف حول الوضع الوبائي على مستوى هؤلاء السكان، وفي هذا الإطار فقد أنجزت تحقيقا حول فيروس السيدا لدى السكان من إفريقيا ما وراء الصحراء المقيمين في الجنوب الجزائري[2].

8-جمعية أنيس

إن أنيس جمعية متخصصة في مكافحة الالتهابات المتنقلة عبر الممارسات الجنسية والسيدا، وقد تركزت نشاطاتها على المشاركة في الحملات الوطنية والتنفيذ لمبادراتها بتجنيد 50 متطوعا، وفي مجال التكفل بالمهاجرين واللاجئين تعمل جمعية أنيس بالتعاون مع المهاجرين ذوي الأصول الإفريقية ما وراء الصحراء المتواجدين بعنابة من الكامرون، بوركينافاسو وغينيا.

هذا وتضاف جمعيات خيرية أخرى كسبت خبرة في ميدان دعم المهاجرين على غرار جمعية "ناس الخير" و شبكات الدفاع عن الحرية والكرامة وتويزا وستار شباب والفوريم كما أن جمعيات أخرى أخذت المبادرة لمنح المساعدة للاجئين الماليين بمناسبة شهر رمضان.

---

[1] محمد صايب موزيت، **مرجع سبق ذكره**،ص79.

[2] محمد صايب موزيت، **مرجع سبق ذكره**،ص80.

ثانيا: المنظمات غير الحكومية الأجنبية الخاضعة للقانون الجزائري

1-كاريتاس الجزائر: أنشأت في 25 جوان 1962، وهي مصلحة إنسانية لجمعية الكنيسة الكاثوليكية للجزائر، فإن كاريتاس الجزائر يقوم في إطار مهمة تنفيذ النشاط الخيري لصالح المعاقين البدنيين والذهنيين، والنساء أو الأطفال المعوزين، كما تدخل كاريتاس الجزائر تدخل أيضا خلال الكوارث الطبيعية.

تعد كاريتاس الجزائر احد أهم الفاعلين في المجتمع المدني في الجزائر في مجال الدفاع عن المهاجرين واللاجئين ومساعدتهم، فلقد تبنت كاريتاس الجزائر إطارا استراتيجيا2013_2015 يشمل كأهداف أساسية ، 2013 مرافقة المهاجرين وتمكينهم من دعم نفسي، 2014 المساعدة على بروز مشاريع حياتية و تحقيقها، وعموما، تهدف هذه النشاطات إلى تحقيق الاندماج الاجتماعي للمهاجرين، وطلاب اللجوء في بلد الاستقبال وذلك بشراكة مع الأشخاص والجمعيات المحلية و الجهوية.

دعم المهاجرين: يجسد أولا في المستشفيات، لدى المرضى والمرضوضين والمصدومين والنساء الحوامل لكن أيضا من خلال دروس تكوين مهني للبالغين (لحامة، كهرباء، خياطة...الخ)او بإدماج اللاجئين في ورشات، كما يتجلى أيضا من خلال من خلال حضور كاريتاس في مخيمات اللاجئين الصحراويين، فمنذ جانفي 2010 ينسق كاريتاس الجزائر مشروع إنشاء وتطوير بساتين عائلية في مخيمات اللاجئين بالعيون بالشراكة المالية لكاريتاس ايطاليانا، فهذا المخيم هو احد المخيمات الأربع المتواجدة في الصحراء الجزائرية وفي الجنوب الغربي على مقربة من تندوف وفي هذه المنطقة القاحلة جدا، يعيش ما بين 160 إلى 200 ألف شخص في غربة منذ 37 سنة.

كما تجسد نشاطه لفائدة المهاجرين واللاجئين في نشاطات ومشاريع أراضي في إطار شراكة مع المفوضية الأممية السامية للاجئين، وفي جانفي 2012، افتتح كاريتاس دار السلام التي تهدف إلى التشجيع على تبادل الخدمات بين مختلف الفاعلين(مهاجرين، لاجئين) كل حسب صلاحيته وقدرته، فهذا، فهذا المشروع سيسمح بمنح تكوين تكميلي وتحسيس الأشخاص حول الآثار السيئة لبعض الأعمال غير القانونية التي تحدث في سرية، فهناك دورات

تحسيسية ومجموعات كلام تنظم حول مواضيع متنوعة مثل حقوق وواجبات اللاجئين، المتاجرة بالبشر وتهريب المهاجرين، الصحة الجنسية والتناسلية، العنف القائم على نوع الجنس ودروس دعم مدرسية ومحو الأمية لفائدة الأطفال القائمين.

2-جمعية لقاء وتنمية

أنشأت سنة 1954 على أثار اللجنة المسيحية للخدمات بالجزائر بهدف النضال لصالح ترقية سكان أو شعوب الجنوب، وقد صادرت جمعية لقاء وتنمية فاعلا مهما في ميدان دعم المهاجرين من إفريقيا ما وراء الصحراء، وقد تحصلت على هذه المكانة في أعقاب خبرة طويلة في مجال مساعدة الأشخاص الذين يتخبطون في صعوبات وكذا السكان المرحلين، وكانت بداياتها مع المهاجرين، هي العون الذي أمدته للمهاجرين الجزائريين بفرنسا من اجل تسوية معاشات تقاعدهم والمساعدة الممنوحة بين 1962 و1970 للطلبة الأفارقة الذين لا يتوفرون على منحة، وقد تواصلت هذه التجربة بمد الإغاثة لصالح اللاجئين الصحراويين بتندوف في إطار مشروع تربية الأغنام.

أما بالنسبة للمهاجرين من إفريقيا ما وراء الصحراء، فإنها تمنحهم مساعدة في السكن والعلاج والتغذية وتمدرس أطفالهم ومساعدتهم على العودة إلى بلدانهم الأصلية، وتشمل المساعدة من اجل العودة، ويشمل الانشغال حول المساعدة من اجل عودة المهاجرين الجزائريين القدامى العائدين طوعيا أو المطرودين من أوروبا[1].

[1] Sara Guillet, Op.Cit,p46.

خلاصة و استنتاجات :

إن وضع الجزائر اليوم انه البلد الوحيد في شمال افريقيا الذي يستقبل أكثر من تدفقات هجرة مختلطة، فقد تبين وجود إجراءات قانونية صارمة في مجال ضبط الهجرة، عرفت هذه القواعد مرونة كي تستجيب للاحتياجات الإنسانية للأشخاص الذين يتواجدون على أرضها، ولهذا يمكن استنتاج الآتي:

أ- يتعين على الجزائر مراقبة ما يقرب من 1200كم من ساحل المتوسط، و 6000 كلم من الحدود البرية مع المغرب موريتانيا ومالي والنيجر والتشاد وليبيا وتونس نظرا لضخامة التهريب والجرائم عبر الوطنية والهجرة غير الشرعية، فالإحصائيات التي تقدمها مصالح الأمن كبيرة جدا.

ب- الجزائر تدفع ثمن موقعها الجغرافي الملائم لحركة السكان واستقرارهم فيها، فالأمر لا يحتاج إلى إجراءات أمنية بقدر ما يحتاج إلى البحث عن الجذور الحقيقية للظاهرة ومساعدة تلك البلدان اقتصاديا من خلال دعم التنمية وتعزيزها.

جـ- كما يتعين عليها الاستجابة المؤسساتية لظاهرة تدفقات الهجرة تطوير إمكانياتها للتماشي مع النمط الجديد للهجرة والمتمثل في الهجرة المختلطة المتأتية من الجنوب.

الفصل الثالث:دور الفواعل المحلية في إدارة الهجرة غير الشرعية في ولايتي تمنراست وورقلة

توطئة

المبحث الأول:مدخل عام للتعريف بولايتي ورقلة وتمنراست

المبحث الثاني: تبعات الهجرة غير الشرعية في الجزائر وأثرها على المجتمع المحلي في ولايتي تمنراست وورقلة.

المبحث الثالث: دور الفواعل المحلية الرسمية وغير الرسمية في إدارة ظاهرة الهجرة الإفريقية في ولايتي تمنراست وورقلة.

المبحث الرابع: رؤية مستقبلية من منظور الأمن الإنساني و التنمية والحوكمة في فعالية إدارة الهجرة غير الشرعية .

خلاصة الفصل

توطئـــــــــــــة:

تقع ولايتي تمنراست ورقلة في الجنوب الشرقي الجزائري،ولديهما حدود دولية مشتركة مع الدول الإفريقية ولهذا فإن ظاهرة تدفق الهجرة الإفريقية من ابرز السمات التي تميز الولايتين خاصة ولاية تمنراست التي تعتبر بحق عاصمة لتجمع آلاف الأفارقة، هذا الوضع دفع بالإدارة المحلية الممثلة بالولاة إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير لضبط وتسيير موجات الهجرة غير الشرعية، فما مدى فاعلية هذه الإجراءات؟ وكيف تتدخل الجماعات الإقليمية في إدارة هذا الملف الحساس؟ وأي دور للهلال الأحمر الجزائري في إدارة الهجرة؟

في هذا الفصل سيحاول الباحث الإجابة على هذه التساؤلات من خلال ثلاث مباحث حيث سنتطرق في المبحث الأول إلى القدرات الطبيعية والاقتصادية والإدارية للولايتين وموقع الساحل الإفريقي جغرافيا وتأثير هذا الموقع على تدفقات الهجرة والخصائص العامة للمهاجرين القادمين من إفريقيا وآثار هذه التدفقات على المجتمع المحلي بالولايتين.

ثم نتطرق إلى الدور الذي تلعبه الفواعل المحلية في الولايتين من خلال تسليط الضوء على الجهود المبذولة محليا للتحكم في الظاهرة، ودور المجتمع المدني الممثل في الهلال الأحمر. وفي الأخير نتعرف على الصعوبات التي تواجهها هذه الفواعل في إدارة الظاهرة، مع طرح رؤية مستقبلية لمواجهة الظاهرة والحد منها.

المبحث الاول: مدخل عام للتعريف بولايتي ورقلة وتمنراست.

تعتبر ولايتي ورقلة وتمنراست الإطار التطبيقي الذي جرت عليه هذه الدراسة لذا سنتناول في المبحث الأول الخصائص الجغرافية والطبيعية التي تتميز بها الولايتين في مطلب ثم التقسيم الإداري للولايتين اللتان تتميزان بمساحة كبيرة جدا وفي المطلب الثالث سيتم تناول الإمكانيات الاقتصادية و الموارد الطبيعية التي تزخر بها الولايتين والهدف من معرفة هذه الجوانب هو معرفة القدرات التي تمكن الولايتين من ادارة الكثير من القضايا وعلى رأسها الهجرة غير الشرعية خصوصا وأنهما من اكثر المناطق اللتان تشهدان تدفقا للمهاجرين الافارقة.

المطلب الأول: الموقع الجغرافي والمقومات الطبيعية للولايتين

1: ولاية ورقلة

أ/الموقع: هي أحد أهم الولايات الجزائرية لامتدادها التاريخي فهي أحد أهم المدن في أول دولة إسلامية في المغرب العربي وكانت المدينة وقتها تسمى "واركلان" لتتغير لكنة نطقها بالبربرية الآن بـ"وارجن"أي بمعنى الرجل الحر قديما حيث جمع سكانها الذين عمرو مدينة واركلان أحد قصورها الصحراوية ثروة كبيرة من خلال الخط التجاري الذي نشطوه مع أفريقيا العميقة، وثانيا لأنها مصدر الثروة البترولية للجزائر وسميت مدينة ورقلة حديثا والتي سكنت منذ فجر التاريخ وشكلت العاصمة الإقليمية للجنوب الشرقي منذ الفترة العثمانية.

سميت ولاية الواحات إبان الاستقلال وضمت جميع مدن الجنوب الشرقي من الاغواط شمالا تمنراست جنوبا لتكتفي بعد التقسيم الإداري لعام 1984 بثلاث مدن كبرى هي ورقلة عاصمة الولاية وحاسي مسعود القطب الصناعي وتقرت التي تعتبر قطبا هاما من أقطاب الصناعة*. تبعد عن العاصمة الجزائرية ب 820 كلم، ولا زالت آثارها القديمة والتاريخية راسخة في سكانها حيث تلمس الصبغة المتأصلة لثراتها بمجرد زيارة القصر العتيق الدي يتوسط المدينة المصنف ضمن التراث العالمي ومن خلال زيارة قصورها الستة[1].

* تجدر الإشارة إلى انه تم اعتماد تقسيم إداري جديد سنة 2015 تم بموجبه ترقية دائرة تقرت ولاية منتدبة ، المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم رئاسي رقم 15-140 مؤرخ في 27 مايو 2015، الجريدة الرسمية العدد، 29.

[1] Agence National D'investissement (Andi), **Wilaya d'Ouargla**, Algérie: 2013, p01.

ب/المعطيات الجغرافية

حوض ورقلة يقع حوض ورقلة في الجنوب الشرقي للجزائر وهو جزء من المنخفض الصحراوي الكبير، يبلغ طوله 30 كلم، وعرضه يتراوح بين 12 و 18 كلم. وارتفاعه بين 103 و 150 م فوق مستوى سطح البحر، يمتد بين هضبتين، الأولى تحّده من الغرب، ارتفاعها 230م، والثانية من الشرق بارتفاع يناهز 160م. وهي متصلة برمال العرق الشرقي الكبير.

المناخ[1]:مناخ منطقة ورقلة، صحراوي جاف، ودرجات الحرارة بها مرتفعة صيفا حيث تتجاوز (41°) في المتوسط، وتنخفض شتاء ،و لاسيما أثناء الليل، فالمناخ هنا قاري يتميز بفوارق حرارية،(يومية وفصلية) معتبرة، تصل إلى حدود (30°)مئوية.

الأمطار:مناخ ورقلة يتميز بندرة الأمطار (49 مم) في المتوسط وهي كغيرها من المناطق الصحراوية، تفتقر للغطاء النباتي الطبيعي، ولكنها بالمقابل غنية ببساتين النخيل ،فهي واحة بديعة المناظر.

الرياح الموسمية:تهب على ورقلة عواصف رملية موسمية بين شهري (فبراير و أفريل)،و تبلغ ذروتها في شهر مارس، وغالبا ما تتسبب في خسائر فادحة تصيب الزرع والماشية، ويبدأ الجو في التحسن ابتدأ من شهر سبتمبر عندما يتغير اتجاه الرياح ،لتصبح شمالية شرقية، وهي غالبا ما تكون محملة بشيء من الرطوبة فتعمل على تلطيف الجو ولاسيما ليلا. ويرحب سكان المنطقة كثيرا بهذه الرياح فهي تساعد على تلقيح أشجار نخيلهم، كما يرحبون بالحرارة أثناء النهار لكونها عاملا أساسيا في نضج ثمارها.

2: ولاية تمنراست

أ/الموقع: يعود تاريخ مدينة تمنراست ست مئة الف سنة، حيث ظهر الإنسان البدائي، وشيد حضارة عريقة عرفت ذروتها صحراء الجزائر، تشهد على ذلك الرسومات والنقوش الحجرية التي تحتفظ بتاريخ المنطقة، والتي اكتشفت بطاسيلي هقار والتديكلت،وهي تمثل اليوم أغنى متحف علة الهواء الطلق لفنون ما قبل التاريخ، حيث صنفت اليونسكو الحظيرة الوطنية للأهقار ضمن التراث العالمي المحفوظ، وظلت تمنراست تستقطب اهتمام الشعوب حيث عرفت انتشار البربر(الطوارق) الذين قدموا من مناطق مختلفة، وشهدت حركة بشرية جد نشطة عندما استقر الرومان بشمال إفريقيا، وجعلوا منها مسلكا وقطبا تجاريا مهما وتحولت إلى ملتقى

[1] Andi. Wilaya d ouargla,Op.cit,p13

قوافل التجار من أوروبا و إفريقيا، شهدت نشوب العديد من المقاومات و الثورات أشهرها: ثورة الدغامشة وثورة فقيقيرة وثورة تيت وثورة الشيخ أمود[1].

تحتل بتمنراست موقعا استراتيجي فهي تتربع على مساحة تقدر ب:557906,25كلم مربع أي ما يعادل ربع مساحة الجزائر وهذا يعني انها تغطي ما نسبته 23% من التراب الوطني، أين تقع بأقصى الجنوب الجزائري على بعد 2200 كلم عن العاصمة، ولقيت رقيت تمنراست إلى ولاية في التقسيم الإداري لسنة 1974م، لها حدود مشتركة مع بعض ولايات الجنوب كغرداية من الشمال ومن الشمال الشرقي ولاية ورقلة، ومن الشرق إليزي، ومن الغرب ولاية أدرار ومن الجنوب الشرقي جمهورية مالي ومن الجنوب الغربي جمهورية النيجر على شريط حدودي يقدر ب:1200 كلم، وبهذا الموقع تعد منطقة إستراتيجية فهي همزة وصل بين الجزائر وإفريقيا كما أنها نقطة تبادل تجاري وثقافي هام[2].

ب-المقومات الطبيعية :

المعطيات الجغرافية: تحتل ولاية تمنراست موقع استراتيجي بوجودها في اكبر حظيرة تم تصنيفها كتراث عالمي من طرف اليونيسكو لاحتوائها على مواقع أثرية تعود إلى عقود قديمة، تشهد على أولى التظاهرات الإنسانية وما قبل الإنسانية، جعلت من الأهقار في فترة ما قبل التاريخ إحدى المناطق الأكثر كثافة سكانية في العالم، و كذا وجود عشرات من النقوش والرسوم الحجرية التي تعود إلى 12000 سنة مضت، كما أنها بوابة الصحراء على الساحل الإفريقي[3].

وتقع تمنراست بين خطي طول 01°و10°شرقا وبين دائرتي عرض 25°و27° شمالا[4] وهو ما يجعل من مناخها يكون صحراويا قليل الامطار بمعدل 49 ملم في السنة، ويبلغ متوسط درجة الحرارة 28° درجة في الغالب. وتتميز منطقة الاهقار بسلسلة جبال اشهرها الاسكرام و الاتاكور عبارة عن جبال صخرية بركانية، جبال ادريان، ايهغن..لخ، والمخطط التالي يلخص الخصائص الطبيعية والمناخية للولاية:

---

[1] مفاتيح يمينة، تسويق السياحة الإقليمية الصحراوية في ظل التنمية المستدامة- دراسة إقليم الاهقار-، مذكرة ماستر غير منشورة، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 2012، ص78.

[2] المكان نفسه.

[3] مفاتيح يمينة، المرجع نفسه، ص79.

[4] مدور وليد وآخرون، ***الموارد المائية ومشروع عين صالح- تمنراست***، ورقة مقدمة في:الملتقى الدولي الهندسي الرابع: نحو هندسة القرن الواحد والعشرون، المنظم من قبل جامعة غزة 2012،ص02.

الشكل رقم(1): مخطط يوضح التضاريس الطبيعية لولاية تمنراست

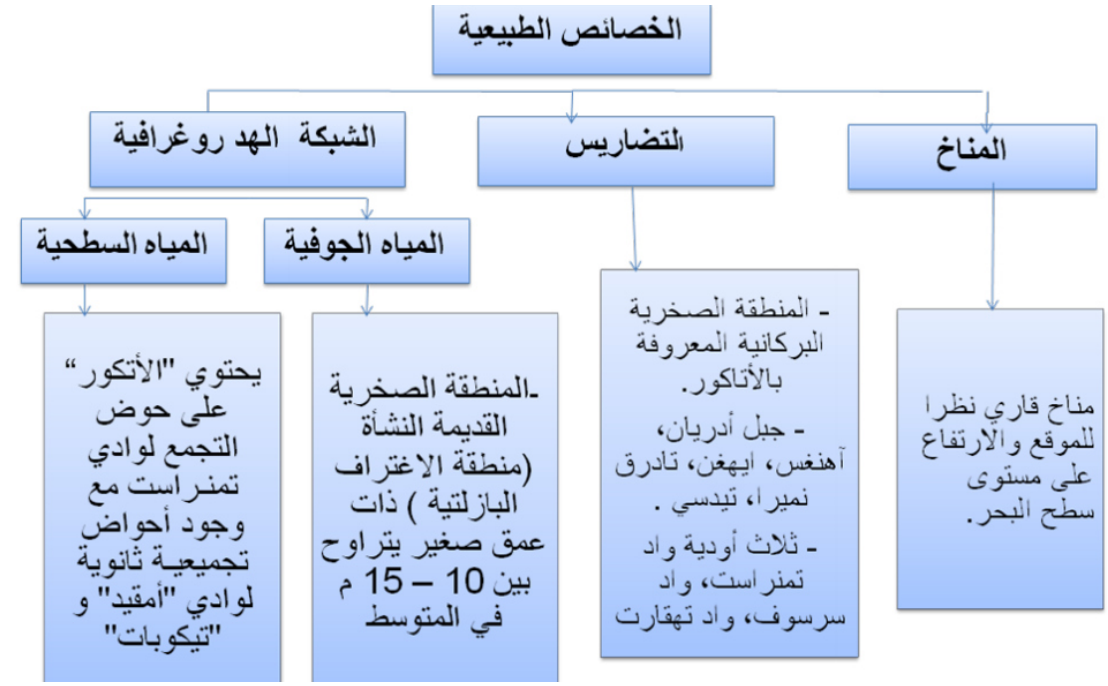

المصدر:مدور وليد وآخرون، ***مرجع سبق ذكره***، ص05.

المطلب الثاني: القدرات الاقتصادية والتنموية للولايتين

1- ولاية ورقلة: تتوفر ولاية ورقلة على قدرات اقتصادية هامة و إستراتيجية ما يجعل منها رائدة في ميدان التنمية[1]:

-قطاع الطاقة: توجد أهم موارد الطاقة للبلاد في باطن ارض ولاية ورقلة وفي منطقة حاسي مسعود على وجه الخصوص بمساحة تقدر ب 1500 كلم مربع وبإنتاج سنوي يقدر ب20 ألف مليون طن من البترول سنويا، حيث بدأ استغلال هذا المورد الهام بداية من سنة 1956، ومنذ ذلك الوقت تمت اكتشافات جديدة في أحواض قاسي الطويل، بركاوي، غرد الباقل، ما يجعل ولاية ورقلة المصدر الأول لهذه الطاقة على المستوى الوطني بنسبة تقدر ب 66%من الإنتاج الوطني المقدر ب 56,8 مليون طن سنة 2009.

[1] يحياوي حكيم، دور المجالس المنتخبة في التنمية المحلية- دراسة حالة ولايتي ورقلة وغرداية، مذكرة ماجيستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2011، ص05.

-**قطاع الفلاحة:** تعتبر ولاية ورقلة ارض منطقة نخيل بما أنها تحتوي على 2.363.700 نخلة منها 1.955.700 نخلة منتجة بإنتاج ما يقارب 86.000 طن من التمور سنويا وغرس لحوالي 50.000 فصيلة نخل جديدة، ويلغ الإنتاج الحيواني 4.956 قنطار من اللحوم الحمراء و 471 قنطارا من الحوم البيضاء، و 2496 لترا من الحليب.

-**الطاقة الشمسية:** تستطيع أن تستخدم مستقبلا في القطاعات التالية: المحطات الشمسية، في الإنارة الشمسية، المضخات التي تشغل بالطاقة الشمسية، أجهزة الترطيب والهوائيات

-**الإمكانيات والهياكل السياحية:** للولاية عدد من المؤهلات السياحية لم يتم استغلالها كاملة، يتعلق الأمر خاصة بالمواقع الطبيعية(الكثبان الرملية، حمادة، أودية) والمواقع السياحية والثقافية (القصور) وكذلك الصناعات التقليدية(الفخار، وصناعة الجلود والزرابي) ويبلغ عدد هياكل الاستقبال 21 فندق بطاقة استيعاب تقدر ب 1293 سرير و 08 وكالات سياحية لنقل المسافرين، و11 ديوان وجمعية تنشط في هذا الميدان، كما تزخر الولاية بمنشآت اقتصادية وإدارية هامة تمثل توليفة مثلى تنموية تهدف إلى قيام نهضة محلية على جميع المستويات.

_الموارد الطبيعية:

1/ الأراضي الفلاحية: توجد إمكانيات معتبرة من الأراضي الفلاحية، حيث تقدر المساحات الزراعية الإجمالية4779727 هكتار، إذ تقدر المساحات المستغلة في إطار عملية الاستصلاح ب 60,000 هكتار بمحيط القداشي بدائرة الحجيرة و 32000 هكتار بموقع قاسي الطويل بدائرة حاسي مسعود، حيث أن هذه القدرة تتمركز بشكل كبير في شمال غرب الولاية(ورقلة- الحجيرة) في وادي ريغ وأخيرا على محور حااسي مسعود- قاسي الطويل.

2/ الموارد المائية: تتمثل في المياه الباطنية لأربعة طبقات مائية ألبية،كما يتراوح عمق مختلف طبقات المياه بين 100و 1800 متر مما يتطلب استثمارات هامة من اجل استغلالها.

-في ميدان المنشآت الاقتصادية:

المنشآت القاعدية: تبلغ شبكة الطرق في ولاية ورقلة 1484 كم من الطرق الوطنية 364,10 كم من الطرق الولائية، و445,3 كم من الطرق البلدية بالإضافة إلى 03 مطارات بأكبر المدن بكل من ورقلة حاسي مسعود وتقرت ، وكذا مهبط طائرات بدائرة البرمة، كما تبلغ شبكة النقل بالسكك الحديدية 34,80 كم مع محطة بدائرة تقرت[1].

[1] المرجع نفسه، ص98

في ميدان العروض الموجهة للاستثمار: تتوفر ولاية ورقلة على عروض عقارية هامة تدخل ضمن العقار الصناعي موجهة للاستثمار مكونة من01 صناعية 12 منطقة نشاط اقتصادي و 03 مناطق للتوسع السياحي بكل من عين الصحراء بالنزلة والحدب وسيدي خويلد[1].

2-ولاية تمنراست: تزخر ولاية تمنراست بثروات باطنية هائلة نتيجة لكبر مساحتها لذلك تتنوع الموارد من طاقوية وفلاحية وسياحية وقاعدية[1]:

-**قطاع الطاقة:** تتمتع ولاية تمنراست بمختلف مصادر الطاقة وأنواعها ولاسيما الطاقة الشمسية فهي تحتوي على مولدين كهربائيين رئيسيين بطاقة 30 ميغاواط و ثلاث مولدات جزئية و 1584 كم من الشبكة الكهربائية، اما الغاز الطبيعي فتعتبر منطقة عين صالح الوحيدة التي تضم 4000 مشترك بالغاز الطبيعي بالولاية وهو ما يمثل 11% من حجم الربط بالغاز الطبيعي بالولاية، يعكف المسؤولون حاليا أن تصل النسبة إلى 70%.

-**قطاع الفلاحة:** تبلغ المساحة الإجمالية لولاية تمنراست ب881375 هكتار بالنسبة إلى المساحة الكلية للولاية المقدرة ب55790000 هكتار وهي مقسمة على مساحات فلاحية نباتية منها 212 هكتار حبوب نباتية و 1930 للبقوليات ، 395 هكتار للكلأ، و 1272 أشجار فواكه، لكن يعتبر القطاع الفلاحي ضعيف وهش وغير متنوع .

-**الإمكانيات والهياكل السياحية**:تعتبر صحراء تمنراست من أجمل الصحاري في العالم، لهذا فهي منطقة لديها امكانيات سياحية نظرا لما تمتلكه من من تراث طبيعي سياحي وثقافي، اما عن طبيعة المرافق السياحية فرغم طابع الولاية السياحي فإنها لا تتوفر على مرافق، فالنادق عددها قليل اذ تبلغ 05 فنادق فقط بسعة 634 سرير و 16 مخيم و 82 وكالة سياحية.

-**الموارد المائية:** تعاني ولاية تمنراست من نقص كبير في المياه الجوفية اذ يتم توصيل المياه لها من منطقة عين صالح التي تبعد 700 كم،كما تحتوي الولاية على 08 سدود و368 بئر ارتوازي منها 135 مستغلة، بالإضافة إلى 06 محطات معالجة للمياه.

---

[1] المكان نفسه

[2] Agence National D'investissement (Andi), **Wilaya de Tamanrasset** , Algérie: 2013, p08.

_في ميدان المنشآت الاقتصادية والقاعدية:

-المنشآت القاعدية:

تحتوي ولاية تمنراست على شبكة طرق كبيرة وهذا نظرا لشساعة مساحتها فهناك حوالي2578كم من الطرق الوطنية تربطها بالولايات المجاورة و 472كم طرق وطنية تربط بين ولاية تمنراست وبلدياتها، أما نصيب الأسد فهو للطرق غير المعبدة (Les pistes) حيث يبلغ طولها حوالي 3388. وهكذا يصل اجمالي طول الطرقات الثلاث6438 كم[1].

أما المطارات فيوجد ثلاث مطارت دولي وداخلي مطار اقنار في تمنراست ذو مدرجين 3100م و3600م وآخر في منطقة عين صالح ذو مدرج واحد 3000م واخر مطار عين قزام ذو مدرج واحد2200م[2].

-القطاع الصناعي:

تشتهر ولاية تمنراست بالصناعات التقليدية مثل صناعة الحلي التقليدية وصناعة الجلود والفخار بالإضافة إلى الألبسة التقليدية، وتحظى معظم هذه الصناعات بإقبال كبير عليها من طرف السياح وزوّار المنطقة، وتمثل مصدر رزق للكثيرين[3].

المطلب الثالث: التقسيم الإداري للولايتين

1- ولاية ورقلة :

تعتبر ولاية ورقلة عاصمة الجنوب الشرقي نظرا لكبرها وقدمها، وكانت تدعى إبان الاستقلال ولاية الواحات، بحيث كانت تضم جميع مدن الجنوب الشرقي من الأغواط شمالا إلى تمنراست جنوبا لتكتفي بعد التقسيم الإداري لعام 1984 بثلاث مدن كبرى هي ورقلة عاصمة الولاية وحاسي مسعود القطب البترولي وتقرت التي تعتبر قطبا هاما من اقطاب الاستثمارات الصناعية

---

[1] Ibid;p 09.

[2] مفاتيح يمينة، مرجع سبق ذكره،ص84.

[3] المرجع نفسه،ص،82

على المستوى الوطني ، وتتكون ولاية ورقلة من (10) دوائر و (21) بلدية[1] موزعة كالآتي:

الجدول رقم(1) : يوضح بلديات ودوائر ولاية ورقلة حسب عدد السكان

الدائرة	البلديــة	الكثافة / كم²	عدد السكان	المساحة / كم²
ورقلة	ورقلـة	50.03	144,437	2,887
	الرويســات	9.33	68,365	7,331
سيدي خويلد	سيدي خـويلـد	94.41	12,368	131
	عيـن البيضــاء	11.08	21,858	1,973
	حـاسي بن عبد الله	1.88	5,738	3,060
انقوسة	أنــقـوسـة	6.36	18,487	2,907
الحجيرة	الحجيـرة	6.80	16,523	2,429
	العـاليــة	1.35	8,893	6,589
تماسين	تمـاسيـن	75.31	22,594	300
	بلـدة عمـر	63.90	15,975	250
تقرت	تقـرت	207.41	44,800	216
	النـزلـة	442.91	58,464	132
	تبسبســت	1458.69	37,926	26
	الـزاويــة	761.40	22,842	30
المقارين	مقــارين	54.06	15,407	285
	سيـدي سليمـان	13.83	8,782	635
الطيبات	الطيبــات	5.40	24,642	4,562
	بالنــاصـر	4.60	11,917	2,590
	منقــر	1.71	14,372	8,399
حاسي مسعود	حـاسي مسعـود	0.67	47,686	71,237
البرمة	البرمـة	0.12	5,601	47,261
	مجموع الولايـة	3.85	627,677	163,230

[1] "**تقديم لولاية ورقلة**"، موقع وزراة الداخلية والجماعات المحلية،الرابط:
http://www.interieur.gov.dz/Dynamics/frmItem.aspx?html=35&s=26

المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية بولاية ورقلة*

في سنة 2013 بلغ عدد سكان ولاية ورقلة 627,677 نسمة، تحتل فيه بلدية ورقلة المرتبة الأولى ب144,437 نسمة تليها بلدية الرويسات ب 68,365 ثم قفزت بلدية النزلة إلى المرتبة الثالثة ب 58,464 في حين تأتي بلدية حاسي مسعود ب 47,686 في المركز الرابع، كما يلاحظ كذلك أن نسبة السكان في ولاية ورقلة يتزايدون بنسبة معتبرة .

الشكل رقم (2): خريطة ادارية لولاية ورقلة

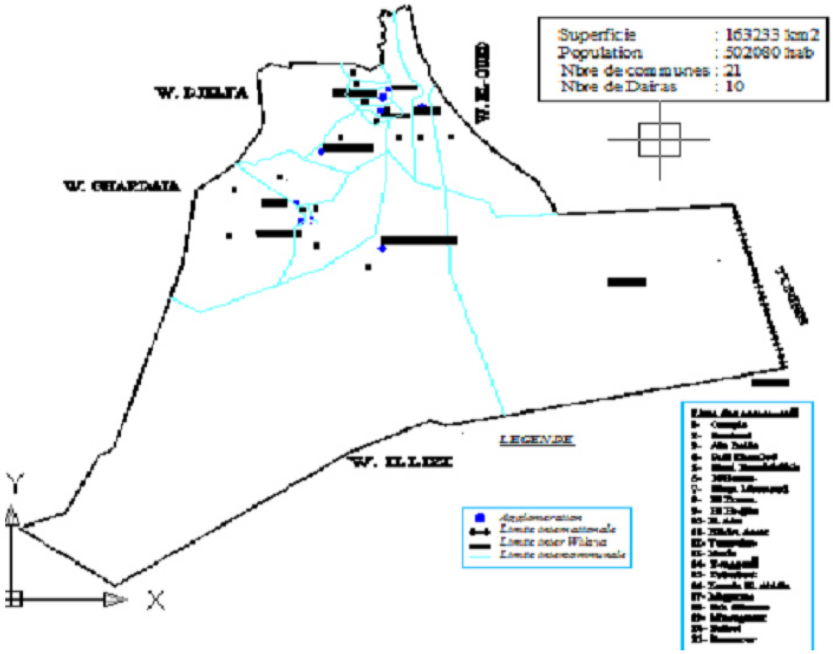

Source: Agence National D'investissement (Andi), **Wilaya d'Ouargla**, Algérie: Op, cit.p06

* حسب التقسيم الإداري الجديد المشار إليه سابقا أصبحت ولاية تقرت المنتدبة تضم أربع دوائر وهي(توقرت، تماسين، المقارين، الطيبات) و10 بلديات هي (تقرت، النزلة، تبسبست، الزاوية العابدية، تماسين بليدة عمر، المقارين، سيدي سليمان، الطيبات ، المنقر، بن ناصر) المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرجع سبق ذكره.

1- التقسيم الإداري لولاية تمنراست

انشأت ولاية تمنراست سنة 1974 بعد التقسيم الإداري الجديد وتضم حاليا 07 دوائر و 10 بلديات ، وفيما يلي التقسيم الإداري للولاية[1].

جدول رقم (2): يوضح دوائر وبلديات ولاية تمنراست

الدائرة	البلدية	عدد السكان	النسبة المئوية	المساحة /كم²	النسبة المئوية	الكثافة
تمنراست	تمنراست	87,398	48,45	37,312,50	668	2,34
	عين امقل	5,031	2,79	93,437,50	1675	0,05
سيليت	ابلسا	9,006	4,99	74,562,50	1336	0,12
عين صالح	عين صالح	32,683	18,12	43,937,50	788	0,74
	فقارة الزوي	5,979	3,33	61,312,50	11	0,10
انغر	انغر	9,641	5,34	28,968,75	519	0,33
تزروك	تزروك	4,247	2,35	76,125	1364	0,06
	ادلس	4,921	2,37	54,125	97	0,10
عين قزام	عين قزام	8,948	4,96	46,812,50	84	0,20
تين زواتين	تين زواتين	11,484	6,37	41,312,50	74	0,29
المجموع		180,36	100	557,906,2	100	0,32

source: Monographie De La Wilaya De Tamenrasset, Direction De Tourisme,p20. Touristique

من خلال الجدول يتضح ان السكان يتوزعون في بشكل غير متساو، حيث تحتل بلدية تمنراست المركز الأول بنسبة 48,45% وهذا منطقي بالنظر إلى توفر المرافق الحكومية والمرافق العمومية، في حين تحتل بلدية عين صالح المركز الثاني خصوصا وان هذه الأخيرة تبعد على مدينة تمنراست ب 700 كم، وقد رقّيت إلى ولاية منتدبة*، وتبلغ نسبة توزيع السكان

[1] Andi, **Wilaya de Tamanrasset**. Op,cit,p05.

* حسب التقسيم الإداري الجديد فقد تم ترقية كل من دائرة عين صالح الى ولاية منتدبة رفقة عين قزام وضمت كل منهما دائرتين فالنسبة لولاية عين صالح فهي تحتوي على دائرة عين صالح و إن غار وتضم بلديات(إن صالح، فقارات الزاوية، وان غار) فيما تشمل ولاية عين قزام الحدودية المنتدبة دائرتين هي الأخرى ، دائرة ان

بها32,683% وهي تحتوي على مرافق و مؤسسات تجعل منها مقصدا للسكان، وتحتل بلدية تين زواتين الحدودية المرتبة الثالثة ب11,484%.

الشكل رقم (3): خريطة إدارية لولاية تمنراست

Source: Agence Nationale d investissement (ANDI) Wilaya de Tamenrasset Op,cit.p06.

قزام و تين زواتين وهما بلديتين في نفس الوقت، المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرجع سبق ذكره.

المبحث الثاني: تبعات الهجرة غير الشرعية في الجزائر وأثرها على المجتمع المحلي بالولايتين

نحاول في هذا المبحث التطرق من خلال ثلاث مطالب التطرق إلى الإطار الجغرافي لمنطقة الساحل و تأثيره على الولايات الحدودية الجزائرية من خلال سهولة تدفقات المهاجرين الأفارقة مع شساعة المنطقة التي يصعب السيطرة عليها، إن هؤلاء المهاجرون المنتشرون في التراب الجزائري يتميزون بخصائص سنتعرف عليها من خلال المطلب الثاني ثم آثار هذه الهجرات على المجتمع المحلي في ولايتي تمنراست و ورقلة

المطلب الأول: تأثير العامل الجغرافي لمنطقة الساحل والصحراء الإفريقية على الولايتين

يقتضي هذا المطلب تحديد الإطار الجغرافي لمنطقة الساحل والصحراء الإفريقية، وهي المنطقة التي تعرف توافد المهاجرين الأفارقة إلى الجزائر وبالتالي من المهم معرفة هذه المنطقة وامتداداتها والظروف التي تتميز بها مما جعلها منطقة طرد رغم توفرها علة العديد من الموارد و الإمكانيات الطبيعية والباطنية، فمنطقة الصحراء والساحل تمتد على مسافة 05 ملايين كم مربع أي ما يعادل مساحة الولايات المتحدة الأمريكية حيث يعيش عدد كبير من سكان إفريقيا في أكثر المناطق فقرا وحرمانا بسبب النزاعات والحروب و قساوة الطبيعة، حيث يمتزج المناخ الجاف للصحراء الكبرى مع المناخ سبه الجاف لمنطقة الساحل امتدادا حتى الأجواء الاستوائية لمنطقة أدغال وسط إفريقيا[1].

وتعتبر الصحراء الكبرى من اكبر صحاري العالم بمساحة تقدر ب 3,500,000 ميل مربع (9,065,000 كم مربع) حيث تمتد على مسافة 3,000 ميل (4,830كم مربع) من المحيط الأطلسي حتى البحر الأحمر والصحراء، وتمتد جنوبا بعمق 1,200 ميل جنوبا (1,930 كم) داخل منطقة الساحل الإفريقي وتشمل الصحراء معظم مساحة الصحراء الغربية، موريتانيا، الجزائر، النيجر، ليبيا ومصر ثم جزء من مناطق جنوب المغرب وتونس والجزء الشمالي لمالي وتشاد والسودان[2].

---

[1] شاكر ظريف، "البعد الامني الجزائري في منطقة الساحل و الصحراء الافريقية "، رسالة ماجيستير، جامعة باتنة: الحاج لخضر ،كلية الحقوق،2010،ص40.

[2] Angel Rabasa and others "**Ungoverned territories: understanding and reducing terrorism risks**"(United States, Rand corporation, 2007),p174.

أما الساحل الإفريقي فهو منطقة شبه جافة تقع بين الصحراء الكبرى في الشمال والسافانا في الجنوب ويمتد غربا من السنغال عبر موريتانيا مالي، بوركينافاسو، النيجر، شمال نيجيريا، تشاد ، السودان حتى أثيوبيا شرقا.

كانت مناطق الصحراء والساحل الإفريقي في السابق الطريق الأساسي خصوصا للتجار البربر والعرب القادمين من شمال إفريقيا، وقد تعاقب على احتلال غرب القارة السمراء الاحتلال البرتغالي منذ منتصف القرن 15 مرورا بالاحتلال البريطاني ثم الفرنسي وكانت منذ القدم المصدر الأول لتجارة الرق والعبيد إضافة لوفرة المواد الطبيعية و الطاقوية في عموم القارة تقريبا مما جعلها محل أطماع المستعمر الغربي حتى حصول معظم دول الساحل والصحراء على الاستقلال في خمسينيات وستينيات القرن العشرين، وفي الغالب يستعمل مصطلح الساحل الإفريقي للدلالة على الدول الثمانية التي تنضوي تحت تجمع اللجنة مابين الدول لمكافحة الجفاف CILSS[1]، وهذه الدول هي السينغال موريتانيا، مالي، بوركينافاسو، النيجر نيجيريا، تشاد السودان، اريتريا، وهناك من يضيف جزر الرأس الأخضر وعلى العموم يمكن تصنيف الدول التي تعتبر ضمن منطقة الساحل الإفريقي من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(3): تطور عدد السكان لدول الساحل الافريقي 2006 -2015

الدولة	سنة 2006	سنة 2015	المساحة/ كم ²
ساحل العاج	12.3	22,702	274,000
جزر الرأس الاخضر	0.43	5,21	4,030
تشاد	8,7	14,037	1,284,000
غامبيا	1,4	1,991	11,295
غينيا بيساو	1,3	1,844	36,125
مالي	11	17,600	1,240,190
موريتانيا	2,7	4,068	1,025,520
النيجر	10,4	19,899	1,267,000
السنغال	9,7	15,129	196,722
المجموع	57,93	97,791	5,664,007

1) Edmund Bermus et all,"Le Sahel oublie",**Revue Tiers Monde**, Année 1993, vol 34, n° 134, p311.

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على معطيات الأمم المتحدة القسم الاقتصادي والاجتماعي، افاق سكان العالم رؤية 2015، نيويورك،2015، ص13-17.

ويعتبر المناخ معيارا أساسيا في ضبط وتحديد الحيز الجغرافي الذي تغطيه المنطقة الساحلية الصحراوية فعندما يحل فصل الصيف في الجزء الشمالي للكرة الأرضية تكون المنطقة السالية أكثر تأثرا بالمنطقة الاستوائية الرطبة، لأواسط إفريقيا حيث تبلغ نسبة تساقط المطر ذروتها في شهر أوت.

مناخ منطقة الساحل حار نتيجة للأراضي القاحلة التي يشملها مع اختلافات موسمية قوية في هطول الأمطار ودرجات الحرارة، حيث تتلقى هذه المنطقة حوالي 200-600 مم في السنة من مياه الأمطار التي تسقط في جانفي و ماي إلى جويلية بفضل موسم الرياح الموسمية المسماة الهارمرتون التي تميز المنطقة في هذه الأشهر من السنة[1]، وعموما فهطول الأمطار يكون أعلى منه في الجنوب ويتميز بتساقط الأمطار في منطقة الساحل والنشاط المكثف في إعصار المحيط، ثم أن درجات الحرارة الشهرية في المنطقة تتراوح بين 36 درجة كحد أقصى و33 درجة كحد أدنى و18 و 21 في فصل الشتاء.

من المهم التأكيد على أن العامل المناخي لعب دورا في رسم الخريطة الاقتصادية وحتى الأمنية في المنطقة لتشمل الصحراء الكبرى ككل فمعظم السكان في منطقة الساحل عبارة عن بدو حيث يعتمدون بصفة كبيرة على الزراعة وتربية المواشي[2]، فإذا كان المتغير المناخي حاضرا بقوة في فرض أجندة معينة على حياة الناس في المنطقة فالتنوع الاثني والعرقي ألقى هو الآخر بظلاله على البناء الاجتماعي في المنطقة فالمنطقة الساحلية الصحراوية فسيفساء اثنيه ونقطة التقاء عدة أعراق تمثل كل فئة أنماطا معيشية مختلفة الرعاة الرحل المنتشرين خاصة في الشمال والحضر الرعاة وهم مزارعون أصلا يمارسون الرعي أيضا[3].

---

[1] ibid, p313.

[2] شاكر ظريف، مرجع سبق ذكره، ص43.

[3] علي عشوي، "سياسة الجزائر في منطقة الساحل الافريقي"، رسالة ماجيستير، جامعة الجزائر: بن يوسف بن خدة، كلية العلوم السياسية والاعلام، 1997، ص10.

وقد حتمت الاتصالات التي أصبحت ضرورية كنتيجة لتقاسم الحيز الجغرافي و الاشتغال بنفس المهن في بعض الأحيان (تربية المواشي، والزراعة) الشيء الذي أدى إلى قيام روابط مصاهرة في كل نوع وهو ما ذوب الفوارق بين هذه الشعوب.

غير أن هذا التفاهم لا يعني عدم وجود مشاكل بين مختلف الأعراق والذي غذاه أكثر التواجد الاستعماري في المنطقة في العقود السابقة حيث وضع حدودا جغرافية مصطنعة تتناقض والبناء العرقي لدول المنطقة وهو الأمر الذي جعل الأمور هناك قابلة للانفجار في أي لحظة كما حدث مع تمرد الطوارق في مالي والنيجر[4].

في الحقيقة معظم الأراضي في المنطقة الساحلية الصحراوية ذات طبيعة صحراوية قاحلة تنعدم فيها شروط الحياة العادية، غير أنها تعتبر في دوائر صنع القرار في الدول الكبرى خزانا كبيرا للموارد الطبيعية و الطاقوية يمكن أن يضاهي الشرق الأوسط من حيث الأهمية الإستراتيجية

الشكل رقم(4): خريطة توضح بلدان الساحل الافريقي

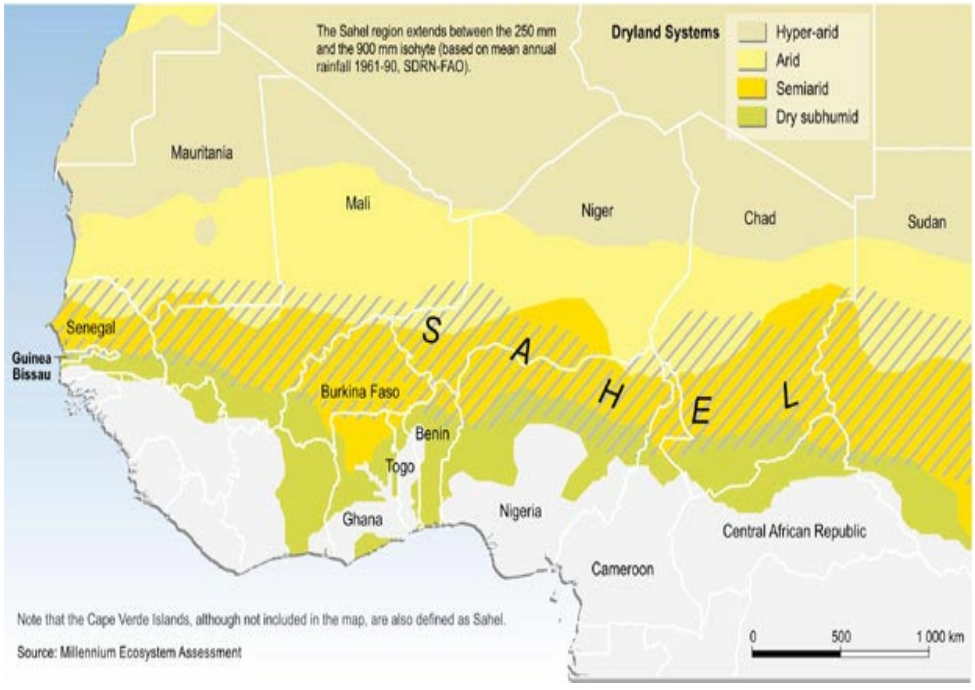

Source: Virginia Smith, **The Sahel Region** Transboundary Water Resources**,** February 7th, 2008 p 02.

[4] شاكر ظريف، مرجع سبق ذكره، ص43

المطلب الثاني: الخصائص العامة للمهاجرين الأفارقة المتواجدين في الجنوب الجزائري

تعرف الجزائر في السنوات الأخيرة تواجد كبيرا لآلاف المهاجرين الأفارقة القادمين من دول جنوب الصحراء والساحل، ويتميز هؤلاء المهاجرين بالكثير من الخصائص الثقافية والاجتماعية والاقتصادية وينتشرون في اغلب التراب الجزائري إلا أنهم يتمركزون في الجنوب الجزائري وفي هذا المطلب سيتطرق الى الأعداد المصرح بها لعدد المهاجرين غير الشرعيين من طرف السلطات الرسمية الجزائرية والخصائص العامة التي تميزهم.

منذ استقرار الوضع الأمني سنة 2000 سجلت السلطات الرسمية الجزائرية ارتفاعا في عدد المهاجرين السريين من أكثر من 40 جنسية مختلفة، ففي سنة 2005 تم إيقاف 6000 مهاجر سري مابين 2002و2006 مقابل 150 شخص معدل سنوات 1990 و2002[1]، في حين شهد عدد اللاجئين في الجزائر ارتفاعا كبيرا بعد الربيع العربي في سنة 2011 فقد قدر ب: 200 ألف لاجئ من جنسيات مختلفة (كاميرونيين، نيجيريين، ماليين،سودانيين، كونغوليين، ايفواريين،سوريين فلسطيين)، أما اللاجئون الصحراويون فحسب مكتب الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالجزائر فيقدر ب: 90 ألف لاجئ في مخيمات تندوف[2] .

أما طلاب اللجوء فقد بلغ 1902 طالب لجوء في الجزائر وهم من جنسيات مختلفة، في حين ازداد عدد المهاجرين السريين ليرتفع إلى 50 ألف مهاجر سري حسب إحصائيات رسمية حكومية منذ بداية سنة 2015[3]، و تشير اغلب التقارير إلى أن اغلب المهاجرين فروا من بلدانهم بسبب الحرب والمجاعة التي تعصف ببلدانهم بالإضافة إلى العامل المناخي حيث أن الجفاف قتل 50 ألف شخص في سنة 1908 في وسط بوركينافاسو و30الف شخص في نفس المناطق سنة 1914، و30 ألف شخص ماتوا لنفس الأسباب في النيجر سنة 1913[4].

غير أن هناك صعوبات كبيرة لحصر عدد المهاجرين و اللاجئين في الجزائر بسبب حركة الهجرة المستمرة و تنقل المهاجرين من مكان لآخر وعدم تسجيل معظمهم في مكتب الأمم المتحدة لشؤون للاجئين في الجزائر.

---

1) Salim Aggar,L Algérie terre d asile des africains, **expression**, n: 4135, 26 mai 2014, Algerie, p 03.

2) idem

3) مراد محامد، 100 مليون دولار للتكفل ب 50 الف لاجئ افريقي بالجزائر، **الخبر**، العدد7815، 27جوان 2015، الجزائر، ص05

4) شاكر ظريف ، مرجع سبق ذكره، ص44

أولا: الخصائص السوسيوديمغرافية:

إن ندرة الدراسات المتعلقة بالخصائص الاجتماعية والديمغرافية والاقتصادية تجعل من الصعوبة الوصول إلى معرفة شاملة ودقيقة للأوضاع التي يعيشها المهاجرون غير الشرعيين في الجزائر، وبالتالي الدخول في تفاصيل جزئية تتضمن الحياة الخاصة بهم، ومن بين الدراسات القليلة التي تناولت الجانب الاجتماعي والاقتصادي و الديمغرافي نجد دراسة ميدانية باللغة الفرنسية قام بها فريق بحثي تحت إشراف الباحثان محمد صايب موزيت ونصر الدين حمودة سنة 2007 بعنوان" **profils des migrants subsahariens en situation irrégulière en Algérie**" وهنالك دراسة اخرى وهي ميدانية ايضا باللغة الفرنسية للباحث نصر الدين حمودة سنة 2008 بعنوان " **La migration irrégulière vers et a travers L Algérie**". وفيها تناول الباحث الجوانب السوسيوثقافية والاجتماعية والاقتصادية للمهاجرين غير الشرعيين في الجزائر.

لمعرفة الجوانب السوسيوديمغرافية للمهاجرين الأفارقة داخل الجزائر ففي المقام الأول قام موزيت بتوزيعهم على حسب المكان أو الإقامة في الجزائر انطلاقا من بلدهم الأصلي ثم البناء الديمغرافي لهؤلاء المهاجرين موزعين على حسب السن و الجنس.

فالمهاجرون غير الشرعيين يتوزعون في عدة ولايات من الوطن يتجمعون في الجهات الأربع فقد شملت دراسته لـ 2048 شخص من مختلف التراب الجزائري ، إلا أن منطقة الجنوب تحتوي على اكبر عدد منهم بنسبة 64% يتكتلون في ولايتي تمنراست و غرادية، ثم تأتي منطقة الغرب في المركز الثاني لتواجد هؤلاء المهاجرين بنسبة 19% لأنها تعتبر ممر إجباري للمرشحين للهجرة نحو أوروبا أو العبور للحدود المغربية، في حين تأتي منطقة الوسط وخصوصا الجزائر العاصمة حيث يتواجدون بنسبة 12% فهي بالنسبة لهم مكان مناسب للبحث عن العمل والحصول على الوسائل اللازمة للهجرة إلى أوروبا ، وتحتل منطقة الشرق الجزائري المؤخرة في عدد المهاجرين الأفارقة ب 3% وهذا بسبب الإجراءات الأمنية المشددة هناك[1)]

1) Mohamed saib musette et Nacer Eddine hammouda et autres, **Profils des migrants subsahariens en situation irrégulière en Algérie,** rapport intermédiaire de recherche, CISP-SARP,Alger, 2007,P25.

شكل رقم(5): يوضح نسبة توزيع المهاجرين الافارقة في الجزائر

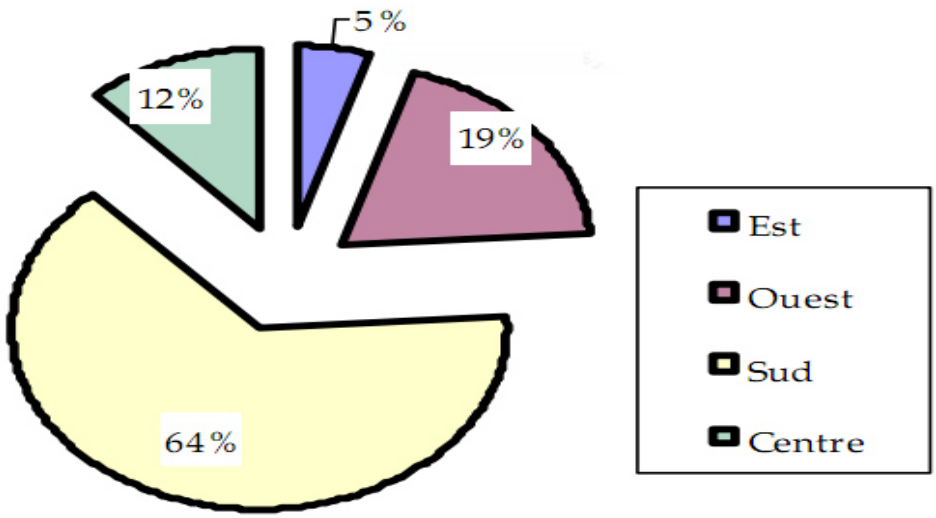

Source: Mohamed saib musette et Nacer Eddine hammouda et autres, **Profils des migrants subsahariens en situation irrégulière en Algérie**, rapport intermédiaire de recherche, CISP-SARP, 2007,P 26.

إن اغلب المهاجرين يصرحون بأنهم جاؤوا من مناطق حضرية 66% و الثلث منهم جاؤوا من مناطق ريفية أو قروية 34% لكن جزء هام منهم يصرح بأنه حضري وهو يتكون من أشخاص فرّوا من الأرياف من اجل التجمع حول المدن بحثا عن العمل قبل اتخاذ قرار الهجرة [1].إن اغلب المهاجرين الأفارقة في الجزائر من الرجال 83,85% منهم42,2% من الشباب اقل من 30 سنة وحوالي الثلثين اقل من 35 سنة و أكثر من نصف المهاجرين متزوجين[2]، وهو نفس ما رصدته دراسة موزيت 86%رجال و 14%نساء، والتي لاحظ فيها أن اغلب المهاجرين الذين شملتهم دراسته تقع أعمارهم ما بين 26و40 سنة وهذا الصنف من العمر يمثل67 % من عينة الدراسة حيث تزيد نسبة المهاجرين ابتداءا من 25 سنة وتنخفض بقوة بعد 40 سنة ،أما القصر والنساء فهم اقل عددا بكثير.

[1] Ibid ; p26.

[2] Nacer Eddine Hammouda,**La migration irreguliere vers et a travers l Algerie**,Op.cit ,P03.

شكل رقم(6) : يوضح نسبة المهاجرين في الجزائر حسب الجنس

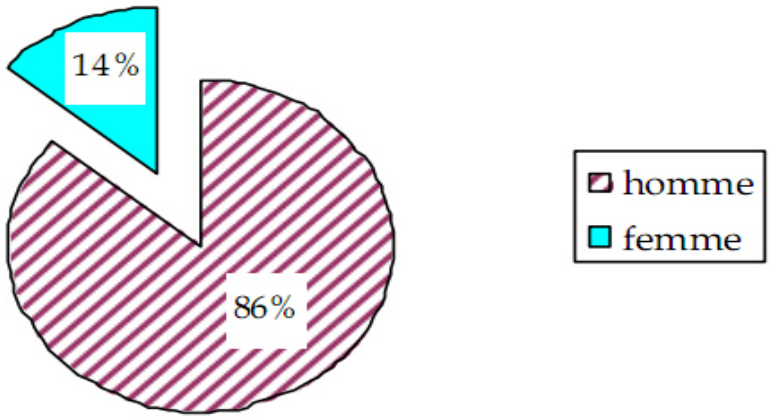

Source: Ibid,p27

شكل رقم(7): يوضح نسبة المهاجرين الافارقة في الجزائر حسب السن

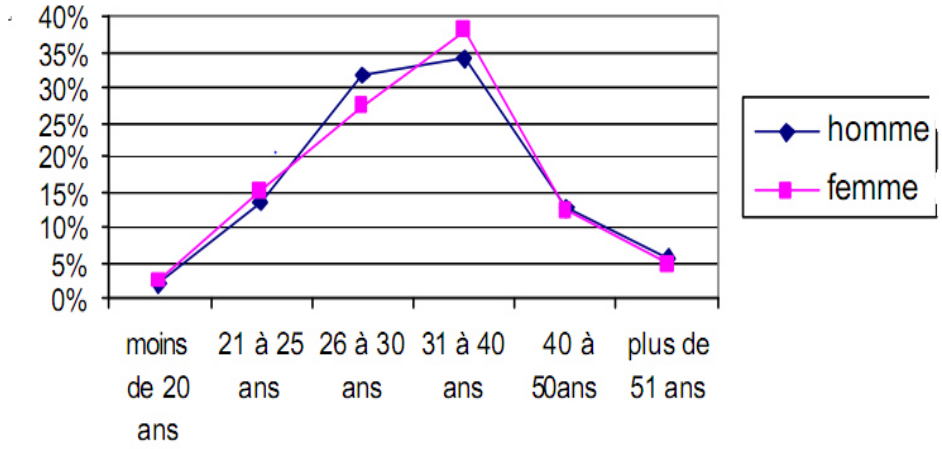

Source: Idem

وما يمكن ملاحظته من خلال السن والجنس بالنسبة للمهاجرين هو أن اغلبهم من الشباب وهذا يعني أن لهم القدرة على ممارسة النشاطات الاقتصادية وفرصا اكبر في حصول على مناصب عمل لإعالة أسرهم وذويهم ، وبالرجوع إلى ظروف السفر المرهقة من الصحراء نحو الجزائر تتطلب تحملا كبيرا وهو ما يفسر تواجد عنصر الشباب بكثرة على حساب بقية الأعمار.

ثانيا: الخصائص السوسيو اقتصادية:

لم يكن اغلب المهاجرين عاطلين عن العمل في بلدهم الأصلي، فقد كانوا يعملون في نشاطات مهنية(84 % رجال و 82 % من النساء) لكن ثلثهم عمل في مؤقت أي زمني أو موسمي، ولهذا من الصعب تحديد الأجور التي كانوا يتلقونها[3].

لم تكن الأجور التي يتلقاها المهاجرون في بلدانهم كافية لتغطية حاجياتهم الشخصية أو تغطية الحد الأدنى لعائلاتهم فضلا عن أن النشاطات التي مارسوها كانت مؤقتة مثل التجارة غير الشرعية أو عمل موسمي في القطاع الفلاحي.

شكل رقم(8): يوضح نسبة المهاجرين الذين اشتغلوا في بلدانهم من قبل

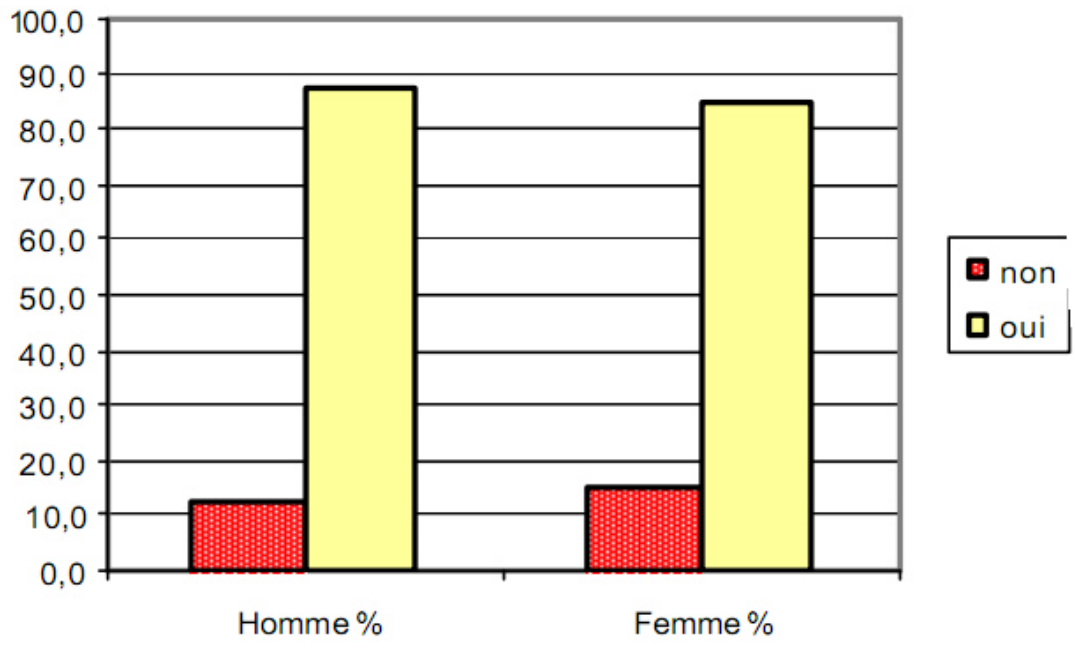

Source: Ibid,p28

أما في الجزائر فان عدد المهاجرين الأفارقة الذين يشتغلون في القطاع غير الرسمي كبير جدا وبصفة مؤقتة كذلك، ويعيشون كذلك على التجارة الصغيرة غير الشرعية أو ما يطلق عليها " الترابااندو" "TRABANDO" وعدد قليل منهم يشتغلون كحرفيين وخصوصا نحاتين،اسكافيين ويعملون لدى الحرفيين من السكان المحليين أو غالبا عند المقيمين،

[3] Op.cit,p28

ويشتغلون كذلك كيد عاملة غير مؤهلة في ورشات البناء ويغيرون العمل وفق الفرص، أما فيما يخص النساء فإنهم يشتغلن في تنظيف المنازل عند السكان المحليين وكذلك يعملن في البغاء[1].

شكل رقم(9): يوضح الاشغال والمهن التي يمارسها المهاجرون غير الشرعيين في الجزائر

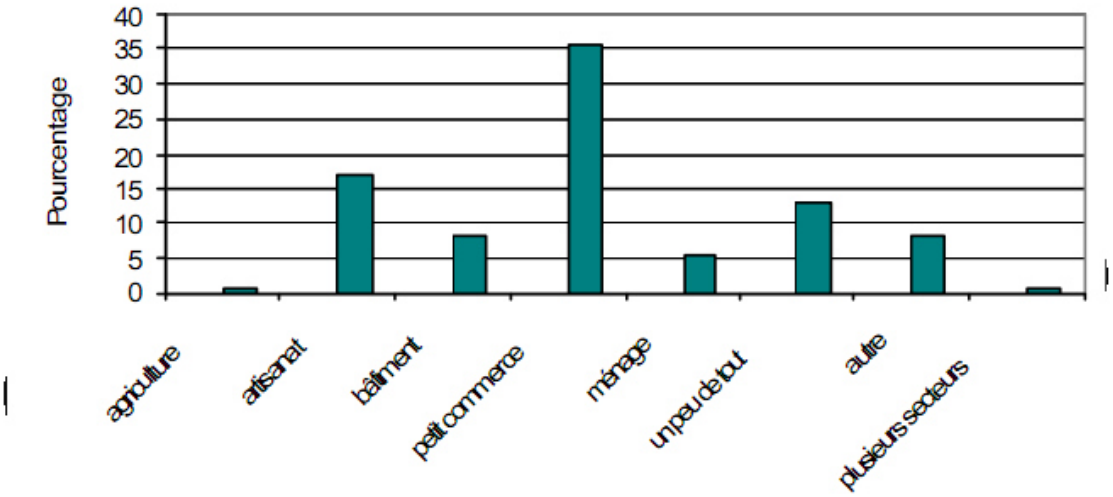

Source:Idem

ويتمكن حوالي 43% من إرسال مساعدات مادية إلى عائلاتهم اغلبهم44% يرسل نصف دخله، و34%يرسل الثلث، 11% يرسل الربع و11% يرسل الخمس[2].

ثالثا: الخصائص السوسيوثقافية

إن الوضعية العائلية تدل على أن الرجال غالبا غير متزوجين والنساء فيما مجملهن متزوجات وعدد كثير منهن أرامل أو مطلقات، وقد وجد الباحث نصر الدين حمودة في دراسته أن 83,2 %منهم40,7 غير متزوجون يتركون عائلاتهم في بلدانهم الأصلية او ينتظرون في بلد ثالث، ويتواجد في الجزائر حوالي 16,9% هي نسبة الأشخاص مع اقل من فرد من عائلاتهم نساء أو أطفال، وبلغ عدد أطفال المهاجرين غير الشرعيين الذين يعيشون في الجزائر أكثر من 3000 طفل.

1) Ibid;p29

2) Ibid;p30

شكل رقم(10): يوضح الحالة العائلية للمهاجرين غير الشرعيين بالجزائر

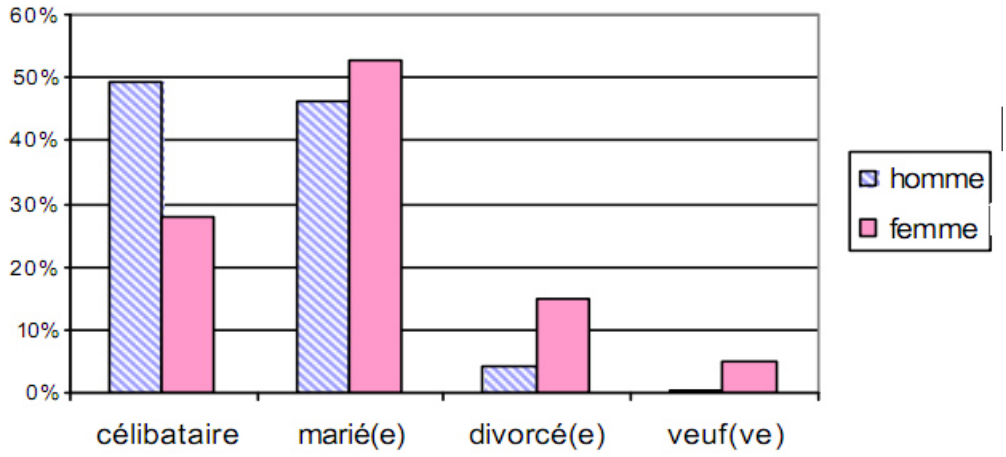

Source: Ibid,p31

أما من حيث المستوى التعليمي للمهاجرين فيلاحظ أن النساء يهيمن على المستويات العليا(الثانوي و الجامعي) بالمقارنة مع الرجال الذين يتواجدون في مستويات دنيا (ابتدائي متوسط) أما التعليم القرآني يهيمن عليه الرجال كذلك.

وتشير الإحصائيات إلى أن 13,5% من المهاجرين أميين و 30,3% تلقوا تعليما قرآنيا، أما البقية 56,2% لديهم مستوى ابتدائي أو أكثر، و4,3 % بلغوا المستوى العالي، و 14,5% وصلوا إلى الثانوية[3].

شكل رقم(11): يوضح المستوى التعليمي للمهاجرين غير الشرعيين في الجزائر

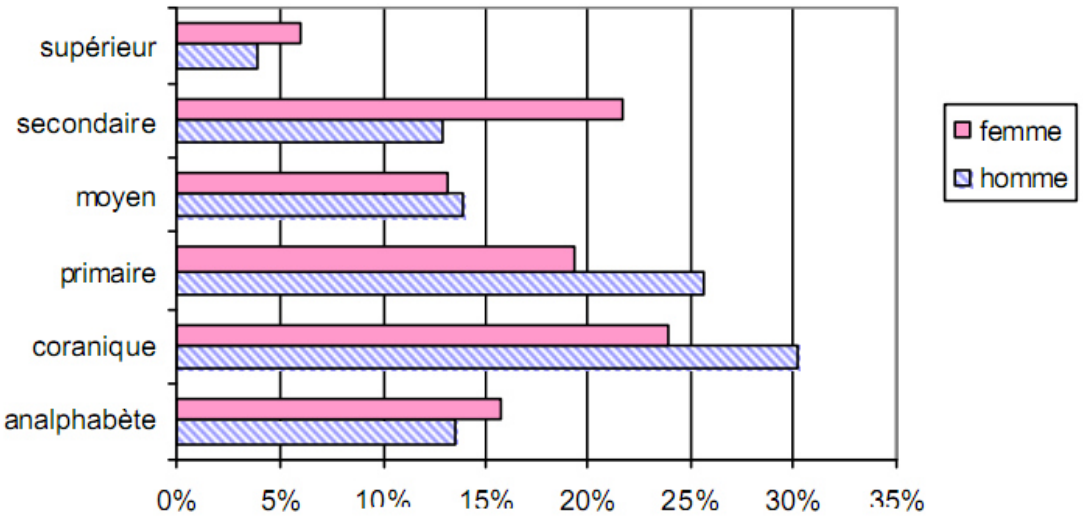

Source: Idem

[3] Nacer Eddinne Hammouda,op.cit ,p 04.

رابعا: الشروط الاجتماعية: السكن، الراحة، الاستفادة من العلاج

1-السكن:يقيم المهاجرون الأفارقة في الجزائر بثلاث صيغ أساسية معروفة وهي:

_ الكراء: إن اغلب المهاجرين الأفارقة يقومون باستئجار غرف هشة أو منازل قديمة وتبلغ نسبتهم 47%، أو في الفنادق القديمة أو الأقل ثمنا 12%، أو يقضون ليلتهم في الحمام8% أو في مراقد جماعية 3%.

-الإقامة لدى السكان المحليين: أظهرت دراسة موزيت أن 16 % من المهاجرين ولاسيما الحرفيين و النحاتين يقيمون في مستودع أو ورشات العمل.

- ويوجد الكثير من المهاجرين يقيمون في منازل ورشات البناء التي يشتغلون فيها كيد عاملة.

نلاحظ من خلال هذه المعطيات صعوبة الحصول على سكن لائق في الجزائر من خلال نوعية السكن القديمة والهشة التي يختارونها وهذا ما ستكون له عواقب وخيمة على صحتم و أمنهم وراحتهم وهذا ما سنتطرق له في النقطة الموالية.

2-فالخدمات الممنوحة لهم في المساكن التي يحتلونها تقدم فيها ادنى الإمكانيات (ماء، مراحيض،كهرباء) لكنهم لا يستفيدون من غاز المدينة وكذلك وسائل التدفئة.

وما تم اكتشافه أن حوالي 30% لا يستفيدون حتى من الماء و لا مراحيض و أكثر من 10% من الأشخاص لا يستفيدون إطلاقا من أي من هذه الخدمات وخاصة أولئك الذين يقيمون في ورش البناء [1].

شكل رقم(12): يوضح مكان إقامة المهاجرين غير الشرعيين في الجزائر

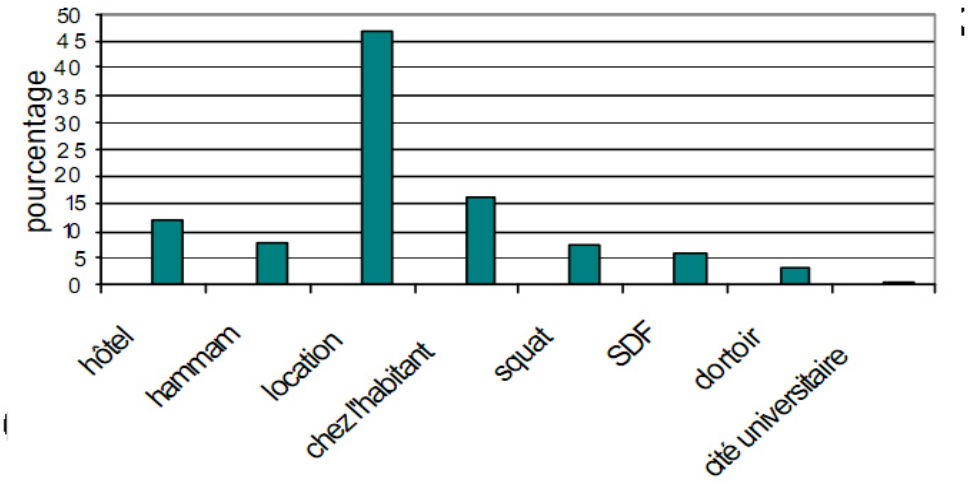

Source: Ibid,p31

[1] Mohamed Saib Musett,Op.cit,p33.

3- الاستفادة من العلاج

أظهرت الدراسات الميدانية المشار إليها إن اغلب المهاجرين غير الشرعيين لا يستفيدون من خدمة العلاج رغم الظروف الصعبة التي يعيشون فيها فقد صرح 22%فقط أنهم دخلوا قاعات علاجية وهو رقم قليل جدا بالنظر إلى حجم المهاجرين غير الشرعيين المتواجدين عبر التراب الوطني وهو ما يطرح عدة تساؤلات حول هذا العدد القليل جدا من الذين استفادوا من العلاج و كيفية التعامل مع الأمراض التي يحملونها، رغم مجانية العلاج في القطاع العمومي فإن ربع المهاجرين يستفيدون من ذلك.

شكل رقم(13): يوضح نسبة المهاجرين الافارقة الذين دخلوا الى مصحات العلاج

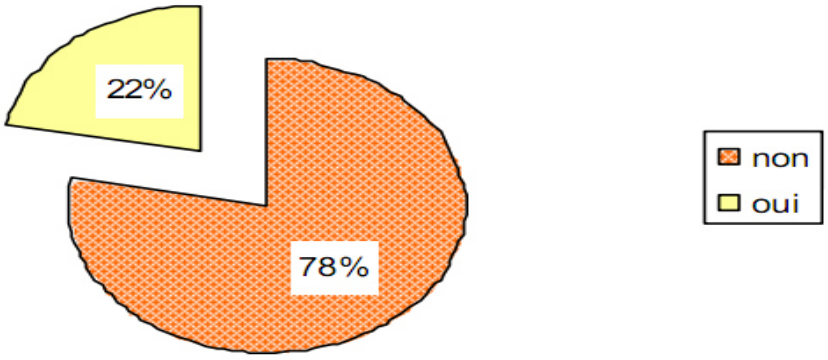

Source: Ibid,p 33

المطلب الثالث: آثار تدفق المهاجرين غير الشرعيين على المجتمع المحلي بتمنراست وورقلة

إن استمرار تدفق المهاجرين واستقرارهم في منطقتي تمنراست و ورقلة يطرح العديد من التساؤلات حول الآثار الاجتماعية والصحية والاقتصادية و الثقافية وهذا بسبب الاحتكاك اليومي بينهم وبين السكان المحليين، فقد يتحول هؤلاء المهاجرون إلى أقليات تتجمع في مكان ما يتزوجون ويتناسلون فيما بينهم أو بين السكان المحليين وهو ما قد يطرح مشاكل على المدى البعيد ذات أوجه متعددة ، لكن لا ينبغي النظر إلى المشكلة من جانبها السلبي فقط بل من جانبها الايجابي أيضا من خلال اليد العاملة التي توفرها الهجرة الإفريقية إلى المنطقتين اللتين تعرفان وتيرة سريعة للمشاريع التنموية، فما هي تبعات هجرة الأفارقة على المجتمع المحلي في تمنراست و ورقلة؟ وما هي سلبياتها وايجابياتها؟.

أولا: على المستوى الاجتماعي والثقافي:

إن تدفق المهاجرين نحو منطقة تمنراست هدفه المسطر هو الإقامة المؤقتة، لكن انسداد الأبواب نحو أوروبا جعلها إقامة دائمة أو شبه دائمة مما يؤدي إلى نتائج وخيمة على مستوى التركيبة الاجتماعية في المنطقة.

فالتململ الحاصل لدي شريحة واسعة من أبناء المنطقة الذين يرون في تواجد المهاجرين المكثف تزاحما على مصادر الرزق وفرص العمل بعد خلق هؤلاء لأنفسهم أحياء خاصة بهم على أطراف المدينة وخاصة حي (تهقارت) و(قطع الوادي) في بيوت كثيرا ما توصف بالغيطوهات للتعبير عن الفقر والبؤس وما يصاحبها من أسباب الجريمة وتتحول هذه الغيطوهات الى ما يسميه البعض بالمقاطعات أو الجمهوريات أو الإمارات لأن سكانها من المهاجرين يفرضون فيها قانونهم الخاص إلى درجة أن السكان الفعليين للمدينة يتجنبون الاقتراب منها أو دخولها أو الاحتكاك بسكانها حتى لا يتعرضوا للاعتداء أو يذهبوا ضحايا لا يشهد لصالحهم، ويمتد التأثير إلى التركيبة اللغوية والثقافية من خلال مزاحمة اللهجات الإفريقية المختلفة للغة المحلية (التارقية)[1].

أما في ولاية ورقلة فإن التأثير الاجتماعي لا يبدو بنفس الحدة التي عليها في تمنراست بحكم عدد المهاجرين و الأقدمية هناك، إلا انه سجل في الكثير من الأحيان بعض المناوشات التي حدثت بين المهاجرين غير الشرعيين و السكان المحليين على غرار ما حدث بين شباب من حي المخادمة القريب من مركز إيواء الأفارقة وبعض الشبان الأفارقة نتيجة اعتداء مجموعة افريقية على شاب من الحي، مع تسجيل بعض حالات للمتورطين في أحداث سرقة واعتداءات على السكان المحليين. وبما أن مركز إيواء الأفارقة يقع بالمقابل للإقامة الجامعية للبنات فانه تم تسجيل بعض الشكاوي لكن بعد تدخل مصالح الأمن تبين أن المعتدين ليسوا من الأفارقة.

تبقى مشكلة الاندماج داخل المجتمع المحلي صعبة لكنها واردة بسبب وجود بعض الروابط العائلية والاجتماعية بين المهاجرين و السكان المحليين في منطقة تمنراست والتواجد المكثف والدائم هناك، إلا انه في ولاية ورقلة فإن احتمال الاندماج غير وارد إطلاقا بسبب الوضعية غير القانونية للمهاجرين و حالة اللااستقرار بالنسبة للمهاجرين والنفور الاجتماعي و

[1] رمضان حينوني، ***الهجرة غير الشرعية واثرها على التركيبة الاجتماعية في تمنراست***، ورقة مقدمة في: الملتقى الوطني: حول ظاهرة الهجرة غير الشرعية بين الابعاد القانونية والانسانية، المنظم من طرف المركز الجامعي امين العقال الحاج موسى اق اخاموك يومي 04و05 ماي 2010.

الاختلاف الثقافي، رغم تسجيل بعض حالات الزواج العرفي في المنطقة، وتهيمن نظرة الشك والارتياب وعدم الثقة تجاه المهاجرين وهذا كفيل بعدم اندماجهم في المجتمع المحلي

ثانيا: الآثار على المستوى الاقتصادي:

إن المهاجرين يعملون بمقابلات زهيدة لسد حاجياتهم ودون المطالبة بتامين صحي مما يجعلهم يستحوذون على كثير من فرص العمل التي يحتاج إليها سكان المنطقة وهم بذلك يقضون بطريقة ما على آليات العمل المنظمة على مستوى القطاع الخاص في كثير من المجالات كالبناء والنظافة والحرف اليدوية وغيرها.

إن ظاهرة عزوف الشباب في المنطقتين عن العمل في المجالات المذكورة وتفضيلهم العمل في الشركات النفطية التي تمنح أجورا عالية فسح المجال أمام الشباب الأفارقة للعمل ولو بأجور زهيدة حيث في كثير من الأحيان يفضلون العمل باجر اقل من 1000 دج يوميا ولا يطالبون بتأمين صحي، ويؤكد الكثير من الخواص و أصحاب المشاريع أن هؤلاء المهاجرين حلوا مشكل ندرة اليد العاملة في المنطقتين وانه أصبح من السهولة الحصول على عمال لانجاز المشاريع.

ثالثا: الآثار على المستوى الصحي:

تؤكد المعطيات التي تم جمعها من طرف مديرية الصحة لولاية تمنراست ان مرض السيدا يأتي في مقدمة الأمراض التي تم تسجيلها على المهاجرين القادمين من إفريقيا، وحسب الأرقام فإن عدد المصابين سنة 2000بلغ 61 حالة بالولاية منهم 70% أفارقة ثم تضاءل العدد إلى 42% عام 2005 ثم إلى 39 حالة عام 2006[1].

وقد وصف انتشار الأمراض الجنسية المعدية بالقنبلة الموقوتة خلال ملتقى الطريق العابر للصحراء و الأخطار الصحية الذي عقد بالجزائر يومي 27 و28 مارس 2000 و أشار المختصون إلى انعدام الرقابة عند الدخول والخروج من والى الحدود والطريق العابر للصحراء هو السبب الوحيد وراء هذه الظاهرة حوالي 45000 مهاجر سري يعبرون عن طريق تمنراست التي لها حدود 1200كم مع مالي والنيجر[2].

---

[1] المكان نفسه.

[2] شاكر ظريف، مرجع سبق ذكره،ص 75.

ويضيف رئيس دائرة عين قزام :"أن هذه التدفقات لموجات الهجرة له تأثيرات سلبية على المنطقة كظهور بعض الأمراض الناجمة عن النساء القادمات من بعض الدول ومعهن أطفالهن مثل مرض الحمى القلاعية والسل وغيرها وقمن باستغلال الوضع لطلب الصدقة[1]".

أما في ولاية ورقلة فقد قلل الدكتور ناصر بلقلعي من التأثيرات الصحية للمهاجرين الأفارقة مؤكدا على أن الأمراض التي يحملها هؤلاء لا تختص بهم وحدهم فقط وإنما هي موجودة حتى عند الجزائريين، وأضاف أنه لم يتم تسجيل أي حالة عدوى لأي مواطن محلي بسبب احتكاكه مع المهاجرين الأفارقة، منوها بالدور الكبير التي تقوم به مصالح الصحة في توفير الرعاية الصحية من فحص وتطعيم وتوفير الدواء لهم في مركز الإيواء الخاص بهم خاصة الفئات الهشة النساء الحوامل و الأطفال ويتم ذلك مرتين في الأسبوع.

وقد سجلت مصالح الصحة لولاية ورقلة وجود 05 حالات لحمى الملاريا لكنها ليست من الصنف الخطير و 04 حالات لمرض السل لكنها شفيت بعد تلقي الرعاية اللازمة في مستشفى محمد بوضياف، في حين لم تسجل أية حالة لمرض السيدا لأنه لا يمكن إجبار أي إنسان على إجراء فحوصات أو تحاليل تتعلق بالمرض، أما بخصوص حالة مرض الايبولا الذي ينتشر في بقوة في إفريقيا فقد أكد الدكتور بلقلعي على عدم تسجيل أي حالة في صفوف المهاجرين[2].

ويذهب في هذا الاتجاه الدكتور الياس اخاموس"الذي موضحا على انه لا داعي لاتهام المهاجرين الأفارقة في ظهور الأمراض في الجنوب كالطاعون والسل و إنما يعود السبب كون المنطقة شبه الاستوائية وهذا ما يؤدي إلى ظهور أمراض معدية كالملاريا[3].

ورغم هذه التطمينات من طرف الأخصائين في مجال الصحة إلا انه يبقى هناك تخوف كبير من السكان المحليين من هؤلاء المهاجرين خاصة و أنهم يعيشون في ظروف صعبة ويسكنون في أماكن وملاجئ تنعدم فيها شروط النظافة والعيش الكريم، بالإضافة إلى التخوف من التأثيرات الاجتماعية و الاقتصادية التي بدأت ملامحها تبرز بشكل واضح خاصة في ولاية تمنراست التي تحولت إلى منطقة شبه افريقية و تورط العديد منهم في قضايا سرقة و وتجارة المخدرات والتزوير.

---

[1] نوار سوكو، مرجع سبق ذكره،11.

[2] مقابلة أجراها الباحث مع الدكتور ناصر بلقلعي، مدير المصالح الصحية للمؤسسة العمومية للصحة الجوارية لولاية ورقلة يوم 2015/09/08، على الساعة 15:00 زوالا.

[3] سارة جقريف، الجزائريون يموتون بأمراض انقرضت عالميا، **الخبر**، بتاريخ 23 سبتمبر 2014، الجزائر، ص11.

المبحث الثالث: دور الفواعل المحلية الرسمية وغير الرسمية في إدارة ظاهرة الهجرة الإفريقية في ولايتي تمنراست وورقلة.

تقوم الإستراتيجية الشاملة للجزائر في إدارة ظاهرة الهجرة غير الشرعية أو الهجرة المختلطة الوافدة من إفريقيا واسيا على عدة اعتبارات منها ما هو متعلق بالجانب الإنساني ومنها ما هو متعلق بمصلحة الدولة ومدى تقديريها للمنافع والمخاطر التي أضحت تمثلها ظاهرة الهجرة السرية إلى داخل التراب الوطني، فأدوات إدارة الهجرة مركزيا تتراوح بين معرفة التدفقات و السيطرة عليها والتعاون على المستويين الإقليمي والدولي.

ونظرا لتعقد الظاهرة وصعوبة التحكم في آثارها فإن تشابك الفواعل وتعددها في إدارتها قد يشكل عامل مهم في نجاح السيطرة عليها بفعالية وفي نفس الوقت قد يشكل هذا التعدد و التشابك عامل ضعف و إرباك إن لم يكن هناك تنسيق ميداني و استعلاماتي على مستوى جميع الأطرا ،وتعتبر الفواعل المركزية و على رأسها وزارة الدفاع الوطني وزارة التضامن و العمل و وزارة الداخلية هذه الأخيرة التي عهد إليها تسيير ظاهرة الهجرة الإفريقية ميدانيا وإداريا وهذا بمساعدة إداراتها اللامركزية المتمثلة في الولايات والبلديات و غير الممركزة كالمديريات التنفيذية المنتشرة على مستوى الإقليم الجزائري ولاسيما في المناطق الحدودية التي تعرف انتشار هذا النوع من الهجرات.

المطلب الأول: إستراتيجية الفاعل المحلي لمواجهة تدفقات المهاجرين الأفارقة نحو الولايتين

بموجب القانون رقم 2011/08 المتعلق بوضعية الأجانب في الجزائر الذي يمنح الوالي صلاحيات كبيرة في اتخاذ الإجراءات اللازمة والضرورية في حق الأجانب المتواجدين بصفة غير قانونية على مستوى الإقليم، ومنها قرارات المنع من الدخول إلى التراب الوطني (المادة05) وقرار الطرد (المادة 36) وإنشاء مراكز عبور واستقبال (المادة 37) ، ويشير المختصون القانونيون أن هذه الإجراءات تخص ولاة المناطق الحدودية بالدرجة الأولى التى تشهد تدفقا كبيرا لآلاف المهاجرين القادمين من إفريقيا، غير أن قرار الطرد و الإبعاد قد جمدته الحكومة الجزائرية في فيفري 2012 وهذا لاعتبارات إنسانية نظرا للأوضاع التي تشهدها بعض بلدان القارة الإفريقية ولاسيما دولة مالي وليبيا.

بعد تجميد قرارات الطرد والإبعاد من قبل السلطات الجزائرية للأجانب المتواجدين في وضعية غير قانونية، فانه قد تحتم وضع إستراتيجية عملية محلية للتعامل مع التدفق الهائل لموجات الهجرة غير الشرعية نحو منطقتي تمنراست و ورقلة وفق ثلاث أسس:

أولا: استقبال المهاجرين Accueille Des migrants

تعتبر ولاية تمنراست أكثر ولاية في الجزائر تدفقا للمهاجرين القادمين من إفريقيا بسبب موقعها الجغرافي المتاخم لحدود الدول التي تشهد الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية و لاسيما دولتي النيجر ومالي، وتحصي السلطات المحلية و الأمنية وجود 53 جنسية افريقية أي مجمل دول القارة الإفريقية، إلا انه لا تتوفر معلومات حقيقية ودقيقة حول أعدادهم بسبب طبيعة حركتهم و عدم استقرارهم من جهة والتدفقات المعتبرة لأعداد كبيرة للوافدين الجدد إلى الولاية، لذا فالسلطات المحلية تعمد على نشر هؤلاء المهاجرين في اغلب أحياء مدينة تمنراست فهم يتواجدون بكثرة في حي قطع الواد الشعبي، حي سرسوف ، حي تهقارت وحي انكوف بالإضافة إلى ان انتشارهم يمتد إلى الدوائر و الأقاليم التابعة للولاية مثل ولايتي عين قزام وعين صالح المنتدبتين، والدوائر والبلديات المنتشرة عبر إقليم الولاية.

ويقطن هؤلاء المهاجرون في بيوت مستأجرة تعود ملكيتها للسكان المحليين، حيث يتجمع حوالي 10 أشخاص في بيت واحد، أما العائلات فهي تستأجر مساكن انفرادية، وتتراوح قيمة كراء المنازل على حسب حالة المنزل ما بين 4000دج-10000 دج ويقول المهاجرون أن اغلب البيوت التي يقطنوها هي عبارة عن بيوت بسيطة[1].

ورغم أن هؤلاء المهاجرون يقطنون بطريقة غير شرعية وبدون وثائق فإن السلطات المحلية تغض الطرف بسبب اعتبارات إنسانية واقتصادية[2] فاغلبهم شباب 42,2% كما أنهم يشكلون 95% من اليد العاملة لدى الخواص و وأصحاب الشركات الخاصة في المنشات و المشاريع التي تشهدها الولاية ويرغب هؤلاء المقاولون في بقاء هؤلاء المهاجرين وعدم ترحيلهم لأنهم يوفرون يد عاملة مهمة بالنسبة لهم.

ويتمتع المهاجرون الأفارقة غير الشرعيين بكافة حقوقهم القانونية فالقانون الجزائري لا يعتبر المهاجر غير الشرعي مجرما و إنما هو ضحية لشبكات التهريب والاتجار بالبشر، لذلك من حقه الاستفادة من التدابير و الإجراءات القانونية و الجزائية المعمول بها في البلد كأي

[1] مقابلات أجراها الباحث مع عدد من المهاجرين الافارقة بمدينة تمنراست يوم 2015/10/07

[2] مقابلة مع السيد زونقة عماد رئيس المجلس الشعبي البلدي لبلدية تمنراست يوم 2015/10/05 على الساعة 09:00 صباحا.

مواطن جزائري فله الحق أن يتقدم إلى السلطات المحلية و إلى العدالة كي يسجل شكاويه و تظلماته ومن حقه الاستفادة من الدفاع في حال الإدانة ومن حقه التملك والزواج والبيع والشراء...الخ، فالمشرّع الجزائري لم يميز بين المواطن الأصلي و المهاجر غير الشرعي الإفريقي في هذا الصدد، وتفسر هذه الاجراءات لاعتبارات إنسانية راسخة في التقاليد الجزائرية و إلى سياسة حسن الجوار التي تنتهجها الدولة الجزائرية.أما إذا تورط المهاجر غير الشرعي في أمور خطيرة تهدد سلامة وامن النظام العام فإنه يتعرض لعقوبة السجن ثم يطرد إلى بلده بقرار من الوالي.

الجدول رقم(4): إحصاء الرعايا القادمين من دول الساحل الافريقي عبر اقليم ولاية تمنراست سنة 2015

الجنسية	العدد	ملاحظات
مالي	150	رغم وجود حوالي ثلاثة وخمسون جنسية افريقية في ولاية تنمراست حسب مصادر أمنية إلا انه تم تزويدنا بهذه القائمة فقط
النيجر	511	
السودان	358	
نيجيريا	54	
التشاد	312	
ليبيا	26	
الكاميرون	213	
موريتانيا	04	
ليبيريا	02	
المجموع	1504	1288

المصدر: المجموعة الاقليمية للدرك الوطني لولاية تمنراست

يمكن التمييز بين صنفين من المهاجرين في مدينة تمنراست الصنف الأول هم المهاجرون القادمون من الدول الإفريقية الناطقين باللغة الفرنسية(الفرونكوفون) وهم الأغلبية أما الصنف الثاني فهم القادمون من دول أواسط إفريقيا وجنوبها وهم الناطقين باللغة الانجليزية(الانكلوفون) ويتميز النوع الأول بأنهم مسالمون ويفضلون الاستقرار في الجزائر وتمنراست بالتحديد بسبب العامل القبلي و الديني والجغرافي وهم اقل تورطا في القضايا الإجرامية، ويتميز النوع الثاني بعدم الاستقرار ويتخذون من الجزائر ككل منطقة عبور إلى أوروبا لذلك يحاولون

الحصول على الأموال بأي طريقة وهم أكثر تورطا في القضايا الإجرامية التي من أبرزها تزوير الوثائق والعملة و تجارة المخدرات والسرقة.

شكل رقم (14): يوضح عدد قضايا الهجرة غير الشرعية في ولاية تمنراست (2010-2015)

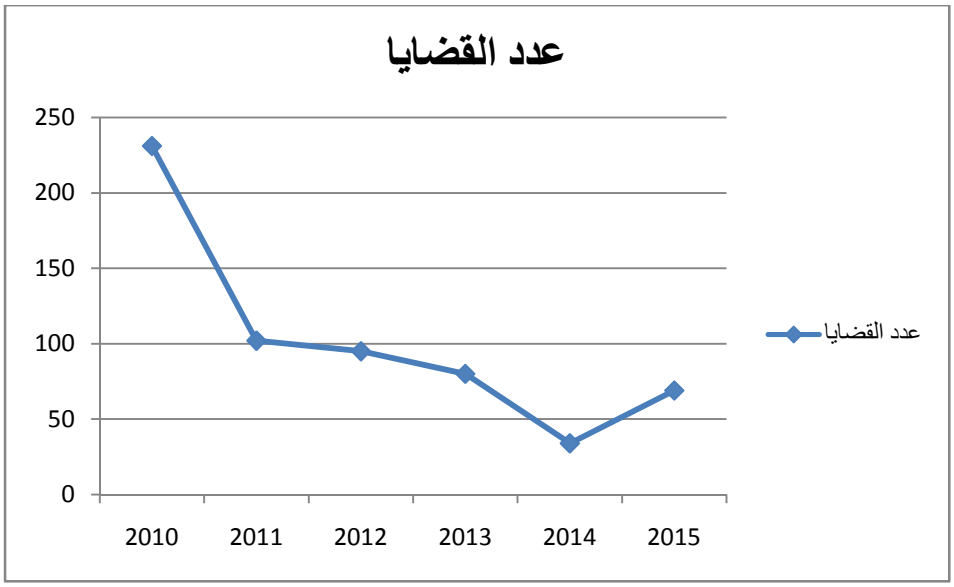

المصدر: من تصميم الباحث بناءاعلى معلومات المجموعة الإقليمية للدرك الوطني بتمنراست.

يلاحظ من خلال هذا الشكل ان عدد قضايا الهجرة غير الشرعية في تمنراست في انخفاض مستمر منذ سنة 2010 حيث هوى من 231 قضية الى غاية 34 قضية في السداسي الأول لسنة 2015 غير أنّ مصالح الدرك الوطني سجلت ارتفاعا محسوسا إلى غاية 27 سبتمبر 2015 ب 118 قضية هجرة. ويعزى تراجع نسبة القضايا إلى الإجراءات الأمنية على مستوى الحدود التي باشرت بتضييق الخناق على المهربين ، بالإضافة إلى تفضيل المهاجرين غير الشرعيين التسلل إلى ليبيا التي تشهد فوضى تمكن المهاجرين من الإفلات من الرقابة و العبور إلى ايطاليا.

إن انتشار المهاجرين الأفارقة ولاسيما الذين يريدون البقاء والاستقرار في تمنراست يطرح مشكلة الاندماج المحلي مع المجتمع المضيف، يلاحظ من خلال الملاحظة الميدانية و المقابلات التي تم تسجيلها بهذا الخصوص أن حالات الاندماج غير موجودة لكن الفرص تبقى قائمة، هناك حالة تعايش كبيرة وانسجام تام مع المجتمع المحلي فهم قد حازوا على ثقة كبيرة في المعاملات اليومية ولاسيما المالية و التجارية وهذا ما يعزز من فرص الاندماج المحلي على المستوى البعيد.

أما في ولاية ورقلة التي تبعد عن تمنراست ب1600 كم ونظرا للعدد القليل للمهاجرين الأفارقة القادمين أصلا من ولاية تمنراست فقد قامت السلطات المحلية وبقرار من الوالي سنة 2012على إقامة مكان لتجميع المهاجرين الأفارقة يقع بالقرب من الجامعة المركزية، حيث يتجمع به حوالي 700- 1000 مهاجر غير شرعي[1]، وقد كان هؤلاء المهاجرون قبل هذا ينتشرون في البداية في الشوارع و الأماكن العامة بعائلاتهم وأطفالهم، وتقوم السلطات المحلية بتوفير الكهرباء و الماء والنظافة و الرعاية الصحية خصوصا للفئات الهشة من المهاجرين وهم الأطفال والنساء والشيوخ و المعوقين*.

ويتخذ المهاجرون الأفارقة من مدينة ورقلة مكانا للعبور نحو الشمال الجزائري أو العودة إلى ولاية تمنراست إذا فشلوا في الحصول على فرص عمل تمكنهم من جمع الأموال ومواصلة الطريق وأحيانا يصطدمون بالإجراءات الأمنية التي تفرض عليهم صعوبة مغادرة ولاية ورقلة نحو الشمال ، وتحصي السلطات المحلية 12 جنسية شهر سبتمبر2015 من مختلف الدول الإفريقية بعدد بلغ 779 رعية افريقية منهم نساء وأطفال و الجدول التالي يوضح عدد الأفارقة حسب جنسياتهم.

[1] مقابلة مع السيد احمادو محمد لخضر، رئيس ديوان ولاية ورقلة، أجريت المقابلة بتاريخ2015/09/13 على الساعة 10:00 صباحا.

* بتاريخ 2015/11/24 على الساعة 03:00 فجرا وقع حريق مهول بمركز تجميع الأفارقة بورقلة أودى بحياة 18 مهاجرا إفريقيا من بينهم طفلان، وإصابة أكثر من 70 آخرين بجروح متفاوتة الخطورة بسبب شرارة كهربائية وانفجار قارورات الغاز وقد كشف هذا الانفجار معاناة الأفارقة في هذا المركز مما أدى إلى توجيه سيل من الانتقادات إلى السلطات المحلية من طرف منظمات المجتمع المدني و السكان المحليين وبعض المنتخبين.

الجدول رقم(5): يوضح اعداد المهاجرين بالولاية وفق جنسياتهم

الجنسية	الرجال	النساء	المجموع	القصر	المجموع الإجمالي	الملاحظات
مالي	300	20مقيمة	320	22	342	
النيجر	165	150	315	18	333	
ليبيريا	11	00	11	00	11	
ساحل العاج	18	00	18	00	18	
الكاميرون	14	02	16	00	16	
السينغال	23	04	27	00	27	
السودان	02	00	02	00	02	
نيجيريا	04	02	06	00	06	
بوركينافاسو	22	02	04	00	04	
الغابون	14	04	18	00	18	
زامبيا	28	00	28	00	28	
تشاد	08	00	08	00	00	
المجموع	509	184	693	00	779	**للإشارة فإن عددهم الإجمالي قابل للزيادة والنقصان بسبب تحركهم الدائم. كما يصعب تحديد حقيقة هوياتهم لعدم حيازتهم على وثائق رسمية**

المصدر: اللجنة الولائية للهلال الاحمر بورقلة*

يلاحظ من خلال الجدول أن المهاجرين من النيجر و مالي يشكلون الأغلبية من بين مجموع المهاجرين الأفارقة 86,64% أما باقي الجنسيات فهو متواجدة بأعداد قليلة جدا وهو ما يرجح فرضية اتخاذهم لولاية ورقلة كمنطقة عبور نحو الشمال ومن هناك إلى أوروبا ويعكس التواجد القوي للرعايا النيجيريين والماليين فرضية الاستقرار والمكوث في الولاية لزمن طويل، إذن ما يلاحظ كذلك في الجنسيات أنها آتية من اغلب المناطق في إفريقيا أي الدول الفرونكوفونية و الانكلوفونية.

ويحظى المهاجرون غير النظاميين من جنسية مالية بإجراء خاص في الولاية حيث تمنح لهم تأشيرات اقامة وتجدد كل 45 يوم بمكتب الأجانب بمديرية التنظيم بالولاية، إلا انه

* تقول السلطات المحلية أن جميع الأفارقة المتواجدين عبر إقليم الولاية يسكنون في مركز الاستقبال المخصص للمهاجرين الأفارقة، لكن الملاحظة الميدانية تكشف أن عددا كبيرا منهم و خاصة الشباب لا يقطنون في هذا المركز و ينتشرون في أحياء وبلديات ورقلة المترامية.

توجد رعيتين فقط ملتزمتين بهذا الإجراء من بين أكثر من 300 مهاجر غير شرعي ينتشرون في تراب الولاية خوفا من الترحيل أو جهلا به[1].

وتتابع السلطات المحلية أوضاعهم وحالاتهم ويتلقى والي الولاية تقارير أسبوعية من مصالح الأمن و الدرك و الهلال الأحمر و الصحة وهو بدوره يبعث بتقرير شهري مفصل إلى وزارة الداخلية والجماعات المحلية في الجزائر العاصمة[2].

ثانيا: التنسيق المحلي ما بين الفواعل La locale entre les acteur coordination

التنسيق هو الأساس الثاني الذي تقوم عليه إستراتيجية الإدارة المحلية بكل من تمنراست و ورقلة لإدارة ظاهرة هجرة الأفارقة ، ويقصد به إجرائيا مدى التعاون بين السلطات المحلية اللامركزية وغير الممركزة ومنظمات المجتمع المدني لتوفير آليات للتحكم في جيوش الهجرة نحو الولايتين والفواعل تنقسم إلى رسمية وأخرى غير رسمية فالأولى يقصد بها الهيئات المحلية التابعة للدولة والمنشغلة بحقل الهجرة وهي: الوالي باعتباره الفاعل المحلي الأبرز و المخول بقوة القانون بإدارة الملف ، رئيس المجلس الشعبي البلدي ،مديرية الأمن الوطني، الدرك الوطني، و مديرية الصحة ويقصد بغير الرسمية الفواعل ما دون الدولة وهي منظمات المجتمع المدني وعلى رأسها الهلال الأحمر الجزائري.

1/ **رئيس المجلس الشعبي البلدي:** يلعب رئيس المجلس الشعبي البلدي بكل من تمنراست و ورقلة دورا محوريا في مساعدة الوالي في تسيير ملف الهجرة إداريا عبر إرسال تقارير شهرية إلى مصالح الأمن و الوالي ويبلغ كذلك عن وجود تحركات في إقليم بلديته تخص المهاجرين الأفارقة كما يسهر رئيس المجلس الشعبي البلدي على توفير الكهرباء والنظافة في مركز الاستقبال في ولاية ورقلة بالتنسيق مع الهلال الأحمر.

2/ **مديرية الصحة:**بطلب من الوالي تقوم مديرية الصحة في ولاية ورقلة إجراء فحوصات وتلقيحات أسبوعية في مركز الاستقبال بورقلة مرتين في الأسبوع وتشمل الأطفال والنساء الحوامل والمتابعة الميدانية لمقر إقامتهم وقد تدخلت مديرية الصحة لعلاج 05 حالات لحمى الملاريا لأفارقة وقدمت لهم العلاج في مستشفى محمد بوضياف بورقلة كما سجلت 04 حالات لمرض السل وشفيت هي الأخرى بدعم من مديرية الصحة، أما مصالح الصحة في

[1] قدمت هذه المعلومات من طرف السيدة قريشي سليمة رئيسة مكتب الأجانب بمديرية التنظيم والشؤون العامة بولاية ورقلة2015/09/08 على الساعة 14:00 زوالا.

[2] محمد احمادو الاخضر، مرجع سابق.

ولاية تمنراست فهي الأخرى تتابع الأوضاع الصحية للمهاجرين وتتابع الأمراض المعدية والمتأتية من طرف هؤلاء الأفارقة خاصة في مركز إيواء الأفارقة الخاص بالمرحلين . ويتضح أن دور مديرية الصحة هو دور وقائي بالأساس، وتقوم بإرسال تقارير إلى الوالي تعلمه بالحالة الصحية للمهاجرين.

3/ مديرية النشاط الاجتماعي: باعتبارها من المديريات غير الممركزة إقليميا تساهم مديرية النشاط الاجتماعي في توفير الرعاية الاجتماعية و لاسيما في عملية الترحيل حيث توفر مديرية النشاط الاجتماعي في مدينة تمنراست مساعدين نفسانيين في مركز الإيواء وكراسي متحركة لفائدة المعوقين المرحلين، كما ترافقهم إلى غاية عين قزام أين تتسلمهم سلطات بلدهم.

4/مديرية الأمن الوطني:تحتوي مديرية الأمن على مصالح ومكاتب مكلفة بمتابعة حركة الأجانب والهجرة غير الشرعية في إقليم الولايتين فعلى مستوى إقليم ولاية تمنراست تسهر مصالح الامن الوطني على ضبط وتسيير الهجرة غير الشرعية من خلال فرقة التحري عن الهجرة غير الشرعية المعروفة اختصارا بBRIK ودورها يكمن في محاربة الهجرة غير الشرعية من خلال إلقاء القبض على المهربين وتفكيك شبكات تهريب المهاجرين وتسليمهم إلى العدالة ويتم التنسيق مع الولاية بتقارير أسبوعية تخص المهاجرين الذين دخلوا التراب الوطني و جدول الأعمال يخص حصيلة النشاطات على مستوى مصالحها.

وهناك مصلحة أخرى تسمى بمصلحة التنظيم والأجانب بتمنراست ومهمتها تنظيم حركة الأجانب الشرعيين الذين قد يتحولون إلى مهاجرين غير شرعيين عمدا أو بسبب قوة قاهرة وتعالج جميع هذه الإجراءات من خلال آليات قانونية مع الاتصال بالمصالح الولائية التي تستقبل بيانات ومعطيات تخص الاجانب الشرعيين وغير الشرعيين في إقليم الولاي

5/ اللجان الولائية للهلال الأحمر الجزائري:بالتنسيق المباشر والمتواصل مع الوالي تقوم اللجان الولائية للهلال الأحمر في ولايتي تمنراست وورقلة بدور إنساني من خلال توفير الغذاء والدواء للمهاجرين وبالتنسيق مع البلدية يقوم بالحرص على توفير الكهرباء والماء وإحصاء المهاجرين وجنسياتهم في مركز الاستقبال في ولاية ورقلة وتسليم تقارير إلى رئيس الديوان بالولاية ومركز الإيواء بتمنراست ويظهر دوره الاستراتيجي والمحوري في إدارة عملية الترحيل.والمخطط التالي يظهر مدى التنسيق والتشابك بين الفواعل السالفة الذكر.

الشكل رقم (15): يوضح عملية التنسيق المحلي بين الفواعل المحلية بالولايتين

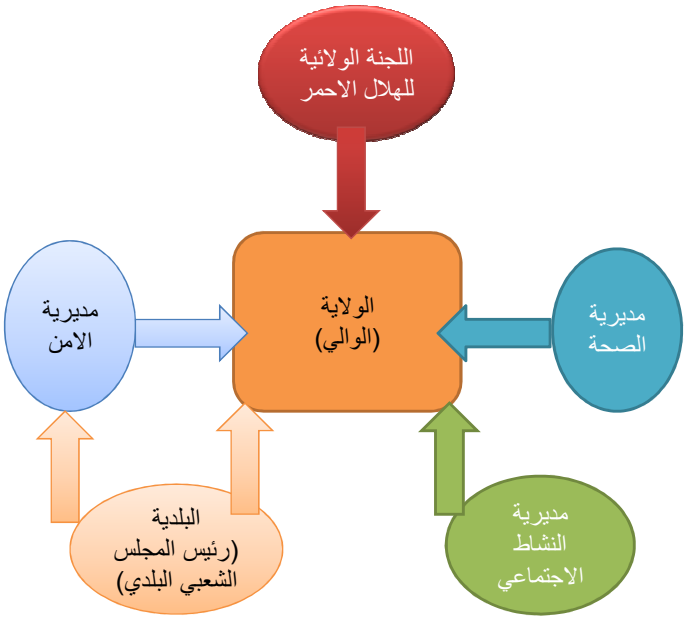

مخطط توضيحي لعملية التنسيق بين الفواعل المحلية في إدارة الهجرة غير الشرعية من تصميم الباحث بناءا على معلومات تم جمعها ميدانيا

ثالثا: الترحيـــــل: Refoulement

الترحيل عملية إنسانية موجهة ضد الرعايا النيجيريين المتواجدين بطريقة غير شرعية على التراب الجزائري، وقد بدأت في ديسمبر 2014 بعد الاتفاق المبرم بين وزير الداخلية الجزائري ونظيره النيجري بطلب من هذا الأخير، الاتفاق يقضي بعودة جميع المهاجرين النيجيريين إلى بلدهم وخاصة الأطفال والنساء، في حين تتكفل الحكومة الجزائرية بجميع تكاليف الترحيل إلى غاية التراب النيجيري ، والعملية مستمرة إلى غاية الانتهاء من الرعايا النيجيريين المقدر عددهم 15 ألف مهاجر غير شرعي فقد وصلت إلى 18 دفعة إلى غاية 2015/10/06 بمجموع 4587 رعية نيجيرية منتشرين عبر 48 ولاية جزائرية، فالسلطات الجزائرية بدأت عملية الترحيل من جميع الولايات عدا ولاية تمنراست التي ستكون آخر من يعرف هذا الإجراء[1].

[1] مقابلة مع السيد مولاي الشيخ رئيس اللجنة الولائية للهلال الأحمر الجزائري بتمنراست أجريت المقابلة بتاريخ 2015/10/05 على الساعة 13:00 زوالا، بمقر ايواء المهاجرين الافارقة بتمنراست.

تم إنشاء مراكز استقبال بكل من تلمسان وباتنة وورقلة لتجميع الرعايا النيجيريين المرحلين ونقلهم إلى مدينة تمنراست حيث أنشأت الحكومة الجزائرية مركز إيواء على بعد 02 كم جنوب تمنراست طريق عين قزام،تم تهيئة هذا المركز من قبل شركات محلية فيما تولت الشركة الوطنية للبناءات الجاهزة تثبيت الغرف، ويشرف على المركز خلية تتكون خلية تتكون من ستة ممثلين كلفهم الوالي بالسهر على إدارة وتسيير المركز[2].

الجدول رقم(6): بطاقة فنية عن مركز الإيواء بولاية تمنراست

سعة المركز	**1200 شخص**
عدد الغرف	**100 غرفة مكيفة+ حمام+ مطعم**
سعة الغرفة	**49 م²**
المساحة الإجمالية	**11900 م²**
موقع المركز	**02 كم جنوب تمنراست**

المصدر: اللجنة الولائية للهلال الأحمر بتمنراست بتصرف من الباحث

وفّرت إدارة المركز التي عهدت إلى ممثل عن رئيس ديوان الولاية جميع الوسائل الضرورية اللازمة لراحة النيجيريين من الجانب الصحي و الخدماتي ومن الحماية المدنية وممثلين من قنصلية النيجر وأخصائيين نفسانيين لمتابعة الحالة النفسية والمعنوية للمهاجرين وقد تكفلت اللجنة الولائية للهلال الأحمر لولاية تمنراست بإدارة الجانب الإنساني والخدماتي لهم.

-الإجراءات العملية في عملية الترحيل:

بعد وصول المهاجرين المرحلين إلى المركز يمكثون 24 ساعة يجرى لهم فحص طبي أخير ويخضعون إلى إجراءات كشف الهوية حيث يتم اخذ صور لهم على مستوى المركز وتسجيل معلومات تتعلق بهويتهم.وأحيانا تكون هناك صعوبة في تحدد الهوية لان المهاجرين يقدمون معلومات خاطئة فيتم الاستعانة بممثل القنصلية الموجود في المركز الذي يتعرف عليهم من خلال اللغة و القبيلة التي ينتمون اليها.

بعد الانتهاء من جميع الإجراءات الإدارية والقانونية داخل مركز الإيواء بتمنراست يتم نقل المهاجرين إلى منطقة عين قزام(ولاية منتدبة) في طريق معبد رقم01 مسافة 450كم على

[2] هذه المعلومات تم استيقائها من السيد رئيس مركز إيواء الأفارقة بتمنراست الذي زرناه يوم 2015/10/05 على الساعة 14.00.

متن حافلات وشاحنات خاصة بحمل بضائعهم وممتلكاتهم، ومن عين قزام ينقلون في سيارات رباعية الدفع(4×4) في طرق غير معبدة الى غاية منطقة اغاديز التي تبعد 450 كم عن عين قزام داخل التراب النيجيري، ويرافقهم في رحلتهم ممثلين عن الولاية وعناصر من الأمن الوطني وممثل عن مصالح الصحة، وعناصر من أعضاء اللجنة الولائية للهلال الأحمر إلى غاية تسليمهم إلى سلطات بلدهم[1].

أما إجراءات الترحيل في ولاية ورقلة فقد باشرتها السلطات المحلية منذ شهر ديسمبر 2014 أي منذ البدء في عملية ترحيل الأفارقة من جنسية نيجيرية، ولهذا الغرض أنشئت خلية يرأسها مدير الديوان لولاية ورقلة الذي يتسلم تقارير أسبوعية حول أعداد الأفارقة وجنسياتهم وانتشارهم حول الولاية، حيث تقوم بإحصائهم بالتنسيق مع وزارة الداخلية التي تأمره بالقيام بعملية الإحصاء إلى غاية أن يصل العدد أكثر من 300 رعية نيجيرية، بعدها تعقد الخلية الولائية اجتماعها برئاسة رئيس الديوان ومديرية الأمن والحماية المدنية واللجنة الولائية للهلال الأحمر بورقلة يتم خلال هذا الاجتماع تحديد اليوم الذي يتم فيه التجميع على أن يكون سريا.

في اليوم الذي تم تحديه سلفا يتوجه أعضاء الخلية الولائية لمركز إيواء الأفارقة بورقلة أين يتم إخراج الرعايا النيجيريين بطريقة إنسانية وبدون عنف من طرف أعضاء الهلال الأحمر، وينقلون إلى مكان آخر للإقامة يومين أو ثلاثة يتلقون فحصا طبيا وتقدم لهم وجبات غذائية أربع مرات في اليوم وكلها على عاتق الهلال الأحمر،بعدها يتم نقلهم عبر حافلات (12 حافلة لكل 400 فرد) وشاحنة لنقل بضائعهم و ممتلكاتهم إلى غاية ولاية تمنراست رفقة ممثلين من الهلال الأحمر و التضامن الاجتماعي و مصالح الصحة ومندوب عن الوالي[1].

في أحيان كثيرة يواجه القائمون على الترحيل صعوبات و إشكاليات اجتماعية وإنسانية منها على سبيل المثال لا الحصر قضية الأزواج غير الشرعيين و أطفالهم أين يصرح بعض المهاجرين بأبنائهم وزوجاتهم داخل المركز، حينها يلجأ القائمون على المركز على عقد قران شرعي بحضور إمام جزائري من منطقة تمنراست وبحضور ممثل من القنصلية النيجيرية ويتم إخبار الوالي بذلك.

وهكذا نلاحظ أن دور الوالي يتمثل في توفير الدعم اللوجيستي والمادي في عملية الترحيل ومتابعة تنفيذ وتطبيق إجراءات الترحيل من بدايتها إلى نهايتها بالإضافة إلى الدور

---

[1] مقابلة مع السيد مولاي الشيخ، مرجع سابق

[1] لقاء مع السيد ذكار بومدين عضو باللجنة الولائية للهلال الأحمر الجزائري بورقلة الذي شرح لنا دور الهلال الأحمر بالولاية في إدارة هجرة الأفارقة، بتاريخ 2015/09/23.على الساعة 10:00 صباحا

الإداري الذي يتعلق بتسيير المركز والسهر على تطبيق كافة الإجراءات والتدابير الموصى بها واستلام تقارير مفصلة في حالة دخول دفعات جديدة وخروجها نحو النيجر، في حين تعهد الإدارة الخدماتية للهلال الأحمر لإضفاء الصبغة الإنسانية على العملية . والجدول التالي يوضع عدد المرحلين إلى النيجر منذ البداية.

جدول رقم (7): يوضح عدد الدفعات المرحلة من مختلف ولايات الوطن عبر ولاية تمنراست

الدفعات المرحلة	عدد الرعايا النيجيريين المرحليين الى بلدهم الاصلي النيجر	تاريخ الدخول الى المركز	تاريخ الخروج من المركز نحو النيجر
الدفعة الاولى	319	2014/12/06	2014/12/09
الدفعة الثانية	330	2014/12/11	2014/12/12
الدفعة الثالثة	170	2014/12/12	2014/12/13
الدفعة الرابعة	84	2014/12/14	2014/12/15
الدفعة الخامسة	248	2014/12/15	2014/12/16
الدفعة السادسة	209	2014/12/27	2014/12/29
الدفعة السابعة	125	2015/01/07	2015/01/08
الدفعة الثامنة	330	2015/01/12	2015/01/13
الدفعة التاسعة	321	2015/01/14	2015/01/15
الدفعة العاشرة	417	2015/01/20	2015/01/22
الدفعة الحادي عشر	355	2015/04/05	2015/04/06
الدفعة الثاني عشر	414	2015/04/07	2015/04/09
الدفعة الثالث عشر	188	2015/05/22	2015/05/23
الدفعة الرابع عشر	127	2015/05/26	2015/05/27
الدفعة الخامس عشر	18	2015/06/02	2015/06/04
الدفعة السادس عشر	68	2015/06/14	2015/06/15
الدفعة السابع عشر	394	2015/10/01	2015/10/02
الدفعة الثامن عشر	369	2015/10/05	2015/10/06
المجموع	4587	/	/

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على معلومات مقدمة من طرف مركز إيواء الأفارقة بولاية تمنراست

المطلب الثاني:الهلال الأحمر الجزائري ودوره في تسيير و إدارة هجرة الأفارقة في ولايتي تمنراست و ورقلة.

يقوم الهلال الأحمر الجزائري على سبعة مبادئ أساسية وهي: الإنسانية، عدم التحيز، الحياد، الاستقلال، التطوع، الوحدة، العالمية ومنذ تأسيسه في منتصف القرن الماضي، كان له دور كبير في التدخل في الأزمات الإنسانية والكوارث الطبيعية التي شهدتها الجزائر منذ الاستقلال ومن أهمها زلزال الأصنام 1980،فيضانات باب الواد 2002، زلزال بومرداس2004 و آخرها فيضانات غرداية 2008 واعتبرت هذه الكوارث أحداثا جساما مكنت الهلال الأحمر من اكتساب الخبرة اللازمة و التجربة في إدارة الحالات الإنسانية التي تعقب كل كارثة.

ومع بداية الألفية الجديدة شهدت الجزائر ولاسيما المناطق الجنوبية الحدودية تدفقا لجيوش كبيرة من المهاجرين غير الشرعيين القادمين من الدول الإفريقية هربا من الظروف الاجتماعية و الاقتصادية والأمنية التي تشهدها الكثير من دول القارة والتي حتمت على رعاياها اللجوء إلى الجزائر التي قبلت استقبالهم على أراضيها في إطار سياسة حسن الجوار وبسبب الروابط التاريخية التي تعود إلى الثورة التحريرية أين تلقت الدعم من طرف الأفارقة، ولأن الهجرة ظاهرة إنسانية أوكلت الدولة الجزائرية مهمة إدارة الجانب الإنساني للمهاجرين الذين ينتشرون فوق أراضيها أو الذين خصصت لهم مراكز استقبال إلى منظمة الهلال الأحمر.

يحتوي الهلال الأحمر الجزائري على مندوبيات ولائية عبر كامل الإقليم الوطني وتشمل كل مندوبية مجموعة من المكاتب و المراكز عبر مختلف البلديات ، فهذه المندوبيات تقوم بالدور المنوط بها في إدارة العمليات الإنسانية المتعلقة بحياة المهاجرين وسلامتهم، ويسهر على تنفيذ هذه البرامج شباب وشابات متطوعون يخضعون لتكوين في مجال الإسعافات الأولية و التعامل مع الحالات الطارئة و الحرجة . ويتلقى الهلال الأحمر التمويل والدعم من طرف الخواص والمتبرعين و الدولة الجزائرية في إطار الدعم المخصص للجمعيات، كما لديه صندوق خاص لتسيير الأزمات والكوارث الطبيعية.

وفي هذا الصدد فإن اللجان الولائية للهلال الأحمر في ولايتي تمنراست و ورقلة تقوم بدور خاص وظاهر في إدارة ظاهرة تدفق المهاجرين الأفارقة، وتقدم نفسها كفاعل رئيسي وشريك مهم رفقة السلطات المحلية والولائية، فما هي إستراتيجية الهلال الأحمر في الولايتين في إدارة الظاهرة؟ وكيف تنسق اللجان الولائية التابعة للهلال الأحمر في ولاية ورقلة مع نظيرتها في ولاية تمنراست؟

في البداية ينبغي أن نشير إلى أنّ إستراتيجية الهلال الأحمر في الولايتين تقوم على ثلاث أسس في الوقت الحالي وهي : التوجيه والاستعلام، تقديم الخدمات الإنسانية في مراكز الاستقبال، الإدارة الإنسانية لعملية الترحيل[1].

1/ التوجيه والاستعلام:

إن المهاجرين غير الشرعيين هم أشخاص تقطعت بهم السبل نتيجة الأوضاع السيئة التي عاشوها في بلدانهم، ولهذا فالكثير منهم عندما يقصدون ولايتي تمنراست و ورقلة يجدون أنفسهم في وضع حرج وخاصة الفئات الهشة من المهاجرين المتمثلة في النساء و الأطفال والشيوخ فهم كثيرا ما يقصدون مقار الهلال الأحمر بالولايتين طالبين المساعدة ومد يد العون خاصة المرضى والعاجزون، مصالح الهلال الأحمر يقومون بتحويلهم إلى مراكز الاستقبال بالتنسيق مع الوالي ومتابعة حالاتهم الصحية والنفسية، أو التصريح بهم لدى المصالح الأمنية، ويقول القائمون على الهلال الأحمر في ولاية تمنراست إنهم يسجلون حالات كثيرة لمهاجرين يقصدونهم قصد طلب المساعدة و إعادة تأهيلهم في الولاية أو مساعدتهم على العودة إلى بلدانهم، وتقوم اللجان الولائية للهلال الأحمر بالولايتين بمتابعة الأوضاع المختلفة للمهاجرين وإصدار تقارير مفصلة للوالي حول حصيلة المهاجرين وجنسياتهم والمساهمة في إعداد مخطط للتكفل بهم.

إن عملية التوجيه والاستعلام إجراء روتيني يومي تقوم به اللجان الولائية في ولايتي تمنراست ورقلة يجعلها مستعدة في أي لحظة للقيام بهذا الدور الذي سخرت له إمكانيات معتبرة من كوادر مدربين و متطوعين مدربين على أبجديات التعامل مع الحالات الإنسانية، وتوجيه المهاجرين إلى مركز الاستقبال وتقديم الرعاية اللازمة وهو ما سنتطرق له في النقطة الموالية.

[1] تم تحديد هذه الأسس والاستراتيجيات من طرف الباحث بناءا على لقاءات و مقابلات مع مسؤولي الهلال الأحمر بالولايتين وبناءا على تصريحات رئيسة الهلال الأحمر الجزائري السيدة سعيدة بن حبيلس لوسائل الإعلام.

2/ تقديم الخدمات الإنسانية في مراكز الاستقبال

في إطار مساعيه الإنسانية يقوم الهلال الأحمر بتوفير الرعاية اللازمة للمهاجرين غير الشرعيين في مركز الاستقبال بورقلة أين يسهر أعضاء اللجنة الولائية للمنظمة غير الحكومية على إدارة الجانب الصحي بشكل يومي والاتصال بالأطفال القصّر و إعطائهم الحليب والأغذية اللازمة لنموّهم، وينسق مع مصالح البلدية من اجل توفير الماء والكهرباء وتوفير أدوات النظافة داخل المركز.

وفي ولاية تمنراست فإنه ونظرا لعدم تواجد الأفارقة في مكان واحد فالأمر يبدو صعبا لكن من حين لأخر يقوم أعضاء اللجنة الولائية للهلال الأحمر بتنظيم بعض الحملات الإنسانية لصالح الفئات الهشة ومساعدتها من اجل العيش بطريقة تليق بالحياة الإنسانية وتوعيتهم بمخاطر الهجرة وما ينجر عنها من مخاطر صحية ونفسية و اجتماعية عليهم، ويظهر الدور الإنساني بطريقة اكبر داخل مركز الإيواء المخصص لترحيل الرعايا النيجريين، وهذا ما يقودنا إلى النقطة التالية.

3/ إدارة عملية الترحيل والإشراف عليها

إن إستراتيجية الترحيل هي السياسة المعتمدة حاليا من طرف السلطات الجزائرية تجاه الرعايا النيجيريين، ويعتبر الهلال الأحمر الشريك الأساسي والأبرز في إدارة العملية عبر كل القطر الجزائري، وقد خصص الهلال الأحمر الجزائري مبلغ 100 مليون دولار لإطعام والتكفل ونقل المهاجرين[1]، وفي هذا الصدد قامت اللجنة الولائية للهلال الأحمر الجزائري بولاية تمنراست بتكوين 100 متطوع من أعضائه في مجال تسيير المخيمات تحسبا لإشراكهم في عملية الترحيل بالإضافة إلى تكوينهم المسبق في الإسعافات الأولية[2]، ويستقبل مركز الإيواء بتمنراست الدفعات القادمة من الولايات الجزائرية، ويعنى الهلال الأحمر داخل المركز بإطعامهم و إيوائهم وتوفير الحليب للأطفال والرضع وتقديم العلاج والرعاية الصحية طيلة مكوثهم داخل المركز.

و لأجل إعطاء عملية الترحيل صبغة إنسانية مُنح الهلال الأحمر مهمة التكفل الإنساني بكل جوانبه للمهاجرين المرحلين لذا سخرت إمكانيات ضخمة ووفر مبالغ كبيرة لتنفيذ برنامج السلطات الجزائرية الذي يقضي بضرورة رعاية المرحلين ومعاملتهم بصورة تليق وحقوق الإنسان المصادق عليها في المواثيق الدولية، لذا فقد كلفت هذه المنظمة بالإشراف على عملية

---

[1] مراد محامد، **مرجع سبق ذكره**،ص05.

[2] مقابلة مع السيد مولاي الشيخ، مرجع سابق.

الترحيل من بدايتها إلى غاية نهايتها، فهي المسئولة على عملية الإطعام والإسكان و العلاج في كافة مراكز الاستقبال المنتشرة عبر الإقليم الوطني.

وفي ولاية ورقلة ينفذ الهلال الأحمر إستراتيجية عملية لمباشرة إجراءات الترحيل وفق ثلاث مراحل[1]:

أ-التجميع: القيام بعملية تجميع الأفارقة بعد إحصائهم يتم من طرف أعضاء الهلال الأحمر بورقلة وهي عملية صعبة قد تعّرض أصحابها للاعتداء من طرف المهاجرين المرحلين غير أن وجود قوات الأمن لحماية عناصر الهلال الأحمر ساعدهم كثيرا في القيان بمهامهم بسلامة.

ب-وضعهم في مكان آمن: بعد القيام بتجميع المرحلين يتم نقلهم إلى مكان آخر حيث يمكثون يومين أو ثلاثة قبل التوجه إلى ولاية تمنراست، وتكون مصاريف الإطعام والفحص داخل المركز على عاتق الهلال الأحمر.

جـ-نقلهم إلى ولاية تمنراست: في اليوم الثالث أو الرابع يتم تحويل المهاجرين إلى ولاية تمنراست تحت الإشراف المباشر لعناصر الهلال الأحمر بورقلة المسؤول عن متابعتهم و إطعامهم و راحتهم طيلة فترة الرحلة المقدرة ب1600 كم نحو منطقة تمنراست، ويتم التوقف من حين لآخر لتناول وجبات الغذاء والعشاء وقضاء حاجاتهم البيولوجية إلى غاية الوصول إلى مركز الإيواء بتمنراست أين يتم تسليمهم إلى المكلف بالهلال الأحمر داخل المركز.

الجدير بالذكر أن هذه الإجراءات تنطبق على جميع الولايات الجزائرية حيث أنشأت السلطات الجزائرية في إطار عملية الترحيل مركز في ولاية باتنة يخص النيجيريين المتواجدين في الشرق الجزائري و آخر في مدينة تلمسان يخص النيجيريين المنتشرين في ولايات الغرب، وبعد تسجيل الحادث المروري الذي خلف وفاة 09 أفارقة بمنطقة حاسي الفحل دائرة المنيعة ولاية غرداية قامت السلطات الجزائرية بإنشاء مركز استقبال بالإتفاق مع رئيس بلدية حاسي الفحل وعهدت إدارته إلى اللجنة الولائية للهلال الأحمر لولاية ورقلة وهو مخصص للرعايا القادمين المرحلين من الشمال الجزائري ضمانا لراحة السائقين والمهاجرين معا كي لا تتكرر مثل هذه المأساة.

[1] مقابلة مع السيد ذكار بومدين.

المطلب الثالث: الصعوبات و التحديات التي تواجه الفواعل المحلية في إدارة هجرة الأفارقة بولايتي تمنراست و ورقلة:

تشكل ظاهرة الهجرة غير الشرعية أو المختلطة واحدة من اكبر التحديات التي تواجه الدول و المجتمعات، لذا تتوقف إدارة هذا النوع من التحديات على مدى إدراك النخب الحاكمة لطبيعة التهديد الذي قد تشكله الهجرة الوافدة على النظام الاقتصادي والنسيج الاجتماعي و البنية الثقافية للبلد المستضيف، ونظرا لكون البلديات و الولايات هي المعنية بالدرجة الأولى بهذه الأخطار أصبحت الكثير من الدول تنحو نحو منح الإدارات اللامركزية مزيدا من الصلاحيات لإدارة الهجرة غير الشرعية بسبب الطبيعة المعقدة للظاهرة وصعوبة التناول مركزيا.

ولأن الجزائر من بين الدول الإفريقية التي تعتبر منبع ومقصد للمهاجرين غير الشرعيين في نفس الوقت فإنها تحاول جاهدة تطوير إستراتيجية مركزية لإدارة الهجرة الوافدة ولاسيما للرعايا الأفارقة الذين ينتشرون على أراضيها بطريقة غير قانونية وبدون وثائق، خاصة بعد الأحداث التي شهدتها دول مالي والنيجر وليبيا، وتسعى كذلك إلى خلق تعاون بين الإدارة المركزية واللامركزية وغير الممركزة لضبط وتسيير هذه المشكلة، ورغم المحاولات و الإجراءات لمواجهة الهجرة غير الشرعية إلا ان التسيير المحلي للظاهرة بولايتي تمنراست و ورقلة تواجهه الكثير من الصعوبات على ارض الواقع، نوجزها في النقاط التالية:

1-حداثة القوانين المنظمة للهجرة وتنقل الأجانب و التي تعطي صلاحيات كبيرة للوالي فقانون الأجانب حديث النشأة حيث صدر في سنة 2008 فقط حيث يمنح هذا القانون صلاحيات محددة للوالي تتمثل في ثلاث حالات وهي الإبعاد والطرد و إنشاء مراكز استقبال لهم، فالأخصائيون يقولون أن سلطات الوالي مقيدة وغير مطلقة في هذا الموضوع حيث انه لا يمكن له أن يتخذ أجراء دون استشارة وزير الداخلية، و هو ما تبين أثناء المقابلات مع مختلف الفاعلين المحليين في هذه الدراسة من خلال الإجراءات المعمول بها محليا والتي عبارة عن تنفيذ لتوصيات الإدارة المركزية.

2-تعدد وتشابك الفواعل فرغم أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية تتطلب تكاثف الجهود بين مؤسسات الدولة إلا أن هذا قد يؤدي بكل طرف بان يرى نفسه انه المعني الأول بالموضوع وتؤدي كثرة الفواعل و خاصة الفواعل الميدانية(قوات الأمن) إلى تضارب الإحصائيات و البيانات وهذا ما لمسناه في حديثنا مع المسؤولية المحليين من خلال صعوبة تحديد إعداد الأفارقة لتعدد الجهات المكلفة بذلك.

3-ضعف مقدرات وقدرات الإدارة المحلية وعدم توفرها على الإمكانيات اللازمة لإدارة المشكلة ويظهر هذا من خلال مركز الاستقبال الذي يقع في مدينة ورقلة والذي يقع بالمقابل من حي جامعي للبنات وهذا ما جعل سكان المنطقة يستنكرون ذلك و اعتراف رئيس ديوان الوالي الذي قال انه لا يوجد في الوقت الحالي غير هذا المركز، أما في مدينة تمنراست فإن كثرة المهاجرين جعلتهم يستأجرون منازل من السكان المحليين وهذا ما يزيد من فرص انتشار الأمراض و العدوى لهؤلاء السكان.

4-عدم وجود إستراتيجية محلية دائمة وواضحة المعالم فتارة يقدم الموضوع على انه امني وتارة على انه إنساني وتارة على انه ذو طبيعة قانونية وإدارية.ففي ولاية ورقلة لم يتم تزويد هذه الدراسة بأي معلومات من طرف الأمن بحجة سرية وخطورة الموضوع.

5- عدم استقلالية لامركزية في إدارة ظاهرة الهجرة غير الشرعية فولاية ورقلة تبعد عن العاصمة 700 كم ولاية تمنراست 2300كم خاصة وان هذه الأخيرة الأكثر تأثرا بالظاهرة لكن سلطات الإدارة المحلية مقيدة بالأوامر المركزية المتميزة بالبيروقراطية الصارمة.

6- عدم توفر غطاء مالي خاص لمساعدة الإدارة المحلية التي تنفق من ميزانيتها المخصصة للتنمية بالاستثناء الهلال الأحمر الذي يصرف أموال طائلة ولديه صندوق مخصص للكوارث و الأزمات الإنسانية.

7-غياب تصور واضح ومحدد لظاهرة الهجرة على المستوى المحلي فالكثير من المسؤولين المحليين يعتقدون بوجود أخطار تتعلق بالجانب الصحي فقط لكنهم لا يدركون العواقب على المدى البعيد الذي تشكله ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

8-انتشار المهاجرين بدون وثائق رسمية وهذا يصعب من التعامل معهم ومعرفة جنسياتهم وإدلائهم بتصريحات كاذبة.

9- التدفق المعتبر لآلاف الأفارقة إلى مدينة تمنراست وانتشارهم في جميع أحياء مدينة تمنراست شل من تدخلات الإدارة المحلية التي وقفت عاجزة أمام هذا الطوفان الإفريقي الذي بدأ يغير من وجه المدينة شيئا فشيئا.

10-شساعة الحدود مع الدول الإفريقية وكبر مساحة ولاية تمنراست وورقلة اضعف الإدارة المحلية وأعجزها عن متابعة كل تحركاتهم وحالاتهم فالكثير منهم يتيهون في الصحراء ويموتون عطشا أو جوعا مثلما حدث في سنة 2007 عندما لقي 15 مهاجرا مصرعهم عطشا في صحراء تمنراست .

11- الأحداث التي تشهدها الكثير من الدول الإفريقية سواء الأمنية و الاضطرابات الاجتماعية فلقد صرح احد النيجيرين من منطقة زندار أن العنصرية التي تشهدها المنطقة و البطالة هما سبب مجيئه إلى الجزائر، بالإضافة إلى الأوضاع الاقتصادية العسيرة التي تشهدها دول القارة الإفريقية تدفع بشبابها القدوم إلى الجزائر ومزاحمة أبنائها في الوظائف و الأشغال وهذا ما يضع الإدارة في موقف محرج، خصوصا وانه هناك أصوات في الجزائر تطالب بتشغيل هؤلاء المهاجرين في المجال الفلاحي.

12-عدم توفر هيئة مكلفة بالهجرة فقط تقوم بجمع البيانات والمعطيات المتعلقة بالظاهرة تكون سند تقوم عليها الإدارة المحلية لتطوير إستراتيجية محلية دائمة وواضحة المعالم تعالج الظاهرة من جميع زواياها وأبعادها، مثلما هو معمول به في كثير من البلدان.

وهكذا نلاحظ أن الكثير من الصعوبات يمكن التغلب عليها وتطويعها إذا منحت الإدارة اللامركزية صلاحيات اكبر وأعطيت إمكانيات اكبر خاصة بالنسبة للولايات والمناطق الحدودية التي تبعد عن الإدارة المركزية بآلاف الكيلومترات وضرورة تطوير إستراتيجية تنسيق ما بين الولايات تمكنهم من التحكم أكثر في الظاهرة، لذا بات من الضروري على الجزائر أن لا تلعب دور المتفرج وان تتحرك وطنيا وإقليميا من خلال التعاون مع الدول الإفريقية وتوسيع إجراء الترحيل ليشمل دول أخرى مع دعم التنمية في تلك البلدان.

المطلب الرابع:رؤية مستقبلية من منظور الأمن الإنساني والتنمية والحوكمة لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية

إن الإدارة الفعالة للهجرة لا تتمثل بخلق أدوات قانونية واطر تنظيمية فقط، دون الالتفات إلى الأسباب والجذور المؤدية للظاهرة والتي تتطلب تطوير مقاربات وأسس ذات طبيعة معيارية و قيمية تتخذ من الواقع الحقيقي منطلق لصنع السياسات عموديا و أفقيا لإدارة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، ويجب أن تعالج إدارة الهجرة من ثلاث محاور أساسية وهي: الأمن الإنساني والتنمية وأخيرا الحوكمة وبناء القدرات المحلية والوطنية والدولية.

الفرع الأول.: تعزيز الأمن الإنساني لمكافحة الهجرة غير الشرعية

انطلق مفهوم الأمن الإنساني من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في محاولة لوضع الأطر اللازمة والآليات التنفيذية لتصحيح الوضع المتسم بالاضطراب والهشاشة والعشوائية فالي جانب الأمن الاقتصادي(ضمان الحد الأساسي للدخل)، يشمل مفهوم الأمن الإنساني الأمن الصحي (الخلو النسبي من المرض والعدوى)، والأمن الغذائي(توفير الفرص المادية والمالية للحصول على الغذاء)، والأمن البيئي(ماء صحي، هواء نظيف وشبكة أرضية متماسكة)، و الأمن الشخصي(الأمن من الضعف والتهديد البدني) والأمن المجتمعي(امن الهوية الثقافية)، و الأمن السياسي (حماية الحريات الأساسية وحقوق الإنسان).

إن حماية المهاجرين هي قضية متمحورة بين حقوق الإنسان والأمن الإنساني، بحيث يعزز كل منهما الآخر، فامن الإنسان يساعد على تحديد الحقوق المعرضة للخطر في حالة بعينها وحقوق الإنسان تساعد في الإجابة على التساؤل التالي: لماذا ينبغي تعزيز أو ترقية امن الإنسان؟ وفكرة الواجبات والالتزامات تكمل في الاعتراف بأهمية أمن الإنسان أخلاقيا وسياسيا[1]، والدمج الفعال للحقوق الاقتصادية والاجتماعية في التحرر من الحاجة والحقوق المدنية و السياسية في التحرر من الخوف،أما من زاوية حقوق الإنسان فإن المهاجرين هم أصحاب حقوق يطالبون بحماية وترقية protection et promotion واحترام حقوقهم من قبل الدول.

حظيت الهجرة باهتمام كبير في الخطابات والبرامج السياسية ولكن بقيت الإرادة السياسية محدودة نظرا لعدم تبلور مفهوم الأمن الإنساني، لذا يجب مشاركة فواعل أخرى بالإضافة إلى الدول المترددة على الالتزام بالمعايير الدولية لحماية حقوق المهاجرين وبالتالي

[1] تقرير لجنة الأمن الإنساني،امن الإنسان الان: حماية الناس وتمكينهم، لجنة الأمن الإنساني، نيويورك، سنة 2003.

يمكن اعتبار الأمن الإنساني كصيحة استغاثة لترقية حقوق المهاجرين وتوحيد جهود الجهات الفاعلة الأخرى مثل المنظمات الحكومية وغير الحكومية و الأكاديميين للخروج من المأزق الحالي للإرادة السياسية وتمكين واضعي السياسات من التركيز على الأفراد الذين يشكلون الظاهرة[1].

فالتهديدات الأمنية في إفريقيا عديدة وتتجه لان تكون ذات مصادر عسكرية مثل: الحروب، النزاعات المسلحة، الجريمة المنظمة، و الإرهاب ، وذات أبعاد غير عسكرية لتهديد الأمن الإنساني مثل الفقر، الأمراض الفتاكة، والتدهور البيئي والكوارث الطبيعية مثل الجفاف والتصحر والمجاعات، وعلى العموم تواجه قارة إفريقيا أزمات أمنية وبيئية متزايدة، فأكثر من 300 مليون شخص يعيشون على اقل من دولار واحد في اليوم من تبعات الصراعات حسب منظمة اكسفام، فهذه الأرقام الرهيبة تشير إلى الفقر وعلاقته بالنزاع حيث يتآكل أساس الأمن الإنساني في هذه المنطقة في عدة مجالات بسبب الانهيار الاقتصادي وأسباب أخرى خصوصا في منطقة الساحل و افريقيا[2] ، فحسب تقرير التنمية البشرية عام 2001، يعيش في هذه المنطقة 64 %من السكان تحت بأقل من دولار وفاقم هذه الوضعية أزمة الدين الخارجي جرّاء سياسة التعديل الهيكلي الذي قدّر في سنة 2000 ب 206 بليون دولار.

وتعاني حوالي 11 دولة من النزاعات منذ التسعينات(السودان، إثيوبيا، أوغندا حيث أن عدد القتلى بين 3,8 و 6,8 مليون قتيل اي ما يعادل 24 % و43% من السكان ثم انه في عام 2000 كان 20% من سكان إفريقيا معنيين بالنزاعات[3].

الفرع الثاني: الاهتمام بالتنمية وربطها بالهجرة غير الشرعية.

الهجرة غير الشرعية هي رد فعل على التفاوت في مستويات الدخل وفي فرص العمل بين البلدان، فغالبا ما يشار إلى الفقر والبطالة كعوامل رئيسية دافعة لترك الأفراد لأوطانهم ولو بطريقة غير شرعية بهدف تحسين مستواهم المعيشي في الدول ذات المستوى الجيد من التنمية

---

1) Pia Oberoi,Empowering Migrants: Human Security. **Human Rights and policy**, in, Alice Edwards an and Caria Ferstman, Human security and non-Citizens, First Puplished, UK, Cambridge University Press,2010, p270.

2) Martha Belete Hailu," Agriculture under the Doha Round and Food Security in Sub-Saharan",(thesis on master of lows, University of the Western Cape, May 2005),p 18.

3) Liela Patel and Theresa Wilson, Civic service in Sub Saharan Africa, Nonprofit and Voluntary Sector Quarterly,2004 p 27.

وتحويل الأموال التي يجمعونها إلى أسرهم، ولهذا فقد حظيت العلاقة بين الهجرة والتنمية باهتمام العديد من المقاربات والنظريات الأكاديمية مثل: النظريات النيوكلاسيكية للهجرة التي تعتمد في

تحليلها على العلاقة على الجانب الاقتصادي وترك الجوانب الاجتماعية والسياسية والثقافية[1]، بالإضافة إلى نظريات أخرى جاءت منتقدة للنظرية النيوكلاسيكية للهجرة مركزة على الهجرة باعتبارها إستراتيجية للحياة نتيجة للتحويلات المالية للأسر، وبالتالي يكون تأثير ايجابي للهجرة على التنمية في المدى الطويل من خلال الهجرة العائدة أو الدائرية وهي هجرة الأدمغة ونقل التكنولوجيا[2].

نظرا لأن الهجرة لها اثر ايجابي على التنمية في كل من بلدان المنشأ والمقصد فلقد حظيت بالاهتمام الكبير في برامج المنظمات الدولية الحكومية و غير الحكومية، فقد خصها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتقرير سنة 2005 بعنوان" التغلب على الحواجز، قابلية التنقل البشري والتنمية"، حاول فيه الإجابة على العديد من التساؤلات حول: من يتحرك؟ والى أين؟ ومتى؟ وما الأسباب؟ وما هو التغيير الذي يطرأ على المهاجرين؟ وما هي الآثار التي تكون على دول المنشأ ودول المقصد؟.

كما أشارت أيضا لجنة السياسات الإنمائية بالأمم المتحدة في تقريرها عن الدورة 13 في مارس 2011 والمقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى أن ظاهرة الهجرة الدولية تشكل قوة كبيرة للتغيير الاجتماعي والتفاعل الثقافي ولها آثار ملحوظة على عملية التنمية وأداء الاقتصاديات الحديثة ولها اثر ايجابي على كل من دول المقصد و المنشأ ومن ثم يجب تنظيمها بالقدر الكافي لكي بعود بفوائد مشتركة لكليهما.

و أشار تقرير المنظمة الدولية للهجرة سنة 2010 إلى العلاقة بين الهجرة والتنمية و ترقية الهجرة الدائرية الهجرة وحتى اللجنة العالمية للهجرة الدولية (C.M.M.I) في تقريرها سنة 2005 أشارت إلى دور المهاجرين في ترقية التنمية و محاربة الفقر في بلدانهم و الإضافة التي يقدمونها لدول المقصد.

---

1) Ton Van Naerssen, Emst Aamelies Zoomers, **Globalization. Migration, and Development;** in Ton Van Naerssen and others, (eds), Global Migration and Developement, first published, New York Routledge, 2008, 05.

2) Ibid,p.06.

العلاقة بين الهجرة والتنمية معقدة و مختلفة من بلد لآخر فمن الدوافع المؤدية لها التعاون الاقتصادي بين الدول والعوامل الجاذبة مثل وفرة سوق العمل والتقارب الجغرافي والسياسات وضعف المراقبة الحدودية، وهناك دراسات لتوضيح علاقة الأثر الاقتصادي للاتجار بالبشر من اجل مساعدة أصحاب القرار السياسي على تحليل المعطيات الموجودة حول علاقة الهجرة غير الشرعية بالتنمية، واتخاذ التدابير والسياسات اللازمة للتعامل معها وقطع التمويل على الاتجار غير المشروع واستعمال سياسات التنمية لسد الحوافز والدوافع الاقتصادية للهجرة السرية والحد من نشاطات المهربين و أيضا إنشاء قاعدة بيانات عالمية لمنظمة الهجرة الدولية حول الاتجار بالبشر وطرقه و أماكنه و آثاره وهذا من اجل توفير إحصائيات منهجية للباحثين.

ترى الدكتورة مجدة أمّام" يجب وضع سياسات التنمية الإنسانية الفعالة كمدخل جديد مقترح لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الأجل القصير والأجل الطويل، وخاصة سياسات التمكين للشباب العربي في كل من المجالين الاقتصادي والاجتماعي والثقافي[1]، كما أشارت المجموعة الثانية من المنتدى العالمي للهجرة والتنمية، سنة 2011 بجنيف والتي تطرقت إلى موضوع معالجة الهجرة غير القانونية من خلال استراتيجيات منسقة للهجرة والتنمية إلى تناول العلاقة بين الهجرة غير القانونية والتنمية وكيفية ارتباط المسألتين بغرض تحديد الاستجابات الميثالية على مستوى سياسات الهجرة غير القانونية وكيف يمكن للبلدان الأصلية والعبور والمقصد اتخاذ إجراءات مشتركة لمعالجة الأسباب ؟ كما درست أيضا العناصر الأساسية للنجاح في كيفية قيام المؤسسات الوطنية بتنفيذ قوانين الهجرة ومنع الهجرة غير القانونية وحماية حقوق وكرامة المهاجرين، و تبادل المعلومات عن الممارسة عن الممارسة الوطنية والثنائية والإقليمية والدولية لحماية المهاجرين في الحالات غير القانونية[2].

الفرع الثالث: حوكمة إدارة الهجرة غير الشرعية

إن حوكمة إدارة الهجرة يجب أن تكون معززة وقوية على المستوى الوطني من خلال اكبر قدر من الاتساق وتحسين القدرات، أما على المستوى الإقليمي فيكون من خلال التعاون الفعال بين الدول على الصعيد العالمي من خلال الحوار والتواصل بين الحكومات والمنظمات الدولية، هذه الجهود يجب أن تستند إلى فهم أفضل للعلاقة بين الهجرة والتنمية وغيرها من القضايا الأساسية بما في التجارة و الإعانات و الأمن الإنساني وحقوق الإنسان، فالحوكمة

[1] منصوري رؤوف، الهجرة السرية من منظور الأمن الإنساني ، مذكرة ماجيستير غير منشورة، جامعة سطيف: كلية لحقوق والعلوم السياسية.2014،ص 180.

[2] المكان نفسه.

تكون بأشكال مختلفة مثل: سياسات الهجرة والمفاوضات والاتفاقيات الدولية والمحافل الدولية المتعددة الأطراف والعمليات الاستشارية، والنشاطات التي تقوم بها المنظمات الدولية فضلا عن القوانين والمعايير، فالحوكمة على المستوى الوطني يجب أن تضع السياسات الوطنية المتماسكة للهجرة والتي تكون لها أهداف متفق عليها مع الأخذ بعين الاعتبار القضايا السياسية ذات الصلة مع احترام مواثيق حقوق الإنسان، ويجب أن تكون بالتنسيق الفعال مع جميع الوزارات الفاعلة ذات الصلة بالهجرة غير الشرعية و التشاور مع الجهات الفاعلة غير الحكومية.

ويكون ذلك بتعزيز وتقوية القدرات الوطنية ولذلك يجب معالجة المسائل التالية: دور الهجرة الدولية في النمو الاقتصادي والتنمية، كذا مسألة التجميع العائلي، اللجوء وحماية اللاجئين وإعادتهم، الوقاية من الهجرة غير الشرعية وترقية الهجرة القانونية الشرعية، كذلك الاندماج في المجتمع المحلي و حماية حقوق و واجبات المهاجرين.

وقد وضعت منظمة الهجرة الدولية برنامجا لتقوية وبناء القدرات capacity building في تقريرها لسنة2010 فيما يخص إدارة وتسيير الهجرات بمساعدة تقنية في السياسات والممارسات الوطنية والإقليمية للمعايير الدولية، تسهيل الهجرة القانونية، الحد من الهجرة غير الشرعية، تحسين حماية حقوق الإنسان للمهاجرين وتطوير التعاون الدولي وهذه الأهداف تتحقق من خلال تلبية الاحتياجات التالية[1]:

- ✓ مراجعة و تحديث السياسات القانونية والإدارية
- ✓ تحسين النظام العملياتي في إدارة الهجرة
- ✓ تدريب وتطوير الموارد البشرية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للاماكن ذات الضغط الكبير للمهاجرين والعمل المشترك.

ويضيف التقرير إلى ضرورة إشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية على كل المستويات الوطنية و الجهوية والدولية نظرا لدورهم الفعال في عملية حوكمة إدارة الهجرة غير الشرعية بصفة خاصة، مع ضرورة التقوية الفعالة للعملية الاستشارية على المستوى الإقليمي والانتقال نحو الحوكمة العالمية في إدارة الهجرة غير الشرعية.

وهكذا نرى أن واقع الأمن الإنساني والتنمية و الحوكمة في دول القارة الإفريقية في ذيل الترتيب ، وهذا ما يفسر الهجرات الكبيرة للسكان الأفارقة نحو أماكن تتوفر فيها سبل

---

[1] OIM: **Etat de La Migration Dans Le Monde 2010, L'avenir Des Migration: Renforce Les Capacités Face Aux Changement**, Op.Cit.,P.P 94.

العيش الكريم وتحترم فيها حقوق الإنسان، وينبغي على السلطات الجزائرية ان تسعى جاهدة لتطوير هذه المقاربات وربطها ببعضها البعض للتحكم في ظاهرة تدفق هجرة الأفارقة ولاسيما للمناطق الحدودية التي تعرف تواجدا كبيرا لهؤلاء المهاجرين خاصة ولايات الجنوب الجزائري، فبعدما اتجهت الجزائر نحو تبني معالجة الإرهاب من خلال مقاربة الأمن والتنمية لا بد لها من تطوير مثل هذا النوع من المقاربات لإدارة ظاهرة الهجرة غير الشرعية منها واليها.

خلاصة و استنتاجات:

من خلال هذه الدراسة الميدانية في هذا الفصل التي قادت الباحث إلى التقرب أكثر من الظاهرة ومحاولة ملامسة جوانبها على ارض الواقع تتضح مجموعة من النقاط يمكن إبرازها كالآتي:

أ- يحاول المسؤولون المحليون بإقليم الولايتين التوصل إلى إدارة فعالة للتحكم ظاهرة الهجرة غير الشرعية والتخفيف من معاناة المهاجرين الأفارقة، عبر استحداث مركز استقبال وتجميع لهؤلاء الأفارقة في مدينة ورقلة ، بينما في مدينة تمنراست فإن عددهم الكبير دفعهم إلى استئجار منازل وبيوت من السكان المحليين.

ب- يوجد تخوف كبير على المستوى المحلي من تبعات وآثار الهجرة غير الشرعية في الجانب الصحي رغم تطمينات مصالح الصحة، وعلى الجانب الاقتصادي والاجتماعي والثقافي كما رأينا.

جـ- وجود المهاجرين في الولايتين خدم كثيرا مشاريع التنمية خصوصا وان اغلب المهاجرين من فئة الشباب يبحثون عن أي عمل،في ظل عزوف أبناء المنطقتين عن العمل في المشاريع القاعدية.

د- استراتجيه الترحيل التي اعتمدتها الدولة الجزائرية تجاه الرعايا النيجيريين قد يدفع بالآخرين إلى التفكير من مغادرة الجزائر التي يعتبرها الكثيرين مكان استقرار كونه يوفر الاستقرار والعمل والمسكن.

هـ-يعتبر الهلال الأحمر الجزائري الذراع الإنساني للدولة الجزائرية لذلك فقد نصب نفسه شريكا أساسيا وفاعلا مهما في إدارة الجوانب الإنسانية للمهجرين الأفارقة وخاصة المرحلين إلى بلدانهم وعموما.

و-يمكن القول بأن الفواعل المحلية في الولايتين تواجهها الكثير من الصعوبات منها ما هو متعلق بالجانب القانوني والهيكلي و نقص الخبرة والتجربة.

الخاتـــــــمة

حاولت هذه الدراسة التطرق إلى موضوع دور الفواعل المحلية في إدارة ملف الهجرة غير الشرعية وهذا بالبحث في الإطار المفاهيمي والنظري للهجرة غير الشرعية من اجل فهم العناصر الأساسية التي تمكننا من الإحاطة بالموضوع بكل جوانبه، فالنظريات المقدمة في هذا الصدد اثبت قصورها في التنبؤ بالأشكال و الأنماط الجديدة لظاهرة الهجرة غير الشرعية المتمثلة في الهجرة من الجنوب نحو الشمال إلى الهجرة جنوب جنوب، لذا يجب إعادة النظر في المسلمات والأسس التي قامت عليها هذه النظريات، كما اثبتت الأطر القانونية والتنظيمية الإقليمية ولاسيما في المتوسط فشلها في إدارة الظاهرة ميدانيا وهذا لاعتبار ظاهرة الهجرة قضية أمنية في جوهر السياسات العامة للبلدان وخاصة بلدان الشمال مما أدى إلى تفضيل المقاربة الأمنية المبنية على القوة وعلى الإجراءات الردعية الصارمة في حين أن معالجة الأمر يتطلب دعم المقاربات التنموية والإنسانية واعتبار الهجرة غير الشرعية قضية إنسانية في جداول الأعمال.

أما من جهة الجزائر فهي تعتبر من بين أكثر الدول في شمال إفريقيا تأثرا بظاهرة الهجرة غير الشرعية سواءا من بلدان المغرب العربي التي عرفت هزات اجتماعية وسياسية بعد سنة 2011 ومن إفريقيا جنوب الصحراء ، لذلك فإن الإطار القانوني يكشف وبقوة النصوص، ترسانة الأحكام التنظيمية التي تسمح برسم تصور عن المجهود الذي تقوم به الجزائر والثغرات التي يمكن أن تكون موضع ضبط من قبل مختلف القطاعات وفقا لما هو ضروري من موارد وللحاجة لدعم القدرات المؤسسية، أما الإطار المؤسساتي فقد بين أن هناك تعقيدا كبيرا لدى الأطراف الفاعلة في تسيير تدفقات الهجرة المختلطة، ويثبت وجود تنسيق على جميع المستويات وطني، جهوي، عالمي،ويبقى التنسيق على متعدد الأطراف أكثر صعوبة في مجال تسيير تدفقات الهجرة، وهكذا يبقى التنسيق المؤسساتي تحديا بالنسبة للجزائر.

أما الإشكالية التي عالجتها الدراسة والمتمثلة في دور الفواعل المحلية في تسيير ملف الأفارقة في الجنوب في الجزائري، فقد أكدت المعطيات الميدانية أن المعالجة المحلية للظاهرة لا زالت بعيدة عن الآمال والطموحات التي تخدم جميع الأطراف بما فيهم المهاجرون والفواعل المحلية ومن خلال هذه الدراسة الميدانية اثبت الباحث صحة الفرضيات المقترحة حيث يتبين ما يلي:

1- تحوّل الجزائر وخاصة ولاية تمنراست من منطقة عبور إلى منطقة استقرار حيث أصبح حوالي 57 % من المهاجرين خاصة من القادمين من الساحل يفضلون الاستقرار في مدينة تمنراست بسبب توفر الفرص الاقتصادية والعوامل الاجتماعية المساعدة المحفزة على البقاء والقرب الجغرافي للولاية من الدول التي جاؤوا منها وهذا ما يساعدهم على التنقل من حين لآخر لرؤية ذويهم و مساعدتهم ماديا، كما أن عامل الاستقرار الأمني له دور كبير في تفضيل الجزائر على بقية الدول المغاربية.

2- في ظل هذا التدفق الكبير للمهاجرين الأفارقة إلى الولايتين جعل الإدارة المحلية وعلى رأسها الوالي،(المكلف بقوة القانون بإدارة الملف وتسييره حسب القانون 08/11 المتعلق بتنقل الأجانب في الجزائر) في مواجهة مأزق حقيقي خاصة بعد تجميد السلطات الرسمية في الجزائر لقانون طرد الأجانب المعمول به سابقا، (وهذا لظروف إنسانية تخص المهاجرين الماليين)، عقّد الموقف وأنقص من فاعلية الإدارة المحلية و زاد من معاناة المهاجرين الأفارقة الذين أصبحوا ينتشرون في ولاية تمنراست بكل حرية، وفي ولاية ورقلة تم إنشاء مركز استقبال سنة 2012 لكن ظروف الإقامة به سيئة، نتيجة لانعدام الخدمات الضرورية الأساسية.

3- إن انعدام مصالح متخصصة في إدارة مسألة الهجرة وطنيا جعل الفواعل المحلية تجد صعوبة في الحصول على بيانات دقيقة ومعطيات صحيحة، جعل من الصعب تحديد أي من الهيئات تملك صلاحيات إدارة الهجرة، بالإضافة إلى غياب تصور واضح عن حجم المشكلة وآثارها واعتبارها أحيانا أمنية وأحيانا إنسانية، وقد اثبت إستراتيجية التنسيق المحلي ما بين الفواعل تقدما ملحوظا في إدارة الملف، خاصة في عملية الترحيل التي خصصتها الدولة الجزائرية للرعايا النيجيريين المتواجدين على التراب الجزائري.

4- إن من أسباب ضعف الإدارة المحلية هو افتقادها لإستراتيجية واضحة المعالم و محددة الأهداف رغم ترسانة القوانين و الأطر التنظيمية لمكافحة الهجرة غير الشرعية وإدارتها و السبب يعود إلى هيمنة الإدارة المركزية وعدم منح الإدارة اللامركزية صلاحيات أوسع، ودعم مالي أقوى خصوصا في الولايات التي تشهد هذا النوع من الهجرات، وهي الولايات الجنوبية التي عجزت عن إدارة التدفقات المستمرة للمهاجرين

القادمين من إفريقيا ما يصاحبها من تداعيات اقتصادية بدأت تظهر ملامحها بشكل جلي،وقد ظهر هذا العجز في إدارة مشكلة الحريق الذي شب في مركز الاستقبال والذي أودى بحياة 18 إفريقيا وإصابة أكثر من 70 آخرين بحروق متفاوتة الخطورة قدم وزير الصحة(غير مؤهل بإطلاق تصريحات في هذا الشأن) تصريحا بضرورة ترحيل هؤلاء الأفارقة الى بلدانهم وهذا التصريح يعكس غياب الرؤية وعدم واقعية الحل الذي تقدمه السلطات المركزية وقد كشف هذا الحريق تخبط الإدارة المحلية وتناقضاتها بخصوص المعلومات المقدمة حول هذا المركز، وما زاد من غموض الدور هو إعادة إسكانهم في ثكنة عسكرية قديمة و مهترئة، في حين أن الآثار الاجتماعية و التفافية والأمنية يمكن أن تظهر على المدى البعيد وهو ما سيضر بالمواطن المحلي عاجلا أم آجلا.

5- عدم وجود منظمات مجتمع مدني متخصصة في مجال الهجرة كما ما هو معمول به في كثير من الدول واقتصار الدور على الهلال الأحمر الجزائري الذي يبقى عاجزا على إدارة الظاهرة بمفرده.

وفي ختام هذه الدراسة نقترح التوصيات التالية:

1-حماية حقوق المهاجرين و طلاب اللجوء مهما كان وضعهم القانوني في البلاد المستقبلة و معاملتهم كضحايا لا مجرمين.

2- الهجرة ظاهرة معقدة، ولا يمكن توقيفها بعقوبات جزائية أو تدابير أمنية أو تنظيمات، وعلينا فهمها كواقع متجذر في حياة الأفراد والمجتمعات.

3- إن تولي السلطات العمومية أهمية لظاهرة الهجرة المختلطة وملامحها المختلفة والتعاون مع البلدان الفقيرة من خلال برامج تنمية وتحويل الخبرات الناجحة للبرامج الاقتصادية للمقاولات والمشاريع العائلية في ميادين الزراعة والصناعة والتجارة.

4-ضرورة التعاون الجهوي والثنائي بين دول المنشأ والعبور ودول المقصد.

5-تشجيع الدولة على تحسين أكثر لتشريعاتها الوطنية خاصة تلك المتعلقة بوضعية الأشخاص الهشة الأطفال والنساء.

إنشاء قاعدة بيانات من جمع المعلومات حول المهاجرين وعائلاتهم لضمان رؤية اوضح وقراءة أفضل لحركات الهجرة في المنطقة من إيجاد حلول ملائمة.

6-تبني مقاربة تشاركية إنسانية تضمن الكرامة الإنسانية ضمن تسيير تدفقات الهجرة غير الشرعية.

7-تعزيز قدرات المجتمع المدني حتى يتسنى لها مكافحة الهجرة غير الشرعية ودعم قدراته كي يقوم بدوره اكثر.

8- مساعدة الإدارة المحلية على لعب دور مستقل في إدارة وتسيير الظاهرة خصوصا في المناطق الحدودية التي تعتبر اكبر من يتأثر بالظاهرة .

9-إحداث آلية ولائية بين الولايات الجزائرية ذات طابع مدني مهمتها التنسيق بين الإدارة المركزية والإدارة اللامركزية و مراقبة عمل السلطات المحلية في هذا الجانب

10- إشراك اكبر عدد من منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص وعدم حصر الدور الإنساني و الخدماتي على الهلال الأحمر فقط .

11- إنشاء مراكز استقبال وايواء للمهاجرين الأفارقة مثل مركز تمنراست في الولايات التي الحدودية التي تعرف انتشار المهاجرين الأفارقة يتوفر ويجب أن يتوفر هذا المركز على شروط العيش الكريم مما سيسمح بتقليل الاثار السلبية للمهاجرين غير الشرعيين.

إن الجماعات المحلية في ولايتي تمنراست و ورقلة بحاجة ماسة اليوم إلى لعب دور مؤثر و قوي في إدارة تدفقات الهجرة غير الشرعية عبر استحداث آليات محلية و تدريب كوادر تكون لها القدرة على التعامل مع الظاهرة وهذا بالاستعانة بالقانونيين والأكاديميين ورجال الأعمال، والاستفادة من تجارب الدول الأخرى محليا.

الملاحـــــــــــــق

الرعايا الأفارقة الشرعيين في ولاية ورقلة سنة 2015

الرقم	الجنسية	العدد	الملاحظة
01	نيجيريا	04	عمال في شركات
02	مصر	181	عمال في شركات
03	كوديفوار	02	عمال في شركات
04	بوركينافاسو	05	عمال في شركات
05	بورندي	03	عمال في شركات
06	البنين	02	عمال في شركات
07	تونس	102	عمال في ش+حلويات
08	جنوب افريقيا	97	عمال في شركات
09	الصحراء الغربية	26	طلاب جاميون
10	الغابون	01	عامل في شركة
11	غينيا	01	عامل في شركة
12	الكاميرون	02	عمال في شركات
13	ليبيا	44	عمال في شركات
14	مالي	20	عمال في شركات
15	المغرب	14	عمال في شركات
16	موريتانيا	18	عمال في شركات
المجمـــــــــــــــــوع		422	

المصدر: مكتب الاجانب بمديرية التنظيم لولاية ورقلة

العمال الأجانب من جنسيات أخرى في ولاية ورقلة سنة 2015

الرقم	الجنسية	العدد	ملاحظة
01	الصين	818	لم يتأثر عدد الأجانب في ورقلة رغم أحداث تيقنتورين 2013
02	فرنسا	225	
03	بريطانيا	299	
04	امريكا	115	
05	ايطاليا	312	
المجموع		1769	//////////////

الرعايا الافارقة المقيمين بطريقة شرعية في ولاية تمنراست سنة 2015

الرقم	الجنسية	رجال	نساء	العدد الاجمالي
01	مالي	31	44	75
02	نيجيريا	15	28	43
03	تونس	02	10	12
04	ليبيا	02	05	07
05	المغرب	02	00	02
06	الكاميرون	01	00	01
07	غينيا	01	00	01
08	موريتانيا	01	00	01
09	مصر	06	00	06
10	جنوب افريقيا	01	00	01
المجـــــــــــــــموع		62	87	149

المصدر: مكتب الاجانب بمديرية التنظيم لولاية تمنراست

العمال الأجانب من جنسيات مختلفة في ولاية تمنراست سنة 2015

الرقم	الجنسية	رجال	نساء	العدد الاجمالي
01	الصين	338	25	363
02	فرنسا	07	13	20
03	البرتغال	37	01	38
04	سويسرا	00	02	02
05	ايطاليا	18	00	18
06	اسبانيا	01	00	01
07	بولونيا	02	00	00
08	البوسنة	02	00	02
09	لبنان	10	00	10
10	الفلبين	28	00	28
11	جورجيا	02	00	02
12	الهند	119	00	119
13	مقدونيا	01	00	01
14	فلسطين	02	00	02
15	بريطانيا	04	00	04
16	اذربيجان	01	00	01
17	ايران	02	00	02
18	استرالية	01	00	01
19	سوريا	08	00	00
المجمـــــــــــــــــــــــوع		583	41	624

المصدر: مكتب الاجانب بمديرية التنظيم لولاية تمنراست

الهجرة غير الشرعية حسب الدول الإفريقية في الجزائر

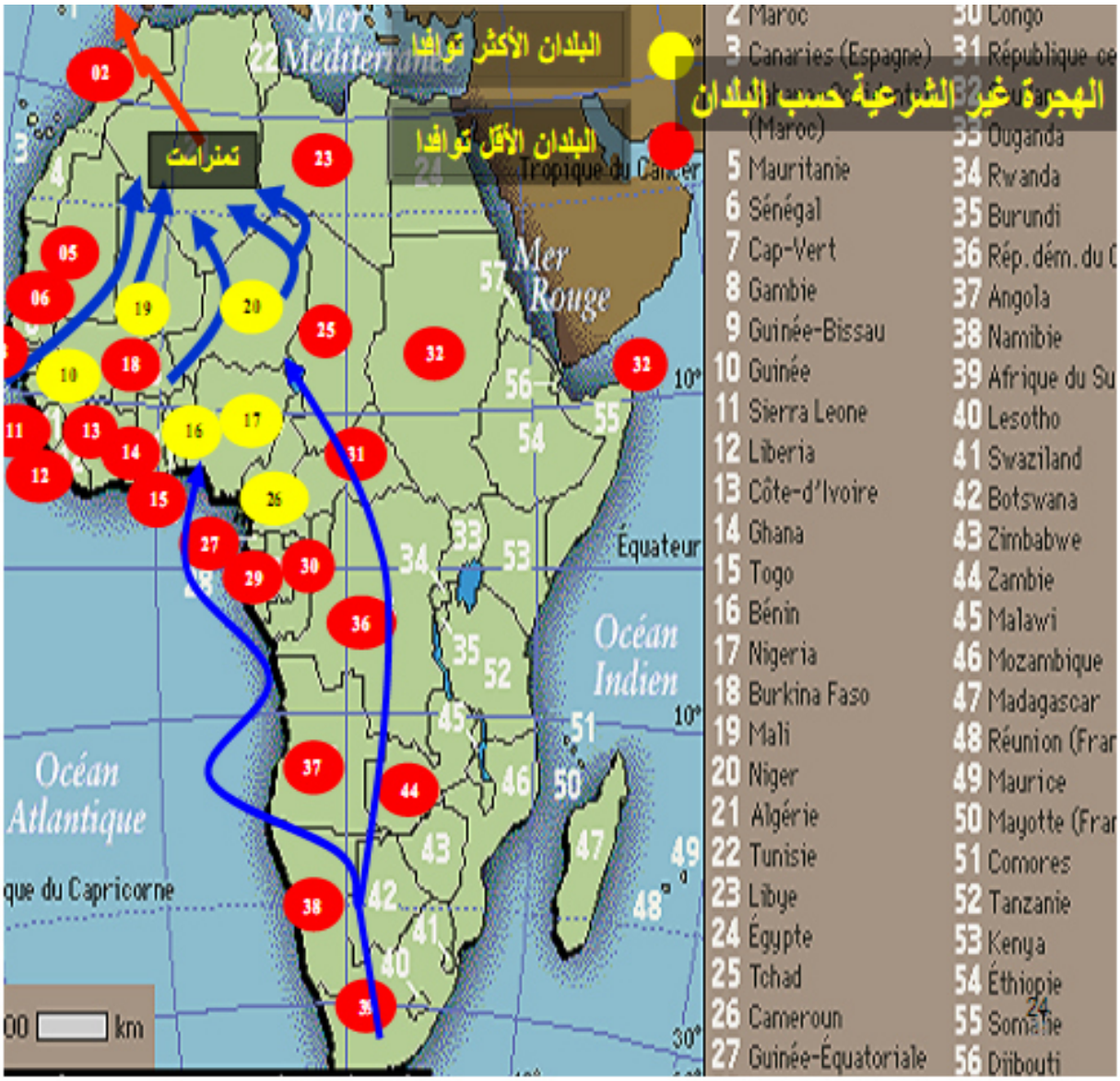

المصدر: ساعد رشيد، مرجع سبق ذكره،ص167.

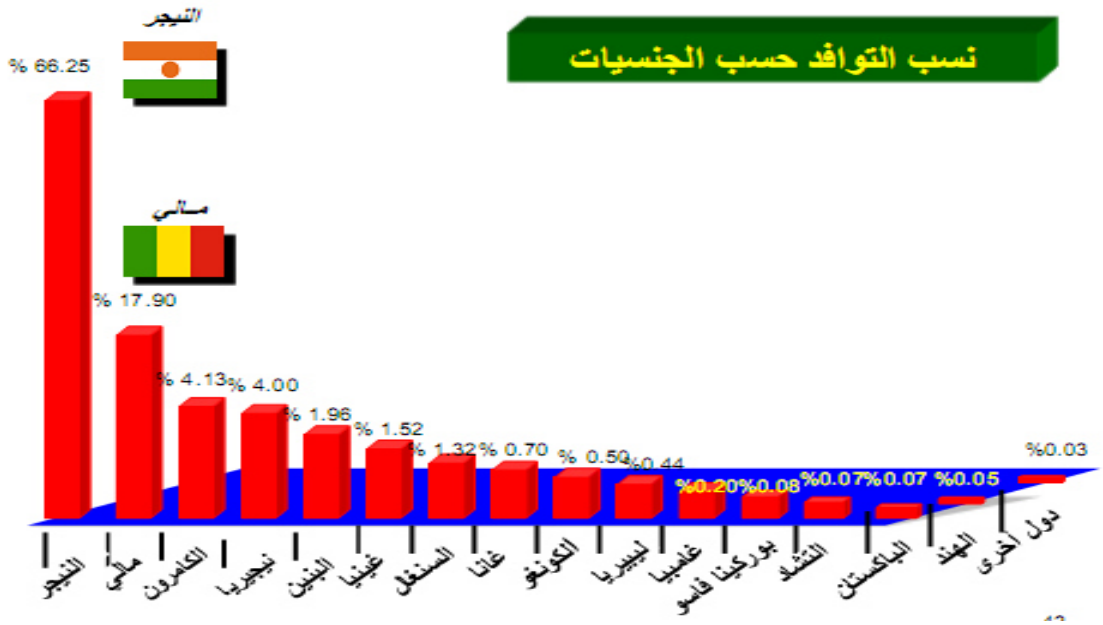

المصدر: ساعد رشيد، المرجع نفسه،ص168.

تطور السكان الاجانب بالمغرب العربي(1960-2010)

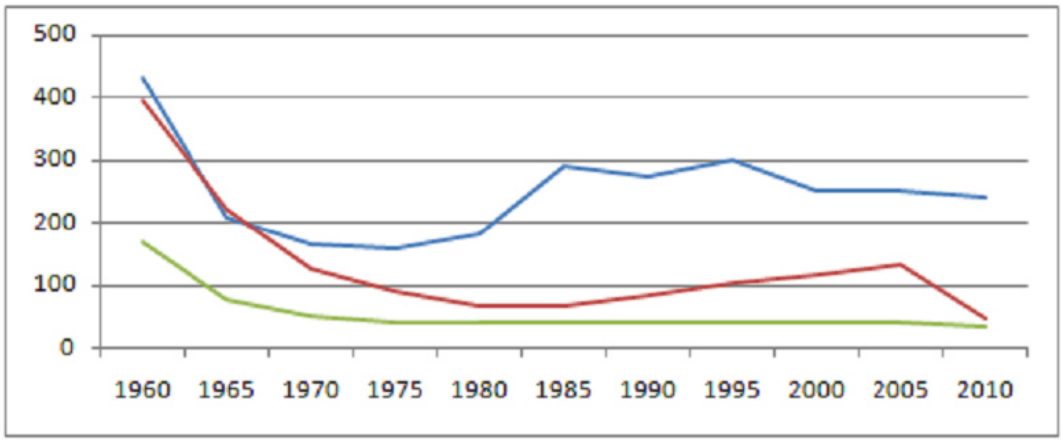

المصدر: معطيات الشؤون المالية والاقتصادية للامم المتحدة2011

طرق الهجرة الافريقية والمتوسطية غير الشرعية

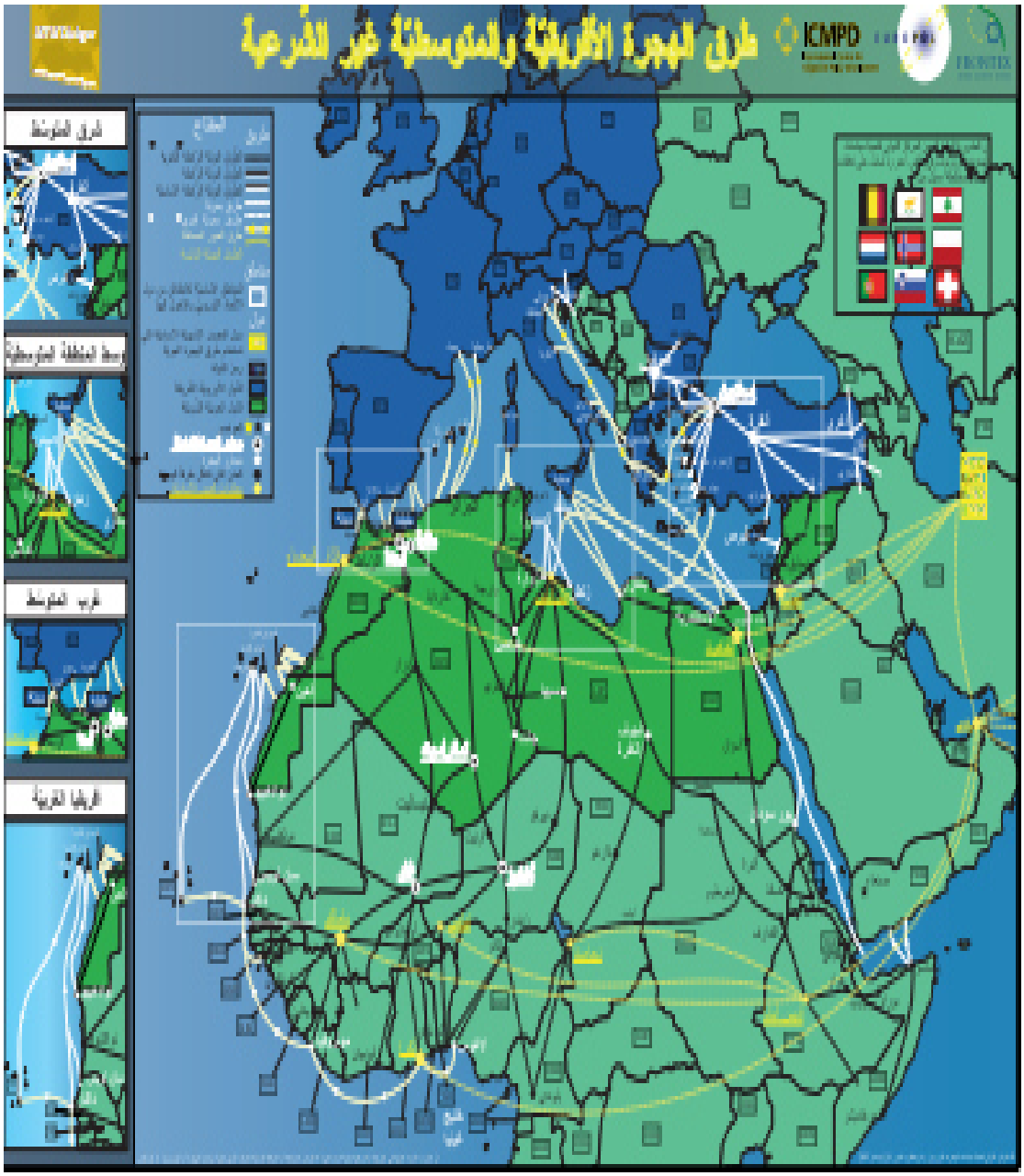

SOURCE: ICMPD ,respense Dialogue sur la migration de transite en méditerranée. Vers une global aux flux migration mixtes.document de travail des partenaire arabes et européenne pour la gestion conjoint des flux migratoire mixtes .,2006

السيناريوهات الثلاثة لمشاريع الهجرة الافريقية انطلاقا من الجزائر

طبيعة المشروع	%
الذهاب إلى أوروبا	43.0
الاستقرار بالجزائر	57.0
العودة إلى بلد المنشأ	67.8

المصدر: sard /cisp2008

توزيع الاجانب حسب الوضعية والنسبة المئوية

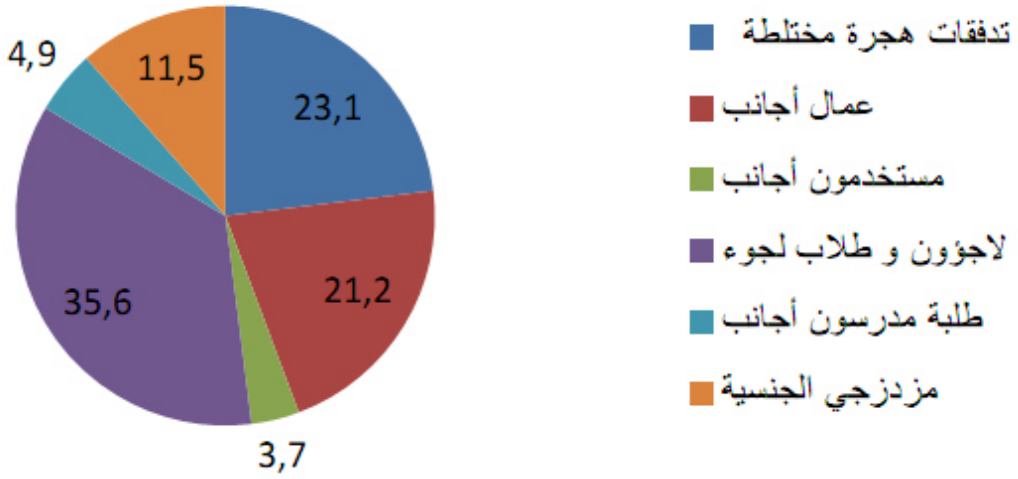

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
01	الجنسيات الإفريقية المتواجدة على التراب الجزائري	77
02	أسباب هجرة الأفارقة إلى الجزائر	78
03	أهم الاتفاقيات الموقعة بين الجزائر وبعض الدول في مجال الهجرة	82
04	دوائر وبلديات ولاية ورقلة	126
05	دوائر وبلديات ولاية تمنراست	128
06	بطاقة فنية لدول الساحل	131
07	احصاء الرعايا القادمين من الساحل في ولاية تمنراست	148
08	أعداد المهاجرين في ولاية ورقلة	151
09	بطاقة فنية عن مركز ايواء المهاجرين في ولاية تمنراست	155
10	عدد الدفعات المرحلة للمهاجرين النيجيريين من مختلف ولايات الوطن عبر ولاية تمنراست	157

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
01	المفاهيم المتعلقة بالهجرة	10
02	مراحل الهجرة غير الشرعية	13
03	تكامل الأدوار بين السلطات الوطنية والمحلية في إدارة الهجرة	45
04	نسبة توزيع اللاجئين السوريين في المدن التركية	57
05	توزيع اللاجئين السوريين في المخيمات والمدن التركية	57
06	نقاط الدخول البرية للمهاجرين إلى الجزائر ونقاط العبور خارج الجزائر	69
07	نقاط العبور غير الشرعي البحرية من الجزائر إلى أوروبا	71
08	تنقل المهاجرين غير الشرعيين عبر التراب الوطني	73
09	مراحل مرور المهاجر غير الشرعي من دول الساحل إلى غاية أوروبا	76
10	التضاريس الطبيعية لولاية تمنراست	122
11	خريطة إدارية لولاية ورقلة	127
12	خريطة إدارية لولاية تمنراست	129
13	خريطة بلدان الساحل الأفريقي	133
14	توزيع المهاجرين الأفارقة غير الشرعيين في الجزائر حسب المنطقة	136
15	نسبة المهاجرين الأفارقة غير الشرعيين في الجزائر حسب الجنس	137
16	نسبة المهاجرين الأفارقة غير الشرعيين في الجزائر حسب السن	137
17	نسبة المهاجرين الذين اشتغلوا في بلدانهم قبل الهجرة الى الجزائر	138
18	الأشغال والمهن الممارسة في الجزائر من قبل الأفارقة	139
19	الحالة العائلية للمهاجرين غير الشرعيين في الجزائر	140
20	المستوى التعليمي للمهاجرين الأفارقة في الجزائر	140
21	مكان إقامة المهاجرين الأفارقة في الجزائر	141
22	المهاجرين الأفارقة الذين دخلوا إلى مصحات العلاج	142
23	عدد قضايا الهجرة غير الشرعية في ولاية تمنراست(2010-2015)	150
24	عملية التنسيق المحلي بين الفواعل المحلية في مجال إدارة الهجرة غير الشرعية	145

قائـمة المراجـع المعـــــتمدة

اولا: باللغة العربية

الكتب :

1) أمر الله برهان،**حق اللجوء السياسي دراسة في نظرية حق الملجأ في القانون الدولي** ، القاهرة :دار النهضة العربية ،2008.
2) جلبي علي عبد الرازق، **علم اجتماع السكان**،(عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة. 2011)، ص
3) سي علي احمد ،**حماية الأشخاص والأموال في القانون الدولي الإنساني**،(الجزائر: دار الأكاديمية ،2011)
4) الشهاوي طارق عبد الحميد، **الهجرة غير الشرعية رؤية مستقبلية**، (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2009)،
5) عبد العزيز الأصفر احمد ،**مكافحة الهجرة غير المشروعة**،(الرياض : دار الحامد للنشر والتوزيع، 2014).
6) غزالي محمد ، **الهجرة السرية**، الاردن:دار الحامد للنشر والتوزيع ، ط1 ،2015.
7) قوي بوحنية وآخرون ، **الديمقراطية التشاركية في ظل الإصلاحات السياسية والإدارية في الدول المغاربية**. الاردن ،دار الحامد، 2014
8) كلادة ظاهر و جودة محمود ،**اساليب البحث في العلوم الادارية**، عمان :مؤسسة زهران 1998.
9) منظمة الهجرة الدولية و المركز الدولي لسياسة الهجرة والتنمية، **هجرة العبور نحو المتوسط ، نحو حوار فاعل**، هولندا : مطبعة شبكة الاتصال، 2010.

الموسوعات والقواميس

10) احمد نصر الدين إبراهيم ،اللاجئون في المنازعات الداخلية في إفريقيا ، **الموسوعة الإفريقية** ، المجلد الخامس ، القاهرة : معهد البحوث والدراسات الافريقية ، ،مايو 1997.
11) **لسان العرب**،ابن منظور، المجلد الخامس، بيروت : دار صادر 1300 هـ.
12) **مختار الصحاح** ، تاريخ اللغة وصحاح العربية، أبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، الجزء الثاني، بيروت: دار الكتب،1999.

المجلات والدوريات والصحف

13) سوكو نوار ،مافيا تهريب البشر تعيش عصرها الذهبي بالجزائر ،**جريدة الخبر** ،العدد 7449 ،31 ماي 2014 ،الجزائر .

14) إسماعيل أحمد ،قراءة في ظاهرة الهجرة غير الشرعية من إفريقيا إلى الغرب ،**مجلة قراءات افريقية** ، مارس 2012

15) جقريف سارة، الجزائريون يموتون بأمراض انقرضت عالميا، **جريدة الخبر**، العدد بتاريخ 23 سبتمبر 2014، الجزائر.

16) قوي بوحنية و بن الشيخ عصام، "قراءة في ظاهرة الهجرة غير الشرعية وآثارها الدولية : حالة الجزائر تحقيق الاتفاق حول المفاهيم القانونية في دراسة الظاهرة "،**مجلة الاكاديمية العربية في الدنمارك** ، عدد 10 ، 2011.

17) ماكريث هيلين،"دور المجتمعات المضيفة في شمال لبنان"، **نشرة الهجرة القسرية**، عدد 47 ،خريف 2014

18) مباركية منير، "نحو سياسة عامة جزائرية فعالة– في مجال الهجرة"، **المجلة الجزائرية للسياسة العامة**،عدد 01، سبتمبر 2011.

19) مجدوب عبد المؤمن ،"ظاهرة الهجرة السرية والارهاب واثرها على العلاقات الاورومغاربية" . **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، عدد ،10 ،جانفي 2014.

20) **مجلة الجيش** ،النازحون بين الاضطهاد و النسيان ،العدد 551 ،جوان 2009.

القوانين

21) القانون الجزائري.الأمر رقم 211/66 ،المؤرخ في 21 جويلية 1966

22) القانون رقم 11-08 بتاريخ 21 يوليو 2008 المتعلق بدخول وخروج وتنقل الأجانب في الجزائر في الجريدة الرسمية. العدد رقم 232 بتاريخ 22 يوليو 2008.

23) المرسوم الرئاسي رقم 03_251 المؤرخ في 19 جويلية 2003 المعدل والمتمم للمرسوم رقم 66_2012 المؤرخ في 21 جويلية 1966. والأمر رقم 66_211 المؤرخ في 21 جويلية 1966 المتعلق بوضعية الأجانب في الجزائر

24) ساعد رشيد ، واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني ،مذكرة غير منشورة لنيل شهادة الماجيستير(،جامعة محمد خيضر بسكرة : كلية الحقوق والعلوم السياسية،2012)

25) سويعدي نجيب، ادارة سياسة الهجرة و علاقتها بصناعة القرار المحلي، مذكرة ماجيستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم والسياسية ، جامعة قاصدي مرباح وقلة، 2012.

26) صايش عبد المالك، التعاون الاورومغاربي في مجال مكافحة الهجرة غير غير القانونية، مذكرة ماجيستير في القانون الدولي، كلية الحقوق، جامعة عنابة 2007.

27) ظريف شاكر، "البعد الامني الجزائري في منطقة الساحل و الصحراء الافريقية "، رسالة ماجيستير، جامعة باتنة: الحاج لخضر ،كلية الحقوق،2010.

28) عشوي علي، "سياسة الجزائر في منطقة الساحل الافريقي"، رسالة ماجيستير، جامعة الجزائر: بن يوسف بن خدة، كلية العلوم السياسية والاعلام، 1997.

29) مفاتيح يمينة، تسويق السياحة الإقليمية الصحراوية في ظل التنمية المستدامة– دراسة إقليم الاهقار–، مذكرة ماستر غير منشورة، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 2012.

30) منصوري رؤوف، الهجرة السرية من منظور الأمن الإنساني ، مذكرة ماجيستير غير منشورة، جامعة سطيف: كلية لحقوق والعلوم السياسية.2014.

31) يحياوي حكيم، دور المجالس المنتخبة في التنمية المحلية– دراسة حالة ولايتي ورقلة وغرداية، مذكرة ماجيستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2011.

الندوات والملتقيات العلمية

32) طاشمة بومدين، **بختي عبد الحكيم (2010)،الهجرة غير الشرعية وبنية الأمن في افريقيا** ،ورقة مقدمة في : الملتقى الدولي حول الهجرة غير الشرعية ، المنظم من قبل: فرع العلوم السياسية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2010.

33) حينوني رمضان، **الهجرة غير الشرعية واثرها على التركيبة الاجتماعية في تمنراست**، ورقة مقدمة في: الملتقى الوطني: حول ظاهرة الهجرة غير الشرعية بين الابعاد القانونية والانسانية، المنظم من طرف المركز الجامعي امين العقال الحاج موسى اق اخاموك يومي 04و05 ماي 2010.

34) الدهيمي الاخضر عمر، ***التجارب العربية في مكافحة الهجرة غير المشروعة***،" دراسة حول الهجرة السرية في الجزائر" . المملكة العربية السعودية. جامعة نايف للعلوم الامنية .2010.

35) قط سمير (2013) ،**الهجرة غير المنتظمة من افريقيا وعبر الجزائر بين المناولة الامنية مع اوروبا والمخاوف الداخلية** ،ورقة مقدمة في: الملتقى الدولي : المقاربة الامنية للجزائر في الساحل الافريقي ، المنظم من قبل قسم العلوم السياسية ،جامعة 08 ماي 1945 ،قالمة ، 24و23 نوفمبر 2013.

36) مدور وليد وآخرون، **الموارد المائية ومشروع عين صالح- تمنراست**، ورقة مقدمة في:الملتقى الدولي الهندسي الرابع: نحو هندسة القرن الواحد والعشرون، المنظم من قبل جامعة غزة 2012.

الانترنت

37) "رئيس بلدية إسطنبول يكرم بلديات استقبلت اللاجئين: إنسانية العالم على وشك الموت"،في : www.turkey-post.net

38) (22/03/2015)

39) _إبراهيم عبد المنعم ،مشكلات اللاجئين في افريقيا ،قراءة في اشغال الندوة المنظمة في جامعة ابسالا ابريل 1966 والمنشورة

40) على موقع مؤسسة الاهرام www. Aspss. Ahram. org تاريخ الزيارة 2014/10/10

41) قاموس منظمة الهجرة الدولية مع تعديل 2011 www.oim.int تاريخ الاطلاع 2015/03/10

42) مركز انباء الامم المتحدة www. Un.org /arabic /news /story. news iD:19354؟Asp

43) الموقع الرسمي للشرطة الجزائرية www.dgsn.dz.fr زيارة يوم 2015/01/12

الدراسات والتقارير:

44) إثيوبيا،المجلس الاقتصادي و الاجتماعي والثقافي للاتحاد الإفريقي، **كيفية إنجاح تطبيق اتفاقية كامبالا في مساعدة النازحين داخليا**، 2009.

45) تقرير لجنة الامن الانساني،**امن الانسان الآن:** حماية الناس وتمكينهم، لجنة الامن الانساني، نيويورك، سنة 2003.

46) المفوضية الاوروبية ، يورميد للهجرة ، **الهجرة النسائية بين دول البحر المتوسط والاتحاد الأوروبي**، 2008.

47) المنظمة الدولية للهجرة،**المساعدة الطوعية وإعادة الإدماج** ،دليل منطقة شمال إفريقيا،جنيف:إصدار المنظمة الدولية الهجرة2013.

48) موزيت محمد صايب وآخرون، **مساهمة في معرفة تدفقات الهجرة المختلطة من الجزائر وانطلاقا منها وعبرها، المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة**، فيينا: 2010.

المقابلات

مقابلة مع السيد احمادو محمد لخضر، رئيس ديوان ولاية ورقلة يوم 2015/09/13

مقابلة مع السيد زونقة عماد، رئيس المجلس الشعبي البلدي لبلدية تمنراست يوم 2015/10/05

مقابلة مع الدكتور ناصر بلقلعي، مدير المصالح الصحية للمصالح العمومية للصحة الجوارية يوم 2015/09/08

مقابلة مع السيد مولاي الشيخ، رئيس اللجنة الولائية للهلال الاحمر الجزائري بولاية تمنراست يومي 05و2015/10/06

مقابلة مع السيد ذكار بومدين، عضو باللجنة الولائية للهلال الاحمر بولاية ورقلة الجزائري يوم 2015/19/23

مقابلة مع السيدة سليمة قريشي، رئيسة مكتب الاجانب بمديرية التنظيم و الشؤون العامة لولاية ورقلة

المراجع باللغة الاجنبية :

Books:

49) ,Oxford University Press, new edition ,UK,2000.p141 **Oxford Advanced Leavner' s Dictionary.**

50) Angel Rabasa and others "**Ungoverned territories: understanding and reducing terrorism risks**"(United States, Rand corporation, 2007

51) Banulsco Natalia Bogda,**the role of civil society in EU migration policy**.EU: Robert Shuman center,Italy,2011

52) Grigou Shophia,**les pouvoirs locaux et regionaux face au defi de l immigration**, Grèce: publication officielles des communautés europeanes ,2005.

53) haupt Arthur et Thomas kane T., **guide de démographie de population**, Washington: population référence bureau,4 edition,p.35

54) Makaci M, **le croissant rouge algérien**, temoignage,Alger, Edition Alpha,2005

55) Naerssen Ton Van, Emst Aamelies Zoomers, **Globalization. Migration, and Development**; in Ton Van Naerssen and others, (eds), **Global Migration and Development**, first published, New York Rutledge, 2008.

56) Oberoi Pia, **Empowering Migrants: Human Security. Human Rights and policy**, in, Alice Edwards an and Caria Ferstman, Human security and non-Citizens, First Puplished, UK, Cambridge University Press,2010.

57) Sandra j and others . a **decade of human security** ,published by ashgate publishing limited England 2006.

Revues:

58) Amouyel Alexandra ,what is human security. **human security journal issues**,april 2006.

59) Edmund Bermus et all,"Le Sahel oublie",**Revue Tiers Monde**, Année 1993, vol 34, n°

60) Marten Susan, What is crisis migration. **migration forced review,** issue 45,febreury 2014.

61) Narfeldt Soraya ,the role of private sector in humanitarian response,**migration forced review**,London, issue29,December,2007.

62) Resisting displacement in Columbia, **migration forced review**,London,issue29,December,2007.

News papers

63) Aggar Salim,**L Algérie terre d asile des africains**, **expression**, n: 4135, 26 mai 2014, Algerie.

Studies and reports

64) Abdellaoui, Houcine L'Algérie ***: la dimension politique et social es des migration***, in ferguses ph, migration méditerranéens, Robert Shuman Centre For Advanced Studies, San Dominico di Fiesole(FI) Italy: Instutu Universitaire Europeen, 2007.

65) Agence National D'investissement (Andi), **Wilaya de Tamanrasset** , Algérie: 2013.

66) Agence National D'investissement (Andi), **Wilaya d'Ouargla**, Algérie: 2013,

67) Gelée Guillaume , **contribution des armées a la lutte contre L'immigration irréguliè** ,CICDE,Paris ,2010.

68) Guillet Sara, ***Asile et migration dans le Maghreb– fiche de renseignements par pays asile et migration dans le Maghreb , fishe de renseignements par pays*** ALGERIE,RMDH, Danemark, 2010.

69) Hammouda Nacer Eddine, **La migration irrégulière vers et a travers L'Algérie; European University Institute**, (CARIM) Italy,2008.

70) ICMPD, **respense Dialogue sur la migration de transite en méditerranée. Vers une global aux flux migration mixtes.document de travail des partenaire arabes et européenne pour la gestion conjoint des flux migratoire mixtes** .,2006.

71) ISTANBUL,UGLE,**manucipalities on the frontline, effects of the syrian refugee crisis on manucipalities on municipalities bordering countries (Turky,jordan,lebanon)** ,mission report and recommondation ,2013.

72) Kerdoune Azzouz*: **La protection de la migration en Algérie**,*Rapport de recherche, CARIM, Robert Shuman Centre For Advanced Studies, San Dominico di Fiesole(FI) Italy: Instutu Universitaire Europeen, 2008.

73) Labdelaoui Hocine*. **La gestion des frontières en Algerie.*** Carim-RR-N° 02, Institut universitaire européen, RSCAS.2008.

74) Musette Mohamed saib et hammouda Nacer Eddine et autres, **Profils des migrants subsahariens en situation irrégulière en Algérie,** rapport intermédiaire de recherche, CISP-SARP,Alger, 2007.

75) Musette Mohamed Saib*, **Contribution à la connaissance des flux migratoires mixtes. Vers. A travers et de L'Algérie: pour une vision humanitaire du phénomène migratoire,*** Vienne: ICMPD,2013.

76) Musset,Mohamed Saib ,**profils des Migrants Subsahariens en situation Irrégulière en Algérie**, CISP,EU,2007.

77) OIM: **Etat de La Migration Dans Le Monde 2010, L'avenir Des Migration: Renforce Les Capacités Face Aux Changement**,

78) VINDOLA NICHI , **the global approach to migration and mobility, adopted at the plenary** session,2012.

79) SCHOUKERS PAUL ET PIETERS DANNY, rapt **exploratoire sur l accès des travailleurs migrants irréguliers a la protection social, conseil de l Europe**.

Internet:

80) Cecile Riallant ,Gounne Irvine ,Luigi Fabri ,local authorities: The missing link for harnessing the potential of migration for development in: www.iom.int , 20.03.2015

81) European University Institute, Robert Schuman center for advanced studies, MERIM.http://www. Mirem.eu.consulte le 25/07/2015.

82) Glossary on migratin , international migration organization.www.iom.int. (10/03/2015).

83) Norman Kelsey p,Turkey s new migration policy : control through bureaucratization,in www.jadaliya.com , (20/04/2015)..

84) the Syria regional response plan ; www.unhcr.org (22/03/2015)

Dissertations:

85) Hailu Martha Belete," Agriculture under the Doha Round and Food Security in Sub-Saharan",(thesis on master of lows, University of the Western Cape, May 2005).

فهرس المحتويات

	شكر وتقدير	
	الإهـــــداء	
الرقم	**العنـــــــــــــــــــــــــــــــــــــوان**	**الصفحة**
1	**مقدمة الدراسة**	أ–ك
2	**الفصل الأول: الإطار النظري للهجرة غير الشرعية واليات إدارتها**	01
3	**توطئة**	02
4	**المبحث الأول:** مدخل مفاهيمي لظاهرة الهجرة	03
5	**المطلب الأول:** ماهية الهجرة	03
6	**المطلب الثاني :** النظريات المفسرة لظاهرة الهجرة غير الشرعية	13
7	**المطلب الثالث:** أسباب الهجرة غير الشرعية وآثارها على بلدان المنشأ والمقصد	19
8	**المبحث الثاني: الاستراتيجيات الإقليمية لإدارة الهجرة غير الشرعية في المتوسط**	26
9	**المطلب الأول:** المبادئ التوجيهية والمقاربات المقترحة لإدارة الهجرة غير الشرعية في المتوسط	26
10	**المطلب الثاني:** المحاور الأساسية لإدارة الهجرة غير الشرعية في المتوسط	32
11	**المطلب الثالث:** الآليات القانونية لمكافحة الهجرة غير الشرعية	37
12	**المبحث الثالث: الإدارة المحلية للهجرة غير الشرعية**	42
13	**المطلب الأول:**دور الجماعات المحلية في إدارة الهجرة غير الشرعية	43
14	**المطلب الثاني:**دور المجتمع المدني في إدارة الهجرة غير الشرعية	46
15	**المطلب الثالث:** نماذج محلية دولية في إدارة تدفقات المهاجرين و اللاجئين– تركيا نموذجا–	51
16	**خلاصة واستنتاجات :**	58
17	**الفصل الثاني: السياسة الجزائرية في مكافحة الهجرة غير الشرعية**	59
18	**توطئـــــة**	60
19	**المبحث الأول:** تدفقات الهجرة غير الشرعية من إفريقيا إلى الجزائر وأسبابها وطرق مواجهتها	61
20	**المطلب الأول:** تاريخ الهجرة واللجوء من الجزائر	61
21	**المطلب الثاني:** جغرافيا الجزائر موقع ملائم لسيولة حركة المهاجرين	65
22	**المطلب الثالث:** أسباب هجرة الأفارقة إلى الجزائر	77
23	**المبحث الثاني:** الآليات القانونية الدولية والوطنية لمكافحة الهجرة غير الشرعية في الجزائر	79
24	**المطلب الأول:** الآليات القانونية الدولية التي وقعت عليها الجزائر فيما يخص الهجرة واللجوء	81
25	**المطلب الثاني:** الأدوات القانونية الوطنية المتعلقة بتواجد الأجانب في الجزائر	83
26	**المطلب الثالث:** آليات التنسيق والتعاون بين الجزائر و شركائها في مجال الهجرة	93
27	**المبحث الثالث:** الاستجابة المؤسساتية لإدارة الهجرة غير الشرعية	100

28	**المطلب الأول:** محددات إدارة سياسة الهجرة في الجزائر	100
29	**المطلب الثاني:** دور الفواعل الحكومية في إدارة الهجرة غير الشرعية	103
30	**المطب الثالث:** حركات المجتمع المدني الجزائرية ودورها في إدارة الهجرة غير الشرعية	109
31	**خلاصة و استنتاجات**	116
32	**الفصل الثالث: دور الفواعل المحلية في إدارة الهجرة غير الشرعية في ولايتي تمنراست وورقلة**	117
33	**توطئـــــة**	118
34	**المبحث الأول:** مدخل عام للتعريف بالولايتين	119
35	**المطلب الأول:** الموقع الجغرافي والخصائص الطبيعية للولايتين	119
36	**المطلب الثاني:** القدرات الاقتصادية و التنموية للولايتين	122
37	**المطلب الثالث:** التقسيم الإداري للولايتين	125
38	**المبحث الثاني:** تبعات الهجرة غير الشرعية وأثرها على المجتمع المحلي بالولايتين	130
39	**المطلب الأول:** تأثير العامل الجغرافي لمنطقة الساحل وإفريقيا على الولايتين	130
40	**المطلب الثاني:** الخصائص العامة للمهاجرين الأفارقة في الجنوب الجزائري	134
41	**المطلب الثالث:** آثار الهجرة غير الشرعية من إفريقيا على المجتمع المحلي للولايتين	142
42	**المبحث الثالث:** دور الفواعل الرسمية وغير الرسمية في إدارة الهجرة غير الشرعية في الولايتين	146
43	**المطلب الأول:** إستراتيجية الإدارة المحلية لمواجهة تدفقات المهاجرين الأفارقة نحو الولايتين	146
44	**المطلب الثاني:** دور الهلال الأحمر الجزائري في الولايتين ودوره في تسيير تدفقات الهجرة غير الشرعية	158
45	**المطلب الثالث:** الصعوبات التي تواجه الفواعل المحلية في إدارة الهجرة غير الشرعية	162
46	**المطلب الرابع** :رؤية مستقبلية من منظور الأمن الإنساني والتنمية و الحوكمة لفعالية إدارة الهجرة غير الشرعية	165
47	**خلاصة واستنتاجات**	171
48	**الخاتمة**	172
49	**الملاحق**	177
50	**فهرس الجداول والاشكال**	185
51	**قائمة المراجع**	187
52	**فهرس المحتويات**	199

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تناول ظاهرة تدفق الهجرة غير الشرعية من الدول الإفريقية نحو الجزائر وتحديد آثارها المختلفة على المستويين الوطني و المحلي،وقد عالج الباحث إشكالية مدى قدرة الفواعل المحلية الرسمية وغير الرسمية على إدارة وتسيير تدفقات الهجرة الإفريقية الوافدة إلى ولايتي تمنراست وورقلة، وقد حاولت الدراسة الإجابة على التساؤلات التالية:

كيف يتم معالجة الظاهرة على المستوى المركزي ؟ وهل اثبتت الأطر والتشريعات الوطنية والدولية فعاليتها في الحد من الظاهرة؟ ما هو الدور الذي تلعبه الجماعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني في التعامل مع المهاجرين الافارقة في ولايتي تمنراست و ورقلة ؟ وما حدود هذا الدور؟ ما طبيعة الصعوبات والمعوقات التي تواجه مختلف الفواعل المحلية في إدارة الظاهرة ؟ و ما هي الحلول المقترحة؟

وفي نهاية الدراسة تم اقتراح مجموعة من التوصيات و الاقتراحات المتعلقة بتحسين أداء الإدارة المحلية في مجال الهجرة وبناء قدرات المجتمع المدني للمساهمة كشريك فعال في إدارة الهجرة تدفقات الهجرة الوافدة و الاستجابة من ممارسات الدول الأخرى.

الكلمات المفتاحية: الفواعل المحلية ، الهجرة غير الشرعية ، المهاجرين الأفارقة ، الهجرة، إدارة تدفقات الهجرة ، سياسة الهجرة، ، جنوب الجزائر.

SUMMARY:

This study aims to deal with the illegal Africans immigration towards Algeria and its effects on both local and national sides , the researcher tries the answer about the following problematic: what extent the local actors efficiency in Africans migration management in both Wilayas Tamanrasset and Ouargla ?

With the addition to the answer the following questions:

how the phenomena is dealt on the central administration ? did the national and international laws affect to limit this phenomena?

What is the collectivities local and civil society role to play in dealing with migration ? and what is the limits of this role? What sorts of difficulties that face local actors to manage the phenomena? and what are the proposal solutions?.

As conclusion of the study the researcher proposed many suggestions and recommendations to help the local administration to manage and controlling perfectly the illegal migration, and a capacity building of civil society as a positive partner to solve and benefit from the other countries experiences in this issue.

Key words:

Local actors, illegal immigration, migrant Africans, immigration, management of migration flows, politics of immigration, southern Algeria.

RÉSUMÉ:

Cette étude vise à faire face à l'immigration des Africains illégaux vers l'Algérie et ses effets sur les deux côtés locaux et nationaux, le chercheur tente de répondre à propos de la problématique suivante: dans quelle mesure l'efficacité des acteurs locaux dans la gestion de la migration des Africains dans les deux Wilayas Tamanrasset et Ouargla؟ Avec l'ajout de la réponse aux questions suivantes:

comment le phénomène est traité sur l'administration centrale؟ ؟.Quelle est le rôle de collectivités locale et société civile à jouer dans le traitement de la migration? et ce qui est la limite de ce rôle? Quelles sortes de difficultés que rencontrent les acteurs locaux pour gérer les phénomènes? et quelles sont les solutions de proposée.؟

En conclusion de l'étude, le chercheur a proposé de nombreuses suggestions et recommandations pour aider l'administration locale de gérer et de contrôler parfaitement la migration illégale, et un renforcement des capacités de la société civile comme un partenaire positif à résoudre et tirer profit des expériences des autres pays dans ce domaine.

Mots-clés: acteurs locaux, l'immigration illégale, les Africains migrants, l immigration, gestion des flux migratoire, politique de l immigration, sud Algerie.